أفكار ... ومواقف

د. مهدي عبد الهادي
د. محمد جاد الله
د. رياض المالكي
 Palestinian Reflections & Opinions

First Edition - مارس 1992

Copyright
PASSIA & PANORAMA
Jerusalem
المحتويات

قابل "الثنائية" في واشنطن و "المتحدثة" في موسكو

المقالة الأولى:
- د. مهدي عبد الهادي
- د. محمد جاد الله
- د. رياض المالكي

المقالة الثانية:
- موسكو وما بعدها
- د. مهدي عبد الهادي
- د. محمد جاد الله
- د. رياض المالكي

المجالس البلدية والانتخابات
- د. مهدي عبد الهادي
- د. محمد جاد الله
- د. رياض المالكي

المقالة الثالثة:
- التنمية إلى أين...
- د. مهدي عبد الهادي
- د. محمد جاد الله
- د. رياض المالكي

المقالة الرابعة:
- نحن والديمقراطية
- د. مهدي عبد الهادي
- د. محمد جاد الله
- د. رياض المالكي

المقالة الخامسة:
- مفاوضات واشنطن... الجولة الرابعة
- د. مهدي عبد الهادي
- د. محمد جاد الله
- د. رياض المالكي

المقالة السادسة:
- الكتاب في سطور

- ٣ -
المقدمة

في السؤال عن الخطاب السياسي الوطني الراهن، وقدرته - تحت سقف الاحتلال - على المقاربة الفكرية الجديدة، في الجدل اليومي المباشر، لاوع القنوات الممكّنة من المواطنين، عن طريق الصحافة المحلية، كنت قد شاركت قبل بضعة أشهر، في حوارات تلك، نشأ بين الدكتور مهدي عبد الهادي واستاذ حنا سنيورة في المكتب الرئيسي لصحيفة "الفجر" في القدس. وقد استخلصنا معا، النتيجة التي تؤكد على ضرورة الانتشار، وفق هذا الخطاب وجهات نظره المتعددة والمختلفة، في مرحلة سياسة متميزة تماها، فالشاعر الوطني بجميع مستوياته وفصوله، ممثلًا أساسًا بالسّؤال المطروح، وبالقدرات الواضحة والمكثفة، في الرّد عليه.

ومع هذه الخلاصة، رأينا أن الفكرة هامة ومؤثرة، طالما استطعنا حشد المفكرين لها، وطالما استطعنا بالضرورة، حشد المزيد من القراء، ومن الدارسين والناقدين، والمتابعين حولها ومن خلالها، بدأ ومثابرة.

وبهذا المستطاع منا، دعوًا مجموعة من المفكرين للمشاركة التي تشمل كل وجهات النظر المطروحة، فاستجاب الدكتوران محمد جاد الله ورياض المالكي، ورحبا بالفكرة وأغنيها، والدكتور مهدي عبد الهادي في جلسات حوار تالية، بتفاصل أخرى، ليجري الاتفاق أخيرا، على أن تكون الصفحة الأخيرة من جريدة الفجر، منبرًا مفتوحًا لهم، يكتبون ماأن هذه الصفحة، مرة في كل أسبوع، تحت عنوان واحد، وفي موضوع يترجّد في كل مرة، حسب برنامج معد.

كنا نفترض أننا قد قادرون على توسيع المجموعة المفكّرة إلى أكثر من ثلاثة، لتكون خمسة، على سبيل المثال، إمكانيات شمولية الواقع الفكري المتعدد لدينا. وقد اجتمعنا تنفيذ الفكرة لعدة أسابيع، بانتظار تحقيقها لهذا الافتراض، وحتى نتفادى التأجيل المكرر، قرّنا البدء بالتثقيف، بثلاثة أفكار، أو ثلاثة مفكرين، بدلاً من "طموحنا الخماسي"، متفائلين بامكانية جذب الآخرين، في سياق نجاح الفكرة وانتشرا العملي.
وإلى ذلك، أخذت التجربة مسارها في النشر فعلًا، تحت عنوان واحد، هو "أفكار ومواقف". اختاره الدكتور الثلاثة عبد الهادي والمالكي وجاد الله، من عدة عناوين طرحناها، تكريسا لمنطق التعددية في الفكر والوقوف، ولموضوع واحد يتجدد في كل أسبوع، حيث يتناول كل واحد منهم، وفق رؤيته له، وعلى ضوء فكرة وقاؤه بمقفه.

وعلى مدار الأيام التي اشتملت، مرة في كل أسبوع، على هذا العناوين المتوج، على امتداد الأعمدة الثمانية للصفحة الثانية عشرة من صحيفة "الفجر"، كنا في صباح كل خمس، إلا ما صادف متاسبة تمنع هذا الموعد، تتلقف المقالات الثلاثة، وتدفع بها إلى النشر، دون أن يدخل داخلة في النصوص، سوى في إطار التعريف المسبق على موضوعها، وقراءته "الفني" فيما بعد، والأعداد لأخر توجه بطريقة لائقة، تاركين للقراء مجال المتاحة والمقد، في سياق العناوين نفسه، على أساس تكامل وتشوب الحوار المقصود، في أوسع وأشمل مدى له.

وحين أبلغني الدكتور مهدي عبد الهادي عن رغبة المفكرين الثلاثة، اصدار المقالات المنتشرة في "الفجر"، إلى حين، في كتاب واحد، وطلب مني أن أقدم لهذا الكتاب، سررت حقًا، لهذه الوظيفة التي عمت دائرة نشر الحوار من الصحيفة اليومية إلى الكتاب الذي يملك مقومات المزيد من الانتشار والمعرفة، ولمهمتي في تقديم المشرف، لأن أحد على أي حال، في هذه المهمة، غير ما سردت، تأريخًا لل الفكر، حتى كانت مقالة، ثم كتابًا، وأما "الأفكار والمواقف"، فإنها الآن لكم، قارئين وناقدين ومتتبعين لآفاق الحوار.

علي الخليلي

القدس في 1992/3/15
بين "الثنائية" في واشنطن و"المتعددة" في موسكو

بكلم: د. مهدي عبد الهادي

حتى لا نقطع أسرى لياض والعزلة والخوف، أو تهتز ثقتنا وتضعف شجاعتنا أو نفقد القدرة على الاقدام والمبادرة، ولغزات ايجاد واستمرار مناخ التفاهم والجدل الوطني، ولتطوير الآداء الفلسطيني ودعمه بالاجتماع، أرى من المصلحة الملحة تقييم المواقع والمصالح والعلاقات، وأيضاً الآداء الفلسطيني ضمن معادلة موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية.

لقد دخلنا مع بقية شعوب دول العالم، حقبة التسعينات، والبحث عن صياغة لنظام عالمي جديد، ونحن في حالة اقتنى إلى "الحصار" داخل وخارج الأرض المحتلة، أن هذا الحصار يعود إلى عوامل متداخلة من المواقف الإسرائيلية والعربية والدولية.

يمكن قراءة وضع "الحصار" في الداخل من العوامل التالية: (1) سياسة موشيه أرنر في تقطيع وتقسيم مناطق الضفة والقطاع إلى "نواتي" مغلقة، وعزل القدس، وقمع القيادات الفلسطينية بالإضافة إلى التعميم الاعلامي (2) الخنق اليومي الذي تفرضه عمليات الاستيلاء على الأرض وبناء المستعمرات، (3) حقوق مأزومة ببعض مخططاتها في خلع بعض جذورنا وزيادة تواجدها فوق ترابنا الوطني (2) بروز دور المستوطنين كسلطة ثالثة تفرض ارادتها ورغبتها عليا بالإضافة إلى سلطات حكومة إسرائيل وسلطة النظام القضائي، (4) ظروف المعاناة الاقتصادية والاجتماعية بعد تراكم جراحنا وقضايانا عبر سنوات الانتفاضة الأربعة الماضية (5) انحسار الدعم المالى وتردي مستوى الحياة وتراعاه فعالية المؤسسات.

كما يمكن قراءة وضع "الحصار" في الخارج من العوامل التالية: (1) غياب خيار الكفاح المسلح (2) تراجع الدعم القومي العربي (3) التغيير الجذري السريع في أوروبا الشرقية وتبذيب مواقف عواصم أوروبا الغربية (4) سقوط معسكر المنظومة
الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي) فقد مصداق التمويل للمؤسسات
والفاعليات الفلسطينية في الخارج (الخروج الفلسطيني من الخليج العربي
(7) محاولات تجاوز القيادة التاريخية الفلسطينية.

وفي الجانب الآخر، كانت الدولة العبرية المنتصر الأولى بعد حرب الخليج من
الแนวทาง التالي: 1) استمرارها كأقوى ترسانتة عسكرية في المنطقة (2) تقييما
مساعدات مالية خيالية من عواصم العالم (3) فتح أبواب الهجرة لمئات الآلاف من
القادمين الجدد (4) تقدم عواصم أوروبا الشرقية للإعتراف والتعامل مع الدولة
العربية (5) دخل الدولة العبرية على حصول أعمال الاجندة السياسية في العواصم
العربية المقصودة، والتي لم تعد القضية الفلسطينية من أولويات أولوياتها أو
اهتماماتها المباشرة (6) استمرار واشنطن في تمويل ودعم برامج الدولة العبرية.

لقد كانت الخيارات محدودة للخروج من حالة الحصار في الداخل والخارج معا،
ووجدنا أنفسنا أمام "تفوق المفاوضات" ضمن مشروع معاداة أمريكية (أرض مقابل
السلام، ومقررات الشرعية الدولية) مرفقة بشروط إسرائيلية (لا للقدس، لا للقيادة
الفلسطينية، لا لوجود مستقل، لا حق تقرير المصير ولا للدولة المستقلة) وبحضور
شهود من قيادات وشعوب وعواصم العالم، وأرتأينا أننا لاتملك اتفاق أياباب التفوق، أو
صد الراغبين في جبروه، أو تغيير مشروع أو شروط المعادلة ونحن خارج التفوق.

لقد قبضنا التحدي، ودخلنا التفوق المظلم، للمحافظة في الدرجة الأولى على
حضورنا كطرف أساسي لتحقيق معادلة الأرض مقابل السلام، ومن ثم العمل على
تغيير شروط المعادلة والتأثير على اطرافها وشركائها في عدم تغيير الحقوق
الفلسطينية في إية صفة أو اتفاقية يفرزها تفاوت المفاوضات، وأيضا لاعادة الحد
الأدنى من التضامن العربي مع القضية الفلسطينية، وعدم الخروج من البيت
الاروبي في صياغته الجديدة.

وفي المحطة الأولى في مدريد عبر هذا التفوق، لا يختلف اثنان، بأننا تمكنا من
تثبيت الحضور والوقوف والحقوق الفلسطينية أمام دول وشعوب العالم وأعدنا
القضية الفلسطينية على جدول أعمال جميع الاطراف، وأخذنا في تعرفية "قيد
الحصار" على أمل التحرر منها، وطالبنا جامعيتانا بكل امتان واجلال وعدم المبالغة
في إية إنجازات أو رسم أحلام اليقظة ونحن ما زالتنا في بداية المحطة الأولى من
تفوق طويل مظلم.
وفي المحطة الثانية من هذا النفق في واشنطن، وقفنا أمام معادلة جديدة، تضمنت بداية الركود الاقتصادي الأمريكي والعالمي، وفتوار الحماس والاهتمام الدولي، وسيطرة اليمنا الإسرائيليا المطلبة على عملية وأداء المفاوضات الإسرائيلية في واشنطن، بالإضافة إلى عدم تدخل واشنطن لوقف مهلة حوار الطرفان في مفاوضات الخارج، والأندية، وأيضا ترد العواصم الأوروبية في التحرك أو طرح أي مبادرة قبل إنهاء السيناريو الأمريكي.

وفي المحطة الثالثة من هذا النفق وفي واشنطن أيضا أقدمنا على قبول سياسة 2009 في تشكيلة وقيننا، وطرحنا برنامجا مراحليا لانهاء الاحتلال وتشكيل السلطة الوطنية، وفي المقابل، دخل الطرف الإسرائيلي إلى قاعة المفاوضات، لا يتناقض ببرنامجنا أو ليسجل اعترافا باختلاف ليصل إلى شركنا في المعادلة وهو المفاوض الأردني في الوفد المشترك، وأيضا لتطبيق العلاقات مع الطرف السوري وأيضا اللبناني واستمداد ذلك إلى سياسة العواصم العربية.

وفي المحطة الرابعة من هذا النفق في موسكو هذه الأيام، أقدمنا للمام على فرض سياسة القدر الواقع الذي تعيش وذهبنا وفدنا متكاملا من القدس الشريف والقضي المحتلة والشتات، وحاولنا من خلال حوار النفق المطلب دخول قاعة المفاوضات، لم نرغب ولم نقبل التغيير لاننا قد ذهبنا ووقتنا بكربير، لا لتسجيل المواقف، ولا حتى لتمضى القول بأننا معارضون أو غابريون، بل للتمسك بحقنا في العمل ضمن معادلة الأرض مقابل السلام المطروحة، ولتأكيد الربط بين مسار المفاوضات الثنائية والمتحدة، الأمر الذي اجمع عليه جميع المشاركين في محطة موسكو، على الرغم من خصمتنا من حقنا وورودنا في دخول قاعة الخطباء، الأمر الذي جعل صاحب القرار الأمريكي يقترح اشاركا في بعض المواقف ضمن معادلة المفاوضات المتعددة في قضايا: الاجتهاد، الأمن، التنمية، البيئة، المياه، بالإضافة إلى اتنا لتعويض دائرة هذه المعادلة لتتشمل حقوق الإنسان وقضايا القدس الشريف وتطبيق مبادئ الشرعية الدولية.

إن ادانتنا عبر نفق المفاوضات قد لا يؤدي إلى حل كامل نرضيه، ولكننا نوفر لنا الحد الأدنى لرؤية الابعاد المختلفة التي تجتم على مسارها، وبالتالي فإن أولوياتنا في هذه المرحلة يجب أن تكون في أن نحافظ على تمسكنا الوطني ونناوير جراحنا ومشاعرنا وأن نبتور بعض أطرافنا من فرط نقدنا الذاتي المر.
وان نتوجه بالتفكير بعقلانية ووضوعية، لما يمكن أن نقوم به في الداخل والخارج، وضمن دائرة المعادلات والعلاقات في موازين القوى السريعة التغيير والتبدل بين ليلة وضحاها، وان عدم اعطاء المجال لأي طرف لاختراق صفنا الوطني، هو الضعان الوحيد لمواجهة كافة احتمالات المستقبل بما فيها فشل مفاوضات النفق المظلم!

ان معادلة "الثنائية" وايضا "المتعددة" ليست الأولى ولا الأخيرة في ملف الصراع مع الطرف الآخر، ولكنها الأداة الدولية المتوفرة الآن، وعلينا استخدامها، وعدم الاستخفاف أو المبالغة في امكانيات منجزاتها، لأنه في المحصلة الأولى والأخيرة ستبقى نحن فلسطينيين، كأرض وشعب وحقوق، ما بمنا متحدي، الطرف الأقوى والأساسي لأية معادلة حالية أو مستقبلية لحل قضايا المنطقة.

القدس في 1993/1/30
بين الثنائية في واشنطن
والمتعددة في موسكو

بكلم: د. محمد جاد الله

ان الخطأ الفائج الذي تسبب فيه الطرف الفلسطيني المفاوض هو ابتعاد فكرة قدرة المفاوض الفلسطيني على تغيير مسار المفاوضات في بعض مراحلها، وعندما يشأ هو ذلك. وعندما تشير المفاوضات تجاه ذهني وحسن أداء، متانةنا ان شروط وقوانين المفاوضات كانت قد وضعت في رسائل تبادلتها الإدارة الأمريكية مع جميع الأطراف ومن بينها الطرف الفلسطيني، حدثت فيها ووكيل تفعيل جميع مراحل المفاوضات من بدايةتها وحتى نهايةها. ومن ثم وافقت مرفوطة على استثناء نفسها من المفاوضات لم يعد لها حق التراجع عن هذه الموافقة، وعندما وافقت على الحكم الذاتي بدلاً من حق تقرير المصير وفي الدولة المستقلة، لم يعد أمامها غير الالتزام بالمفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي. فالأمور تسير وفق ما قررته الامارات المتحدة الأمريكية في مدين وميض وواشنطن يان في موسكو، ليس فقط من حيث الزمان والمكان، وإنما أيضاً ما يتعلق بقضايا الجمهور والممضون، أي القضايا التي يسمح بالبحث فيها، والقضايا التي يعتبر بحثها ممنوعاً وغير مرغوب فيه.

الولايات المتحدة الأمريكية تفرض ارادة ها على العالم، وفرض نظامها الجديد من أجل تأمين "الاستقرار" في منطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحها، وتتملك الامارات المتحدة الأمريكية اختلال دور شرعيتها "روسيا" الرائعة الثانية "مؤتمر السلام" إلى مستوى يقتصر على التأييد المطلق لما تريد، وروسيا وبريطانيا الاتحاد السوفيتي لم تتح هذا الدور إلا بعد أن دفعت "فاتوره" لصالح اسرائيل بتخليها عن موقفها بشأن القضية الفلسطينية والموافقة على إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل قبل ان تسحب لها الأخيرة بالمشاركة في رعاية "مؤتمر السلام". وهكذا كان حال الأخرى، جميع الأخرى، الأمم المتحدة، المجموعة الأوروبية، الدول العربية، وأخيراً الصين التي لم تستطع حضور المؤتمر المتعدد الاطراف في موسكو إلا بعد ان تراجعت في الأخرى عن موقفها بشأن القضية الفلسطينية وتبادل علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل، فالمجموع انها، وبدون استثناء، انها يسيرون على الخطى المرسومة في واشنطن، وتل أبيب.
فلاسفيت، أو الولايات المتحدة - سببًا: رسمت ووضع قواعد وقوانين اللعبة
العربية الآن على المسار الواسع ضمن خطط متوازنين حضرت بينهما جميع
المشاركين وحرمت عليهم أي خروج وعندما يشتد الضغط على أحدهم لا يملك الا
الركض إلى أمام وحتى نهاية المتوازنين حيث الهاوية السحيقة والسقط المحرر.

يدعي بعض المنظمون لسياسة الامريكيك ان "انهاء الصراع - في الشرق
الأوسط - يتطلب فيما من الافكار الجديده المبتكره القادره على تغيير المواقف
والمفاهيم الكبيرة لدى الجانبين الاسرائيلي والعربيعلىالسواء". ولاول مرة في
التاريخ يقول بعض الفلسطينيين بعض العرب إلى ممارسة تغيير المواقف ونضف
المفاهيم الكبيرة بشكل "يدمغ" الامريكيكين، في حين تقوم اسرائيل بتبديد
مواقفها وحامي مشروعها الصهيوني فيما تسميه "أرض اسرائيل" بكشف
الاستيطان وتصعيد اجراءاتها القمعية ضد المواطنين الفلسطينيين غير مترددة في
تأكيد نيتها عدم التنازل عن شبر من "أرض اسرائيل التاريخية".

ان فشل المفاوض الفلسطيني في واشنطن لم ينته يوم قيام البلد المعاقد
الخليجية بل هو استمرار عندما مارس الضغط يوم اعتبر واشنطن الثاني انتصارا
لمجرد انه استطاع ان يضع امر فلسطينيا على اجenda الاجتماع الذي اقتصر على
الأمور الأجرائية والذي لم يتناول الأمور الجوهرية ذات المضمون. ومع ان واشنطن
الأول والثاني لم يحقق أي انجاز أو تفاهم بين الأطراف المتعرفة يحاول المؤتمر
المتعدد الأطراف في موسكو ان يناقش قضايا أساسية وجوية مثل: مراقبة
السلح والأمن الاقليمي, البيئة, التنمية الاقتصادية, وقضايا اللاجئين بدون بعدها
السياسي كما حدد ذلك جيمس بيك في كلمته الختامية للمؤتمر.

ان استمرار الولايات المتحدة في التنكر للحقوق الوطنية الفلسطينيه وقدرتها
على غير العالم وراءها (أوروبا، روسيا، الصين، اليابان والعرب) وحرمها على ضمان
مصالح اسرائيل يعني فقط ان اللجان المتحركة من المؤتمر المتعدد الأطراف تهدف
إلى تمويل المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية بأموال عربية ويبانية وتأمين نبالة
تجاري بين اسرائيل والدول العربية إلى جانب توزيع الثروات المائية وتوزيع
اللاجئين في الدول العربية حسب المواقف الاسرائيلية في ظل التطبيع واقامة
العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الدول العربية.
ان مؤتمرات السلام الحالية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية تهدف إلى تعزيز مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط وفي العالم. كما أن التنمية الاقتصادية لا تتأثر إلا بالحل السياسي للقضية الفلسطينية وفي مقدمتها حل قضية اللاجئين حسب قرارات الشرعية الدولية. فالسلام والاستقرار يمكن تأمينهما فقط بتأمين الحقوق الوطنية والسياسية لشعبنا الفلسطيني.

بين "ثنائية" و"متعددة" موسكو

بكلم: د. رياض المالكي

منذ أكثر من أسابيع ونحن جماهير الأرض الفلسطينية المحتلة عرضة لتصريحات متناقضة تتعلقها جهات رسمية وغير رسمية فلسطينية حول شكل القرار من المشاركة في المباحثات متعددة الأطراف في العاصمة الروسية موسكو.

ومع ذلك، تمت معاملتنا منذ فترة ليست بقصيرة كحقل اختيار لمدى تقبلنا أو رفضنا لبعض المواقف التي تتهيأ إلى أخذها قبضتنا في شمال أفريقيا، أو إلى ضياع توجه وفقدان رؤيا فيما يختص بحقيقة موقف الفلسطيني الرسمي من هذا الموضوع أو ذلك. فتارة نسمع من المسؤول بل أن قلما أتنا ردواً على موسكو، وتارة نشاهد المسؤول يُشدد على أهمية المشاركة في المقدمة، ويدخل علينا خطاب رسمي ثالث ليقول أن القيادة لا زالت تبحث موضوع المشاركة. ولم تتورع صحفنا المحلية في الانتقاد بغرفية نفاشي لنشر مطالب من تسريحات متناقضة مثيرة بذلك البلدة واللا多万 في صفوف شعبياً داخل الوطن المحتل، لتزيد على حالته من أرباك ازداداً جدلاً قد لا يتحملها في لحظة قادمة.

وقدنا في حينه أن قضايا هامة مثل تلك، لا بد من اشراك شعبينا بأكمله في تقييمها ومنظاتها والمساهمة المباشرة في حل هذه القضايا حوالها. فهو، أي شعبياً، من سيديفع الثمن في نهاية المطاف عن أي خطأ يحدث، ومن أي تراجع يتم، وحتى فمساهمته لا تكون من خلال ارباك حول موقف القيادة وتصريحات تطلق هنا وهناك دون أن تضب أو تراجعة أو تقسيم، وإنما من خلال توفير كامل المعلومات وواكبه من طبيعة المباحثات المتعددة الأطراف والاشتراطات التي وضعتان على التمثيل الفلسطيني والصيغة التي حددت مشاركتنا فيها. ومن خلال هذه الاظلال الحقيقية فقط يستطيع كل مواطن فلسطيني أي يبني برأيه بشكل حر وديمقراطي حول هذا الموضوع لامتهنه وخطورته في نفس الوقت على مستقبل العمل الوطني ومصير شعبنا وحقوقه. عندما يمكن الاستجابة إلى الحدث عن موقف الشارع الفلسطيني، ومن رأيه، ومن تأبيده ودعمه لهذا التوجه أو ذلك، وما هو أفق من هذه الأساسيات الديمقراطية في النقاش الحر يعتبر تهميش وتجاهل وحتى القضاء لدور الجماهير وقوتها.
اما ما يتعلق بال موقف الفلسطيني الرسمي من المباحثات متعددة الأطراف، وعلى الرغم من معارضة عشرة أعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة على المشاركة في المستمرة، وعلى الرغم من رفع أعضاء ما يسمى بالوفد الفلسطيني المفاوض توصياتهم للقيادة ضد المشاركة، وعلى الرغم من موقف الشارع الفلسطيني والمعارض لهذه المشاركة والذي تم الاعتراف به كحقيقة للمرة الأولى في تصريحات أكدتها الناطقة بلسان الوفد في حديث روبيت عندما أكدت أنه "في ضوء عدم وجود تأييد شعبي، وغياب المشاركة الفلسطينية الحقيقية..."، إلا أن هذه القيادة قد قررت حسب معطيات خلافية لي، وعلى أخرى غيري أيضا، على الذهاب إلى موسكو والمشاركة في الم месяцев، وهكذا برهمزا من جديد أن موقف الفلسطيني غير ثابت وغير مستقر، بدأ بالتصلح ويلتئم بالتراحل والقبول بالاشتراطات المختلفة ومؤكدين دوما على قدرتنا الجبارة في إيجاد المبررات والسبات والأعوان كأن أصبح خيبرا في هذا المجال لكثرة التكؤار.

وبعدما صدر القرار الفلسطيني بالمشاركة في مؤتمر موسكو، اتساع حماها على الفائدة التي ستحصلها هذه المشاركة، فمن حيث التمثيل لا زالت معاداة مدريد في القائمة، أو ضم وفد فلسطيني-آريدي مشترك وبحضور ممثلين عن الضفة والقطاع فحسب، ومن حيث المنظمة فهي غير مرغوب بها لا داخل المؤتمر ولا في الرييات ولا في عقل الكثيرين ممن يتبكون على الحق الفلسطيني. ومن حيث اللاجئين فسوف يبحث وضعهم كقضية عامة العربية ودولية لفلسطينية، وتهدف الخطة المستمرة إلى استيعاب وتوطين هؤلاء اللاجئين في الدول العربية المضيفة في محاولة لشطب موضوع اللاجئين، وانهائه كما من معاداة الصراع ليس على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 194 والمبني عبر حق العودة لللاجئين إلى وطنهم وإنما من خلال توليد وتحقيق وتبعية اللاجئين بهدف تبشير القضية الفلسطينية من مضمونها الأساسي وهو وجود شعب مشترك يحقق العودة والعيش في وطنه تحت سيادته، وبذلك يتحول هذا الشعب إلى أولئك السكان القاطنين للمنطقة والقطاع والمتمكنين في الوفد المفاوض والذي سيؤثر أي حل عليهم دون إدراج الآخرين فيه.

فهل لهذا السبب سافرنا إلى موسكو؟ أم للتوزيع مياهمنا الجوفية على دول المنطقة؟ أم لفتح الأسواق العربية والشرق الأوسط لمنتجاتها الوطنية الصناعية منها والتقنية؟ أم لتدمير أسلاحنا النووية والبيولوجية وفقا لأسلحة الدماء
الشامل؟ أم لتغريغ وخزنز المخلفات النووية والبترولية في أراضي وصحاري فلسطين حماية للبيئة؟ أم أرضاء لأمريكا ودول الخليج؟ أم أرضاء لجيوب الخليج وتهديدات واشنطن؟ أم ذمنا لناكون ضد مواقف شعبنا ورغباته؟ فمهما تعذدت الاسباب، فالنتيجة واحدة وهي انتا كفلسطينين، كشعب وقضية وأرض، سوف ندفع الثمن غاليا، وكل منا مهما اختلفت مواقفه من هذه العملية معرض لنتائجها، كونه ضحية من ضحاياها.

القدس في 20/1/1993.
موسكو ... وما بعدها

بقام. د. مهدي عبد الهادي

كانت "موسكو" محور ثلاث مؤتمرات غير عادية عقدت خلال شهر كانون الثاني - يناير - الماضي، حضرها على التوالي قطاعات 16 و 47 و 21 دولة ومجموعة دولية، وكان "لا" وسط هذه المعادلة حقول وحضور ومستقبل، علمًا بأن محاور موسكو أكبر من مساحتنا الجغرافية وتعداداً الديموغرافي وثقافياً السياسي.

فهل يستطيع أن نرى خيوب التراب وتوقيت التزامن بين هذه المؤتمرات؟ وبالتالي تكون قراءتنا من خلال نظرة شمولية للمسرح الدولي والعلاقات والمصالح عليه، وحجم وشكل دورة وحضورها، ومن ثم أفاق مستقبلياً عليه؟ أم أن الأمر يتطلب نظرة جزئية وفصل لهذه المؤتمرات عن بعضها وتضخيم الأدوار فيها من خلال رؤيتنا الذاتية وخصوصية موضوعنا الفلسطيني، وبالتالي بجري قياس دورنا ومصالحة واثناها المباشر وغير المباشر في كل مؤتمر على حدة أم في دائرة واحدة تجمع المؤتمرات الثلاثة معاً؟ وماذا نستخلص من نتائج ذلك كله؟ وفي كلتا الحالتين: (النظرة الشمولية والرؤية الذاتية) إين "كنا" في محاور موسكو الثلاثة؟ وماذا نحن فعلون بعد موسكو؟

كان صاحب المبادرة الأميركي لهذه المؤتمرات يبحث عن حلفاء وشركاء ومماليك، لرسم وتنفيذ رؤية مستقبلية "مشتركة" لنظام عالمي جديد. إن صاحب القرار الأميركي لا يقدر على الانفراذ طويلًا وخاصة أمام شعبه بدور البوليس الدولي المتصل باستمرار بين مواقع الاضطراب والصراعات في العالم، كما أنه لا يملك بعد دخوله مرحلة الركود الاقتصادي أن يقوم بدور المقرض أو المالك أو المهيمن على المشاريع الدولية، كما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى أن من مصلحتنا بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي أن لا يعزل نفسه داخل مشاكله المحلية، وبناء عليه سعت واشنطن إلى طرح فلسفة التعاون والتسامح الدولي مع اليابان والصين، وتشجيع التحالفات الإقليمية فيما بين الأغنياء والفقراء في الشمال والجنوب، ودعت إلى قيام أنظمة إقليمية متفاعلة ضمن النظام العالمي الجديد، ومن خلال خطط وبرامج الأمن والتنمية الإقليمية، واخيرا بدأوا بذاكرات في التبشير بممارسة "جديدة" للديمقراطية وعدم خرق حقوق الإنسان، وبكلمات أخرى، أن السيناريو الأميركي الحالي لن يستمر سيناريو
اميركي طويل، فهناك دور ومصالح لاقطاب آخرين شرعوا في دخول المعادلة. أن لم يكن في تغييرها.

فعلى خلفية سقوط "الكرملين" في موسكو، عقد المؤتمر الأول في نيويورك، بحضور رؤساء الدول الخمسة عشرة في مجلس الأمن الدولي، واتفقوا على تفعيل دور هيئة الأمم المتحدة وإجهازها المختلفة كأمادا للإدارة والشرعية الدولية، واعترفوا عن تأييدهم لعملية السلام "العربية" لحل قضايا الشرق الأوسط. وكان أيضاً على جدول أعمالهم، مسألة العضوية الدائمة وحق الفيتو، لكل من اليابان والمانيا الموحدة.

كان "لنا" في بيت الشرعية الدولية "حقوق" أحد عليها خطاب أمينها العام (العربي) بطرس غالي ومناشدته لاقطاب مجلس الأمن من تطبيقات قراراتهم في فلسطين، وأيضاً كان "لنا" بين المشاركين في المؤتمر "صوتها" ارتفع من خلال كلمات (العربي) الملك الحسن الثاني حول القدس الشريف ودعوته لانهاء الاحتلال للمدينة المقدسة والتعامل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي من خلال ممارسة الأول على حق في تقرير المصير. لكن مؤتمر اقطاب مجلس الأمن الدولي وقف عاجزاً أمام مصطلح وواقع "الإراجية" في تطبيق قرارات الشرعية الدولية، فبقيت "حقوقنا" أصيلة الملفات والكلمات والتمنيات، وخفا "صوتنا" أمام واقع العجز العربي والفرق بيني تعداد المسلمين ومقدرتهم على الفعل المؤثر بمقدار تعدادهم وأنتشارهم في العالم، ويبقى السؤال حول "دورنا" وأثره في محايل الاجتماعات الدولية؟ فهل نحن بمن يمثلنا تلك الدول، نناشئ ونناحون، نكتب ونسجل، نبتعد ونخرج، ونؤدي الحد الأدنى من واجباتنا وأمانة المسؤوليتنا من خلال "حضورنا" على مسرح الاحميات، أم جلستنا متفرجين أمام شاشة التلفزيون نستمع لما يقوله ويفعله الآخرون، وبالتالي نشاكي ونشتري ونتبكي في عالم لا يعترف بالضعف.

وحول مستقبل "ممسكو"، عقد المؤتمر الثاني في واشنطن بحضور (74) دولة ومجموعة دولية للتنسيق في برامج الدعم والمالي وتأميم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للجمهوريات الجديدة فيما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي. وكان "لنا" حضور عربي في عباءات وكوفيات ممثلي السعودية والخليج العربي، وكان "لنا" مصلحة للربط بين حضورهم في البرنامج "العبري-العبري" مستقبل موسكو، وبين مشاركتهم في البرنامج "العبري-العبري" مستقبل ما بعد موسكو.
ويتكرر السؤال هنا أيضاً: هل تحركنا كما تتطلب المعادلة الجديدة، بلغة الاتصال والحوار مع "اللغابين" من العرب علينا، وأيضاً مع "المعتقدات" منهم معنا، في محاولة للتقبل والربط بين مسألة الحضور السياسي "العربي" وبين مسألة التحويل "العربي" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية والدولية، أم اكتفتنا بقول الشاعر: "نشكو العربية أم نشكو لكم العرب"، وحتى لا نتحمل اكتافتنا أكثر من طاقتها، هل تحركنا المحطة الدولية هذه على أمل أن يكون في وسعنا التأثير في صياغة ورسم معادلة أفضل في محطة قادمة؟

ثم جاءت في 28 و 29 من نهاية الشهر الماضي، محطة موسكو شبه الدولية بحضور 22 دولة ومجموعة دولية، وفي غياب القيادة الروسية الجديدة، واتخاذ أميركي لكل الصياغات القديمة، وبدء خطوات ومشاريع تحالفات "المتعددة" كجهود مشتركة لحل قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية.

لقد بدأ مؤتمر موسكو كى يد من مؤتمرات العصر، في بحث الأمور الإجراامية تمهيدا لتلبين القضايا الجموحية، وكان "لنا" في موسكو دورة ومقعد ودور انطلق عليها راعيا المؤتمر، وأيضاً كان "لنا" بين المدعوين والحضور حلفاء وشركاء وأصدقاء وعامة. غاب منهم الحلفاء لأسبابهم، وتطلبت مصالح الشركاء الحضور الهادي، ولم يفرق الاصطقاء بين الخيوط الإجراامية ومسار القضايا الجموحية ووقفنا وسط هؤلاء جميعاً نطالب بموقع ودور متكامل يعكس خصوصيتنا الفلسطينية في القدس وبقية الأراضي المحتلة والشتات، وحاولنا نوصي رؤيتنا الإيجابية لمشاريع وخطط التعاون الإقليمية المطردة حول قضايا: نزع التسلح والمياة والتنمية والعلاقات والاتفاقيات. والتأكيد ليس فقط على الربط بل استرخاء الفصل بين الثنائية في واشنطن والمتحدة في موسكو، إذا ما أريد لهذه المسارين النجاح. وإن تحقيق معادلة "أرض مقابل سلام" يعني ان تنشأ على الأرض غير المحملة وحولها، علاقات متكافئة وطبيعة في الاقتصاد والسياسة، وأن العبور الإسرائيلي خلال بوابات بكين وموسكو لا يعني أن يقابله تراجع أو انسحاب فلسطيني. وإن خطوات "التطبيق" العربي-اللاجئي أن تكون على حساب الحقوق الفلسطينية، وإن مشروع اليابان لن تسقط من جدولنا شعبنا وأرضنا ومؤسساتها في المعادلة. وأن ما حرمتنا من 476 وما لما من مصادر للمياه لن يستمر طويلاً، وإن قضايا نزع التسلح لن تنتصر إلا قائمتنا من دماء الأف الجريح وموت القتلى من شعبنا في الداخل والخارج، ومنا بأن غارات الطائرات الإسرائيلية ما زالت تكلف نصف مليون فلسطيني من بيوتي في لبنان. وإن قضايا التنمية
الاقتصادية ستأخذ بعين الاعتبار ما دوره الاحتلال الإسرائيلي من بنية أساسية تجاه اقتصادنا الوطني، وما فرصته من قيود على حياتنا وسواقنا وعماننا وصادراًنا، وما سرته من قوتنا اليومي باسم "الضرائب". كما أن قضية اللاجئين تعني أن هناك ثلاثين من أبناء شعبنا محرومون من البيت والوطن ومشتتون بلا هوية، وإن حق العودة هو من الضمانات الدولية لبدء أي مسار للحل السياسي.

ومع هذا فقد حرمنا من حق المشاركة في الاجتماع التنظيمي في محادثات موسكو المتعددة، لذا بأننا بدأنا مع الطرف الآخر محادثات ثنائية في واشنطن حول مرحلة انتقالية وانهاء سلطنة وسلطة الاحتلال ونقلها إلى حكومة ذاتية فلسطينية مؤقتة.

ويمكن القول، أنه في محاور موسكو الثلاثة، لم تعد هناك قاعدة ثابتة وواضحة مطلقة، فكل شيء قابل للتغيير والتغيير إيجاباً وسلباً، وأن الطرف الفلسطيني موجود في جميع قضايا اللجان المعلنة وغير المعلنة، وهو جزء من معايدة متکملة. وأن من توفره قيادتنا، مسؤول أمام التاريخ وشعب في تأدية الإفادة وتحمل المسؤولية مهما كانت كفاءته ومقدرتها. بالإضافة إلى أن محاور موسكو أبرزت اهتمامات المجتمع الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية واتحاد التعاون المغربي ومجلس التعاون الخليجي وأيضاً تركيا واليابان "للابداع" في رسم خارطة جديدة للمنطقة وتفعيل الإدوار والمصالح والعلاقات. وبطبيعة الحال فإن الطرف الآخر (إسرائيل) لم يخرج من هذه الدوائر المتشابكة وأيضاً لا يستطيع أن يبقى فيها وحدة دون حضورنا على الرغم من الخلاف في "الاجتماع" وأيضاً "القرار" حول حجم وشكل هذا الحضور الفلسطيني ومستقبله.

وبعد فان الرؤية الشموعية لمحاور موسكو الثلاثة تعودنا إلى الخلاصة التالية. أن مؤلفاتنا في الأسقف على خشب المسار الدولي لا تستند فقط لأن العدل والتعاطف مع حمصيندا الفلسطيني يعرف عن بقية قضايا الصراع، وإن هذا حق مطلق لنا بل لاIdeal معادلة دولية تريد لنا ذلك الآن! كما أننا لا نقدر أن نحافظ على ذاتنا ومقدراتنا ومستقراً مستقبلاً دون أدوات اتصال وتأثير، وبالتالي فاننا لم نملك امام معادلة أكبر منا، أن نقف أمام بوابات موسكو بانتظار الآذان أو الإجازة أو التفاوض أو قبول نتائج ذلك من انتقادات حقوق أو تضليل الحقائق. لقد دعينا للمشاركة ضمن قيد، ليس فقط على جوازات الحضور وحمايتها، بل أيضاً على مستقبل من يقف خلفنا على الأرض المحتلة وفي الشتات، لقد كان وما زال علينا...
التحرك على كل الجهات وبسرعة تغيير الرياح السياسية الدولية وحتى إن لم يكن لدينا برنامجاً متكاملاً توزع فيه الأدوار على الجميع دون استثناء، وأيضاً حتى إذا ما ارتفعت حدة "الغضب"، وأيضاً "القرف" من معادلات مجحزة مفروضة، لابدنا لا نملك إلا أن نكون، وأن الغائب في هذه المرحلة هو الخاسر الوحيد في النهاية.

وبناه عليه، فإن متطلبات ما بعد موسكو، تستدعي ان لا تقف "أسرى" أمام القيود المفروضة، أو تعقد متفجرين ومتظارين "الفرج"، أو تسجل الاتهامات يميتنا وشمالاً، بل علينا السباحة في هذا المحيط مع الحوار حيناً وتداعي احياناً وتولي مهام محددة لأعادة لحمة الاتصال العربي، وبناء جسور الحوار العربي، ولتأثير المباشر على الحلفاء والشركاء والاصدقاء وأيضاً الإعفاء، إن استمرار انتشار قيادتنا الشرقية بدمشق وعمان والقاهرة هو من بديئيات المصلحة الفلسطينية-العربية على الرغم من المرارة والتراجع الذي يشهد الشراع العربي وغياب مؤسسات القمة العربية.

وان استمرار حضورنا في البيت الأوروبي هو من متطلبات الواقع الفلسطيني لتأكيد عدم الفصل بين "داخل" و"خارج"، وأيضاً لدعم تغيير حقنا في معايير التنمية.

وان توجهنا السريع الآن نحو كندا لفتح ملف اللاجئين هو من مسؤوليات كل من يناضل من أجل حق العودة، وإن الحضور الفلسطيني السياسي والإعلامي في واشنطن وفي هذه المرحلة يعني الهاتف بين قضايا الاستيطان والضمات الأموكية، وإن عدم الاستعداد من ساحات بكين وطوكيو يجب أن لا يكون مجرد ان الطرف الآخر (إسرائيل) وجد لنفسه موقفاً قدم فيها.

إن انتشارنا في كل هذه المواقع وبكل ما نملك من قدرات وفاعليات على الرغم من الخلافات الداخلية، هو معركتنا في ما بعد موسكو، وقبل وخلال هذا كله، هناك أولويات ترتيب البيت الفلسطيني، ليس لتوزيع الآثاث فيه، أو الاستCHOOL في المقاعد الأولية، بل للمشاركة الجماعية في تحلام أمانته ومسؤولية المشاركة في سيئانوهرات ما بعد موسكو، وأن الخطوط الحمراء تعني عدم السماح لأي طرف باختراق وحدة البيت الفلسطيني، وجوده وحقوقه ومستقبله.

موسكو ... وما بعدها

بقلم: د. محمد جاد الله

رغم المحاولات العديدة التي تبذلها أطراف عربية لتحقيق مبادرات مؤتمر موسكو المتعدد الأطراف، يبقى الاستقرار الوحيد هو السهولة التي تمكنت بها الولايات المتحدة الأمريكية من الوصول بالدول العربية إلى طاولة المفاوضات، ووجهتها مع إسرائيل، ولهذا وược موسع هذة المرة، وذلك بعد أن استخدمت الفلسطينيين جسراً للعبور العربي محافظة على بعض ماء الوجه، وبعد أن خلق الحديث عن تبادل وجهات النظر بين الولايات المتحدة وإسرائيل جملة من الأفكار، لدى هؤلاء العرب، ووجود إمكانية الضغط على إسرائيل، فقد اتخذوا المبادرة، والمبادرة بوصفتها الاستراتيجية الصهيونية، وبرع في الوقت نفسه مدى استهتار الولايات المتحدة بالصالح العربي، والسيد جيمس بيكر يقرر أن تطبيط العلاقات العربية الإسرائيلية، ومشاريع التنمية الاقتصادية الإقليمية لا علاقة لها بإلحاح إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 أو بعد ذلك، والمكاسب العربية التي لا يمكن أن تصبح لها إلا قوة وتمثيل الادارة الأمريكية. يذهبون في الشوط حتى آخر.

وتماري محاولات بعض الفلسطينيين في إهمام أنفسهم "أن الانتهاء إلى العمر، بما يأتي على إعداد التخلي عن الحقوق الوطنية"، فقد وافق الطرف الفلسطيني على الشروط الإسرائيلية-الرملية التي ضمتها وثبتهما السيد بيكفر عبر الرسائل التي يرسلها تارة برسايل الضمانات وتارة برسايل التعليمات، وقبل ذلك كان السيد بيكفر نفسه قد ثبتها في عقول مفاوضيه الفلسطينيين هنا في القدس. هذه الشروط التي تتعلق في القدس وتتعلق في فلسطيني الشتات وتستثني مكتفً، وبناء على هذه الأسسه "والشواب" تمت دعوة إسرائيل إلى موسكو، الذي أراد "تعديل" شكل المشاركة وتغيير ما كان عليه الحال في ميدان، مطالبين بيكفر أن يفي بوعوده لهم ولكنهم لم يفعل، في محاولة بانثأة ليهام الشعب بانثأة ضحية الآخرين الذين يخون بالشروط ويترجعون عن عروضهم، وهذه المعضلة التي تتكسر دائماً تخلفها القيادات عندما تواجه الفشل، وعندما تحاول جر شعبياً إلى الموافقة على شروط لا تلبى الحد الأدنى من الشواب الفلسطينية، ولكن الأمور...
سارت كما رسمتها الإدارة الأمريكية: اجواء رسمية، خطوط إجرائية، وتوزيع
للإطراف المشاركة على اللجان المختلفة دون التعرض لقضايا الجوهر والموضوع.
فلما كان لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وبقاء الركوب الفلسطيني
خارج المؤتمر، اتفاهم إسرائيليون وقوى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على رفض
حق شعبنا في تقرير مصيره. ويأتي الاعتراف "بأن الفلسطينيين أثبتوا حضورهم في
مؤتمر موسكو رغم غيابهم" ادعاء هما ولا يملك أي مستند.

ان الرفض الأمريكي-الإسرائيلي لمشاركة فدي فلسطيني يمثل الداخل والخارج
والقدس بشكل امرا جلا وخطيرا جدا لا تقتصر نتائجه وأثاره وأبعاده على
موسكو، وإنما يتفتح المجال أمام الإدارة الأمريكية أن تضمن وتستمر بتطبيق
العلاقات بين إسرائيل والدول العربية التي وافقت على قانون، ووافق على
البقاء والاستمرار في مستشفى أعمال المؤتمر، رغم غياب الطرف الرئيسي، مما
يشكل تهدئة حقيقية لمصرنا كشعب ومصير حقوقنا الوطنية المشروعة التي
تضمنها قرارات الشرعية الدولية والتي تحاول الولايات المتحدة الغاءها بتميز
قرارات جديدة وحقوق على الأرض بدعمها حضور عربي ودولي، فيما تستمر قوات
الاحتلال وقوات المستوطنين بارتكاب ابتزاز الجرائم ضد المدنيين والكمل
بالمناطق على مرأى العالم وصمها، وكان حقوق الإنسان تنتهي عندما تلامس
الفلسطينيين. وتبقي السياسة الإسرائيلية قائمة على اعتبار أن السلام ناجح وقائم،
ولا حاجة لإعادة الأرض، فقد اعترفت سياسة، وعلى الفلسطينيين أن يتخلى عن
"أحلامهم" في ممارسة حق تقرير المصير، ويعيشوا في دولة إسرائيل. فالسلام
مستقر، وإسرائيل توطن أن لا يخطر بهدوئها وأن ارضها أفضل من أي وقت مضى.

ان الانسجام الجزئي الذي تحقق بين القيادة الفلسطينية وشعبا برفض
المشاركى في مؤتمر موسكو بالشروط الأمريكية اناهو هو عودة إلى الموافق الأصلي
الذي عبر عنه شعب الانتفاضة في المناطق المختلفة وشعب الانتفاضة أيضا في
لبنان، ليوجلي هذا التبع هو الأسس في تحديد مواقفنا تجاه قضايانا المصرية
غير المصيرية على حد سواء، وتوفير شروط أفضل لطريقة صنع القرار الفلسطيني
وخروجه من الدوائر الضيقة والمنزلة.

ان غياب التنسيق بين الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات المتعددة الذي
جاء استجابة ورضوضا للقيادة الأمريكية سيقود إلى مزيد من التطبيع والانقسام
وربما يولد عداءات جديدة تسمى في تسريع اندفاعة هذه الافراف إلى تطبيق
علاقاتها مع إسرائيل على حساب قضية شعبنا الوطنية، ما لم تتقدم م.ت.ف. باتجاه ردما يمكن ردبه مع هذه الأنظمة وذلك بالعمل الجاد الفوري على تحقيق الأمور التالية:

- الوقوف بحزم في المفاوضات الثنائية وتطوير الموقف الذي بدأ في موسكو بالآسرار على حق م.ت.ف. في تمثيل شعبنا وفرد مستقل، يمثل المناطق المحتلة بما فيها القدس، والشنان، ويضع على رأس اولوياته حق شعبنا في تقرير مصيره، وأن لا يخطو في اتجاه أي أمر قبل الوقف الفوري الاستيطاني والنشاط الاستيطاني من أي نوع.

- التقدم نحو الدول العربية في اتجاه بلورة موقف مشترك في حده الإبداعي للالتزام بعدم الدخول إلى المتباعدة أو المشاركة في أي من لجانها دون احترام تقدم ملحوظ واضح للشرط الأول.

- الخروج من حالة المراوحة إلى حالة الفعل الوطني من خلال صيغة عمل وطني موحد.

القدس في 7/2/1996.
موسكو... وما بعدها

يقل د. رياض المالكي

جلست صباح ذلك اليوم أمام جهاز التلفزيون ارقيب مسرحية جديدة، شارك فيها العديد من الممثلين، هواة ومحترفين، قدموا عرضاً حول قصة أصبحت مألوفة لمحيي المسرح ورواءه. مشاهد براقة لحذيفة أجوف، عرض بلا نهاية أو بداية. أما المسرحية فاسمها المباغتات متعددة الأطراف وعرضت على خشبة المسرح الهزلي الدولي في موسكو ضمن فعاليات النظام العالمي الجديد تحت إدارته السيد جيمس بيكر ومعاونته.

ورغم كثرة الممثلين وخلفياتهم والاستعدادات التي راح تهدف هذا العمل المسرحي والإمكانات الهائلة التي توفرت، إلا أن التصفيق جاء من الممثلين أنفسهم لغياب الحضور، وبناء عليه قررت إدارة المسرح تأجيل العرض القادم حتى شهر مايو أيار من هذا العام، قابل للتأجيل.

من الواضح للمشاهد أن مخرج المسرحية هم أنفسهم كاتبي النص، والذين بدورهم قد حددوا شخصيات المسرحية وادوارها، كما عملوا على اختيار الممثلين للقيام بهذه الدوار ضمن محدودية النص. وتصاريح الممثلون في ظل هذا العصر الرديء لتخاطف الإدوار المطرودة، اعتقاداً منهم أنهم سيتفتح لهم أبواب المجد عرضًا وطولاً. فلم يزعجه النص أو تفاحة الأدوار أو رأي المشاهدان أن وجد، وهكذا شاهدنا مسرحية يتبناها فيهما جميع على البطل، يتعونه في حياته ويأسفون لمقدراته، وفي النهاية يصفقون لموهبتهم مستمتعين بنشوة التمثيل. فهل هذا كله يستوجب هنا التصفيق أو حتى المشاهدة؟

اما الدور الفلسطيني في هذه المسرحية، فهو ذلك الدور الذي رغب في الحضور وفاتته المشاركة. إنه ذلك الطرف الذي وافق ومدى البداية على المسرحية بكل ابعادها، وافق على الإخراج والنص، على الشخصيات والأدوار، ووافق على الممثلين، كما وافق على دوره في المسرحية. وعبر البروفات الماضية والتمارين في حفظ النص والأداء، أظهر ذلك في القذف أو مدريد أو واشنطن، أظهر الجانب الفلسطيني اضطلاعاً تاماً والتزاماً بالنص لاقى استحسان المخرج والمنتج على حد سواء، واعتقد
بدوره ان ذلك يستوجب مكافأته من خلال زيادة دوره في موسكو عبر الاداء اوبنسل، وحاول في اللحظة الأخيرة وقبال الافتتاح الكبير ان يبرز المخرج والممثلين على حد سواء اعتقادا من انه يقوم بالدور الأول في المسرحية، دور البطولة، انة لا مسرحية دون بطل، وتفاجأ الممثل الفلسطيني بحقيقة جديدة هي كونه ليس البطل ولا يقوم بالدور الأول، وان المسرحية يمكن ان تعرض دونه، وراهن هذا الممثل على ذلك وخسر، وعرضت المسرحية بكل مساقتها الاصلية دونه، وها هو الآن يبيدي استعداده للمشاركة في العرض القادم، فهل هناك متسعين لمفاجأت جديدة ومن سيكون المبادرين لها؟

وعاد هذا الممثل الى وطنه وعقد مؤتمرا صحفيا، ادعى فيه الانتصارات على عادته، والصحيح من الواضح ان عليتنا كشعب يقبع تحت الاحتكال ان لا ننتظر الا الانتصارات من قبل هذا الوفد، فكل اقواله واعفاته يراد بها ان تفسر كأنجذابات وانتصارات تحقيقها ويعتقدها في معرفته الطويلة التي يكتسب فيها العالم اجمع ويخضعه للحق الفلسطيني، وكانت موسكو وكانت المؤتمرات الصحفية التي تخلو من الرقابة وتفشض المجال للتحليق في عالم الأمنيات بكل ما تمثله من تضليل، ففي حين أكد المشارك الفلسطيني ان اللجان المبتهجة عن هذه المفاوضات ستضم ممثلين فلسطينيين من داخل الاراضي المحتلة وخارجها بعد قبول راعي المؤتمر بصيغة تدعم مشاركة فلسطيني الشتات، نفت من جهتها مشاركة فلسطينية وجود اية تأكيدات بشأن قضية التمثيل، وبينما رفض المشارك الأول انما ما من جهة لا يطرف كان من ممارسة الفيتو على ممثل أي طرف آخر، اكد في نفس المناسبة انهم تفادوا زج أسماء من القدس والشتات رغبة في المحافظة على التحرك السلمي، وكيف ي ^=داد هذا المشارك تركيبة الوفد الفلسطيني لمدريد وواشنطن الذي خضع للفيتو الإسرائيلي عندما استبعد ممثل القدس والشتات وبين ما يقوله حول عدم وقوف فتيو لفتو على اي طرف آخر، وهل تم اكتشاف هذه الخطة في رسالة التنظيمات الأمريكية للفلسطينيين قبل سفرهم الى موسكو فقط ولم تلاحظ قبل ذلك، واتساع حقيقة عن تصريحات عديدة اطلقها الناطقة بلسان الوفد في كل من موسكو وعمان وأيضا في القدس عندما ادت انتهاك قد ذهبوا بوفد متكامل يعبر عن وحدة شعبنا والتزامه بالسلام التي حددتها دوره في المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة، اته تزيف للحقيقة والواقع وتشويض للرأي العام الفلسطيني خاصة، فكيف يمكن لذلك الوفد اداء التعبير عن وحدة شعبنا عندما لا يملك التمثيل، وبعد ان خرج عن اي التزام بالاشتراكات التي حددتها دوره في المجلس الوطني
الأخيرة، إن المشكلة هنا تكمن في غياب الرقابة والمحاسبة على ادعاءات تتناقض مع الحقيقة والواقع، حيث يعتمد أسلوب الخداع كنهاج ثابت في بحر هذه التصريحات.

اعتقدنا في كل دورة من دورات الجمعية العمومية السنوية للأمم المتحدة أن تتعين على تصريحات لغالبية وزراء خارجية الدول الأعضاء تشيد بالحق الفلسطيني وتطالب بتطبيقه. ومرنا عبر العديد من المؤتمرات العربية والإفريقية والإسلامية وغير المنضجة الخ ... والتي كانت نتوقف دائما أمام الفقرة التقليدية المؤيدة للحق الفلسطيني دون أي تأثير يذكر أو تجربة تطبيقية لها. ومن يدعي أن سماع نفس الفقرة التقليدية تذكر من جديد في موسكو هو انتصار، فلقد اخطأ الهدف وفقد راحة الروى لتحقيق الواقع، فلا تستطيع أن تتجنبي بجملة أطلقها ممثل دول الخليج أو مؤسساتنا لنفي اعتباره، فالحقيقة الواضحة والتي لا ليس فيها، أن المؤتمر انعقد دون المشاركة الفلسطينية ولم تتعمل أعمال نتيجة لهذا الغياب، لم تتسحب الدول العربية لعدم المشاركة الفلسطينية ولم تتأثر المشاركة العربية للغياب الفلسطيني أو غياب التنسيق العربي. أن ليس وقوفاً للمؤتمر لم تتغير أو تتذبذب لتلامي الحاجة الفلسطينية. لم يتم إصلاح دعاة الجانب الفلسطيني للمشاركة في كافة اللجان المختصة التي شكلت كجزء من عمل المتعددة، وحتى عند حدوث الوفد عن مشاركة الشتات، فليس المسعود اطلاقاً إعطاء أي دور واضح وعليكم للممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وانما من خلال شخصيات لا يعرف بارتبطها بمنظمة التحرير.

وبعد أن انتهت الجلسة الافتتاحية بكل مقاييسها الكرونايال، وتشكلت لجنة توجيه خاصة بالمتحدة، وعاد روياد موسكو من جديد إلى القدس لمساحة معالم الاحتلال تبرز أكثر وضوحاً، وبعد انتهاء المؤتمر الصحفي الروتيني، فماذا بعد؟ هناك ثلاث نقاط حديثاً وقعت كمؤشر على مستقبل المتعددة رغم عدم اكتراث الأخيرة بالغياب الفلسطيني، أولها المشاركة الفلسطينية في المتعددة حسب الشروط الفلسطينية، وأنها لم تبكر بين الثنائية والمتحدة وتأكيد على تحقيق التقدم في الثنائية كشرط للمتحدة وأقابل وقف الاستيكان، وثانيهما تشكيل لجان خاصة بالقدس وحقوق الإنسان. فماهي الإمكانات المتوقعة فلسطينياً لتوجه هذه الخطط إلى واقع ضمن المتعددة؟ هل هو التضامن والتنسيق العربي، أم هو الالتزام والتعهدات الأمريكية-الروسية-الأوروبية للدعم الفلسطيني؟ هل هو صلاة الوقف
الفلسطيني الذي ترسخ خلال العام الأخير؟ أم هو قدرة الممثل الفلسطيني على الإقناع والتأثير. هذه العوامل جميعها يفتقر إليها الممثل الفلسطيني وتساهم أصلا في إضعافه. ورغم كافة الإدعاءات من انجازات واكتشافات، فالترارض الفلسطيني هو المتوقع، وتأريخنا السياسي المعاصر لا يحمل في طياته الا نهج التراجع وسياسة التحالف على الذات.

قبل مدريد بكثير، قلنا مرارا أن الهدف من الخطة الأمريكية هو إنهاء حالة الحرب، إنهاء المقاطعة الاقتصادية، تطبيق العقوبات، وإغلاق الملف الفلسطيني. ولكن أن الكثيرين رفضوا في حينه هذه العوامل واتهموا عينهم إمامها، فها هي الآن تبرز بشكل جلي وتبني نفسها على واقع المباحثات. فهل يستطيع العامل الفلسطيني أن يؤثر عربياً لتجنب تطبيق العوامل الثلاث الأولى؟ وهل يستطيع نفسه أن يفعل الملف الفلسطيني ويبقى يحياً ومفتوحاً؟ أن المؤشرات جميعها تتجه نحو انعطاف عربي، يعلن رسميا من استعداده للذهاب بعيدا في تطبيق الخطة الأمريكية، رافضا التوقف وإقلالا إمام الملف الفلسطيني، فالبيع قد تم وبيري كيعلم ذلك جليا. ووفدنا الفلسطيني يعلم ما يعلمه بيكر. فماذا ينتظره؟

القدس في ٧/٦/١٩٩٢.
المجالس البلدية ... والانتخابات

يقال: د. مهدي عبد الهادي

تشكل المجالس البلدية في الأراضي المحتلة مؤسسات وطنية ذات أهمية اجتماعية واقتصادية وتلبية حاجات خدماتية حياتية (مياه، كهرباء، طرق، مدارس، بناء وأسواق تجارية) بالإضافة إلى تمثيل سياسي متقدم عن قبائل المؤسسات الفلسطينية، وأيضا تميزت بها عن أية مؤسسات أو بلديات في المجتمعات العربية في المنطقة. وكان ذلك على نحو متواصل دونما انقطاع خلال حقب متعاقبة من الزمن.

فمنذ العشرينات وحتى الأربعينات، كانت البلديات الفلسطينية ساحة للمنافسة العائلية والحزبية، والتدخلات الغربية والإجنبية على مواقع وأدوار في السلطة المحلية، وقد أبرزت مؤسسة البلدية "شخصيات" تمكن من خلال مواقفها في البلدية وطموحاتها الشخصية وعلاقاتها المتعددة أن تصبح "شخصيات عامة" ومن ثم قيادات سياسية في المؤتمرات والوفود، لها دورها واثرها في "اتخاذ القرار الفلسطيني" أن لا يكن في تنفيذه وتحمل تبعياته.

وفي الخمسينات، وتحت ظروف الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوافد القيادة الفلسطينية في الخارج، وتداخل مصالح أكثر من طرف عربي وغير عربي في صياغة المستقبل السياسي في المنطقة، كانت البلديات من أبرز "الإدارات" التي وظفت للحصول على "قرار سياسي" فلسطيني، ومن الأمثلة على ذلك دور روساء بلديات نابلس والخليل وطولكرم ورام الله والبيرة وغيرها في "مؤتمرات نابلس ورام الله وأريحا عامي 48 و 1949" والتي دعت "للانضمام أو الوحدة" مع الأردن، وشخريات بلديات قطاع غزة في تشكيك حكومة عموم فلسطين وأصدار أول وثيقة استقلال فلسطينية عام 1948.

وفي سنوات السبعينات وحتى مطلع السبعينات، كانت البلديات من أهم الساحات الفلسطينية التي أبرزت "شخصيات محلية" أصبحت فيما بعد "قيادات سياسية" تتولى المناصب الوزارية المختلفة أن لا يكن الموايقد البرلمانية التشريعية
والدبلوماسية، وأيضًا كانت تظهر مواقع ومواقف شخصيات "المعارضة السياسية" وعلاقاتها المحلية والإقليمية.

وفي سنوات الاحتلال العسكري الإسرائيلي الأولى للفلسطينيين، دعت السلطة المحلية إلى ممارسة عملها وتم تعيين فترة خدماتها، وتمت إجراء انتخابات محلية في الشتات الذي حاول التمسك بها وابتدأت رحلاتها، واستمرت البلدية "منافذ" اجتماعية واقتصادية وأيضًا سياسية. في بعض الأحيان، تدفع طموحاتهم، ولم تكن مراكزهم وعلاقاتهم تعرض خطة مستقبلية للمنطقة كله.

فقد درست السلطات المحلية التاريخ الطويل للبلديات الفلسطينية وعرفت عن قرب أمية رحلاتها في الحركة الوطنية، وثقتها الاجتماعي وحجمها الاقتصادي ودورها السياسي واتساع القاعدة العربية من السكان التي تتعاون المجالي ورحلاتها معها. وتعمل بها جياتيا (بابليس، حلب، الخليل، سبعون ألف مواطن، وغزة حوالي مائتي ألف مواطن، وكل من رفح وخان يونس حوالي تسعة آلاف مواطن).

وفي مرحلة "غابت" فيها سلطة وطنية مركزية على أرض الواقع، و"تولت" فيها مشاريع إسرائيلية للسيطرة على الأرض والشعب وأيضًا الحقوق الفلسطينية. وفي محاولة لملء الفجوات النظامي، عملت السلطات المحلية على "توظيف" دوري البلدية لبرز "قيادات محلية" تستطيع التعامل معها ومن خلالها أو تحقق تطبيق علاقاتها ومصالحها المختلفة والمتعارضة باستمرارها، وأيضًا تستعملها لدعم المقاومة الإسرائيلية جوانب "الديمقراطية" ومن ارادة الناس جائت بهذه "الشخصيات" الذين يمكن من خلال الموقع والمصلحة والعلاقة الذاتية والعامة أن "يخرجوا" أو "يخلفوا" أو يصبحوا "لم يعكروا" عن القيادة الشرعية.

وخلال سنوات الاحتلال العشرين، أجريت سلطات الاحتلال عملية الانتخابات البلدية مرتين فقط، عامي 72 و76 في حوالي 26 بلدية فلسطينية.
باستثناء البلدية العربية في القدس، فالانتخابات الأولى شملت 32 بلدية، كان عدد المسجلين للانتخاب فيها حوالي (17 ألف) صوت ذهب منهم إلى مراكز الاقتراع 684 وكان نتيجة اعادة انتخاب نصف الرؤساء التقليديين للبلديات وخاصة في طولكرم والخليل. وفي الانتخابات الثانية كان عدد المسجلين للانتخاب (88 ألف) مقترع بما فيههم (22 ألف) صوت للمرأة بعد تعديل قانون البلديات، اشترك منهم حوالي 872 في التصويت، وكانت نتيجة انتخاب قيادات جديدة في جميع البلدات عكس الالتزام بالقيادة الشرعية الوحيدة م.ت.ف. وأسقطت برامج الاحتلال في إيجاد "بديل" لقيادة م.ت.ف.

وفي كلما المحاولة، عامي 76 و 77، اختلفت "الاجتهادات" والمواقف والعلاقات وبالتالي مضمون القرارات السياسية بالنسبة للمشاركة في الانتخابات أو عدمها.

وفي الانتخابات الأولى، كان هناك في البداية "خوف" لدى المواطنين من أن مشاركتهم في العملية الانتخابية قد تفسر أو تفهم على أنها تمنح الشرعية للسلطة المحتلة في حكم البلد. وكانت قراءة م.ت.ف. لهذه الانتخابات الأولى على أنها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية (تصريحاً كمال ناصر) كما أن الحزب الشيوعي الفلسطيني طالب (آذار 1972) معايضة المرشحين للانتخابات، ودعت الحكومة الأردنية المواطنين إلى مقاطعة الانتخابات. وأبدت الضغوطات الإسرائيلية باتجاه أجزاء الانتخابات، (تسجيل أرقام الهويات) التلويح بعدم منح تصاريح عبور الجسور أو تصاريح عمل أو تسريحة أو غيرها ... الخ. وأمام ضعف احتمالات نجاح المقاطعة، راجع الشيوعيون موقفهم، ودعم الناخب للتصويت لأفضل في الجولة الثانية من الانتخابات (نيسان 1972) وجاء في بيان م.ت.ف. دعوة الناخب لعدم التصويت للمقربين من سلطة المحتل وأعادة انتخاب المشرفين السابقة، وأنه يجب "أن يبقى دور هذه المجال في حدود البلدية المحلية فقط دون تجاوزها للأمور السياسية". وأيضا تراجعت الحكومة الأردنية عن تدريجاها بمقاطعة المرشحين (عدم التعامل معهم أو مع مجالسهم) ودعت الشخصيات التمعناتية على تلك المواقع في البلدات في المحافظة على مواقعها. وكانت النتيجة اعادة انتخاب نصف المجال السابقة وتطعيم البقية بعناصر شابة جديدة.

وفي الانتخابات الثانية، عام 1976، دعت الجبهة الوطنية في الأراضي المحتلة رجالاتها لانتخاب مواقع لهم في البلدات، ليس فقط لاضعاف سيطرة الموالين

- 71 -
للحكومة الأردنية عليها، بل أيضاً لمنع المقربين من سلطة الاحتلال من الوصول إلى تلك المواقع، واجمعت مصافحة الأرض المحتلة على القول بأنه "من حق شعبنا أن يشارك في الانتخابات"، واجاء في بيان متقن: "أن الانتخابات هي جزء من المقاومة الفلسطينية للاحتلال". ونجم مراجع الإجماع الوطني في اتخاذ مواقع لهم في جميع البلدان، وسقطت محاولات الاحتلال في اتباع "بديل" للقيادة الشرعية الفلسطينية أو "ملء" الفراغ السياسي بطرقها.

وفي مطلع الثمانينات، قمعت السلطات المحتلة مجالس البلدات وقياداتها المنتخبة ليس فقط من خلال عزل الرؤساء أو حل مجالسهم بل أيضاً في محاولات لقتلهم وتبذيلهم عن مواقعهم ومن الراضي المحتلة، وعينت عناصرها من "العسكر" لادارة شؤون البلدان. وجدت منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم أية مبادرات أو محاولات من أي طرف لإجراء الانتخابات البلدية.

وفي منتصف الثمانينات، جاءت محاولة حزب العمل الإسرائيلي، للتنسيق مع الاطراف "المتعاونة" بشكل مباشر في الداخل والخارج لغاية "تعمية" رؤساء مجالس بلدية بالاتفاق المشترك الفلسطيني وعرباً وإسرائيلياً. وبدأت التجربة الأولى في نابلس، وعرضت "أسماء ولواح" لمواقع أخرى في رام الله والبيرة والخليل وغزة ... وكان هناك أكثر من "اجتماع". أبدوا بذلك انتباههم بأن "مساءة البلدات" مرتبطاً بقضية سياسية، ويجبر عدم فصلهما، وأنه يقول بأن شؤون البلدات هي خدمات حيوية لا يجوز تأخيرها انتظاراً لتحليق سياسية. وبين الاعتداءات جرى "خروج" عن الخطوط الحمراء في البيت الفلسطيني، واتجاه ظاهر المصري رئيس بلدية نابلس وراجع امام اغتياله محاولات "الحلول الوسطى" وتمددت الأمور.

لقد عبر الاجماع الفلسطيني عن رفضه وأدانته للخروج عن الخطوط الحمراء واغتيال ابن نابلس. وجدت مقاومته ورفضه للسياسات الإسرائيلية في كافة نطاقات الحياة بما فيها حرمانه من ممارسة حقه في اجراء انتخابات في مؤسساته الوطنية بما فيها البلدات، وأؤكد على التحية مع قيادته الشرعية م.ف.

وفي السنة الأولى للانتفاضة، سجل الفلسطينيون من بين النقاط الأربعة عشرة في وثيقة كانون الثاني (يناير) 1988 مطالبتهم بممارسة حقوقهم في "فلسطين"
مؤسساتهم وبضرورة إجراء انتخابات بلدية في كافة المدن والقرى، إلا أن السلطة المحتجزة بقيت مغلقة أبواب المنطقة والعقل.

وخلال سنوات الانفجار الأربعة الماضية، تراجع دور السلطة المحتجزة امام دور الاجماع الوطني خلف القيادة الوطنية الموحدة للاحتلال. وتنوع النخبة السياسية في مواقعها الاجتماعي وعلاقاتها السياسية، كما اعلنت الحكومة الأردنية عن فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، وبدأت المفاوضات الفلسطينية لبناء السلطة الوطنية على أرض الواقع في تفعيل دور المؤسسات القائمة وتشكيل وتأسيس مؤسسات أخرى ل.Skin قضايا المجتمع، وخلال هذا حاول دور البلديات على حاله مجددا دوما قرار، ولكنه يعود باستمرار الى السطح بفعل الظروف المتزامنة في المدن والقرى ومرافقها العامة.

ومرة أخرى، يفتح ملف البلديات بضغط عوامل عديدة وخلطفه أكثر من حافز وهدف لاكثر من طرف لتوظيفه لصالحه، فهناك مفاسدات سياسية قائمة في واشنطن للانتفاضة على مرحلة انتقالية تتولى خلالها سلطة وثيقة فلسطينية شؤون المناطق المحتجزة، وبعد أن ضعف عن الاختلاف في التعبير، والتفاوض وأيضا التخفيضات والهدايا، فالماضي المطروح إنهاء سلطة الاحتلال وتولي السلطة الوطنية زمام الأمور، وعلى هكذا في الجانب الإسرائيلي على الاقل مدرستان: الأولى تزيد مسارين للمفاوضات، وأولها عبر الوفد الفلسطيني في واشنطن، وثانيها من خلال مؤسسة أو شخصيات عامة في المناطق المحتجزة، والاجتهاد لدى هؤلاء أن البلديات هي الموقع الأكثر تميزا لابراز دور المفاوض المحلي، أما تفكير المدرسة الإسرائيلية الثانية فيذهب الى القول بأن شخصيات وبلديات منتخبة الآن ستعمل على اضافة دور المفاوض الفلسطيني في واشنطن، رغم أن هناك أهاليه، وفي المحصلة النهائية تلتقي وتتفاوت المدارستان بناء مسألة "المستقبل" من الناحية المفاوض بالحوار أن لم يكن بالمفاوضة والاستلام السلمية. أما في الجانب المحلي من المعاينة فلا يخفى على أحد أن هناك شريحة اجتماعية تبدى اهتمامها ولا تخفي علاقاتها الداخلية لخارجيا وتشعر ببعدها أن لم يكن اهاليها في العملية السياسية الحالية وبالتالي تتطلع إلى مواقع لها من خلال مؤسسة البلدية. أما من الجانب الأوروبي فهنالك قضايا دعم وتمويل مشاريع التنمية والتي بدأت السوق الأوروبي تتعامل بفضلها مع المجالات المتخصصة في الأراضي المحتجزة، وهناك غياب دور البلديات ومشاريعها كما أن هناك حاجة لم تتمد لقضاياها (المقولة المتأثرة تتكرر هنا بأن أهل مكة أدرى بشعاعها) وهذا الأمر يعيدنا الى عامل
الضغط والتأثير اليومي للظروف المتقدمة في المرافق العامة في المدن والقرى ومصالح الناس فيها.

إن مراجعة سريعة لتاريخ البلديات والإدوار والمصالح فيها، وأيضاً قراءة موضوعية لعوامل الضغط السياسي العام والخاص الاجتماعي والاقتصادي والخدماتي، يضع أمامنا الخيارات التالية: (1) المطالبة والعمل على إعادة المجالس البلدية السابقة إلى مواقعها تمهدًا لإجراء انتخابات في موعداً ولي نهاية عام 1992، جدير بالذكر أن الموعد القانوني للانتخابات أن تتم كل أربعة سنوات. (2) تشكيل لجنة بلدية في كل المواقع من خلال اجتماع وطني لمرحلة انتقالية تجري بعدما الانتخابات. (3) توسيع مشاريع الغرف التجارية لمرحلة انتقالية بالإضافة إلى تكوين فاعليات وطنية أخرى لتلبية الحاجات الضرورية في المجتمع. (4) المراعاة المطلقة لإجراء انتخابات شاملاً لجميع البلديات بدون استثناء وتكون مرجعية للسلطة الوطنية الاختيارية وليس سلطة الإدارة العسكرية أو المدنية الإسرائيلية. (5) الاتفاق على تشكيل نخبة محلية وطنية للتصدي للشؤون والخدمات البلدية في كل المواقع والتنسيق فيما بينها لتشكل مجلس فلسطيني علىforall البلدات، على غرار المجالس العليا المتخصصة: مجلس التعليم العالي، المجالس الاقتصادي، مجلس الأسكان وغيرها.

ومع أن العمل امتدنا في مسيرتنا لإنقاذ الاحتلال الإسرائيلي وبناء السلطة الوطنية وتحقيق الحرية والاستقلال لا تقابل من أجل اصلاحات بل من أجل حقوقنا. وهذه الحقوق لا يمكن استثناء احدها أو استئناف بعضها على حساب بعضها الآخر خاصة ونحن نقف على مفترق طرق، فلا بد من ربط قضية البلديات وبقية المؤسسات بالتزامنا وعملنا لبناء السلطة الوطنية، ومن امتنان المسؤولية أن نقبل التحدي وندفع بعناصرنا الوطنية لبناء وتفعيل مؤسساتنا الوطنية ما دامت هناك ثقة بوحدة البيت الفلسطيني واستحالة احتراقه أو ضربه من الداخل.

المجالس البلدية ... والانتخابات

يقلل: د. محمد جاد الله

يبدو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد تعودت على ابراز قضية الانتخابات كلما شعرت أنها في مأزق في علاقاتها بالمناطق المحتلة، وليس لديها ان يكون المقصود هو الانتخابات البلدية أو الانتخابات العامة على مستوى الوطن المحتل برمته. وهي - إسرائيل - تلوح بهذه الانتخابات تارة لاعتقادها بأنها تضع أمام الفلسطينيين أمرا لا يدركون كنهه ولا يعرفون التعامل معه، أو أنهم سيعترضون عليه وذلك في محاولة منها أمّا لكسب الوقت، وتجاوز أزمة، والخروج من مأزق، أو لإحراجا، أو كليهما معاً، وفي جميع الحالات لا يعدو الأمر أكثر من كونه قضية اعتراضية على الفعل الفلسطيني الناضج وتفاعلات حركته الداخلية وانعكاساتها الخارجية. وقد ظهر ذلك واضحًا جلًا عندما خرج علينا شامير - رئيس الحكومة الإسرائيلية - "الخطة الانتخابية" الاعترافية عام 1969، تحت وقع الانتفاضة، في محاولة يائسة للإلتزام عليها.

وقبل أقل من عام جرت محاولات محمومة ومتكررة في أكثر من مدينة وبلدة فلسطينية، عرض فيها الحكم العسكري الإسرائيلي عودة بعض أعضاء المجالس البلدية المنتخبة إلى استلام مهام هذه المجالس، ورفض هؤلاء العودة على ذلك النحو، واشترطوا موافقة الحكم العسكري على عودة جميع الأعضاء المنتخبين بدون استثناء وعودة جميع المجالس البلدية في المناطق المحتلة دون قيد أو شرط، ودون فيتو على أحد. وبسبب هذا موقف الجمعي الموحد، فشلت محاولة سلطات الاحتلال واضطرت إلى سحب عرضها. والمعروف أن المجالس البلدية وعددها 96 مجلسا كانت قد أجريت آخر انتخابات لها عام 1976، وباشرت مجلس أو اثنين، اقصيت هذه المجالس عن مهامها، ورجت بعض أعضائها في السجون، وأبعد من

وبعد، وارتخت في حق آخرين جرائم من الدرجة الأولى في محاولة قتلهم.

وفي الأونه الأخيرة عادت سلطات الاحتلال الإسرائيلية وأجريت اتصالات مع بعض الفلسطينيين بهدف اعتراضهم تسلم مهام المجالس البلدية، كلجنة تحضيرية لهذه المرة ولمدة سنة، وقدمت وعدًا لهم بالسماح بأجراء الانتخابات بعد انقضاء

مدة السنة.
يأتي هذا العرض في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بالجلوس وجهًا لوجه مع الفلسطينيين في إطار العملية السلمية البارزة في الفترة ذاتها - والتي حسب الطرف الفلسطيني - من المفترض أن تناقش قضايا المرحلة الانتقالية المؤقتة التي يدور الحديث عنها، وقضايا نقل السلطة من الطرف الإسرائيلي المحتل إلى الطرف الفلسطيني الذي سيمارس السيادة على الأرض والسكان معاً، وإذا كان الأمر كذلك وإذا كان ما تقدم صحيحًا، فلمذا تقوم إسرائيل بالبحث عن طرف أو جهة فلسطينية لتشكيل لجان تحضيرية وإعطاء وعود بأجراء انتخابات للمجالس البلدية؟ هل هي مجرد محاولة التقاسم الآخر على المفاوض الفلسطيني بهدف اجتذابه وإثناه، أم أن المفاوضات الحالية هي واجبة لخلق حقوق إسرائيلية على أرض الضفة والقطاع؟ وفي نفس الوقت، تستمر إسرائيل في تشديدها بعدم الدخول في مباحثات حول القضايا الجوهريّة والإساسية التي يحاول الفلسطينيون التفاوض حولها. فهي لا تزال ترفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني ولا تزال تتمکن لحقوقه الوطنية وفي المقدمة منها حقه في السيادة على أرضه، وتقبل فقط مناقشة "الحكم الذاتي الإداري المحدود للسكان المحليين" دون الأمور الأخرى، وتعليم إسرائيل جيداً مدى اصرارنا على نيل حقوقنا في تقرير مصيرنا، وتعلم أيضاً أن ترفض "الحكم الذاتي" عندما يكون محترازاً، فما بالك بالحكم الذاتي الهزيل الذي تعرضه علينا. ومع ذلك، وفي هذا الوقت بالذات، لا تتوازن إسرائيل، ولا تتردد، ولا تضيع وقتاً، بل تلتزف من الناحية الأخرى، وتبزر قضية المجالس البلدية وکأنها أصبحت حريصة على العناية بمصالح المواطنين، وأهدافه هو الوصول إلى "تفاهم" مع الفلسطينيين أو من تسيهم بالسكان المحليين، لتفعيل هذا "التفاهم" - في حالة حدوثه - وهو أمر مستبعد، في تعارض وتناقض مع المفاوض الفلسطيني، واستثماره في إنجاز ممارسة المزيد من التعدد والتنكر لحقوقنا الوطنية، والنتيجة الوحيدة هي أن إسرائيل تكون قد فازت بتطبيق علاقاتها مع الفلسطينيين وترويض تحت الاحتلال، الأمر الذي طالما سعت لتحقيقه.

إذن فان قلقنا ورفضنا للانتخابات البلدية الآن لا يأتي من احتمال أن تدفع السلطة الإسرائيلية المتاحة "عملائها" إلى هذا المجلس أو ذلك، فقد ولي هذا الزمن، ولا يوجد امكانية لتقاسم مثالية لبدائل عن مثلى. وقواعداً الوطنية، فليس هذا مصدر قلقنا، أن القلق مصدره قائد من الحقوق الجغرافية والديمغرافية التي تنطوي بها المستوطنات والنشاط الاستيطاني المسرور، في الضفة الغربية والقدس، بما يتضمنه من شق طرق تختبر الضفة عرضياً وليس طولياً، كما هو حال الطرق في
بلدنا عبر السنين، بهدف تقطيعها، وتمزيقها، وتجميدها إلى مناطق مترابطة أو كائنات، مما يسهل اختراضها والسيطرة عليها وأوراقها على قبول نوع من الإدارة المحلية الذاتية يقع تشكيل المجالس البلدية في صلبها.

تبقى مسألة الفراغ الذي يحدث غياب المجالس البلدية والذي بدون شك تسبب في خلق متاعب وصعاب جديدة للمواطنين، طالت مختلف نواحي حياتهم، وعرضت للخطر مصالحهم الحيوية وساهمت في تردي أوضاعهم البيئية والصحية وغيرها، وفتحت المجال أيضًا أمام سلطات الاحتلال لتعمل دورة معاناة المواطنين ومحاولة استمرار ذلك لتحقيق أراض ومكاسب سياسية. إن معالجة هذا الأمر تتتوفر من خلال استنهاض كافة الجهود والقدرات الدائمة المحلية لخلق الأنظمة المؤهلة لإدارة شؤون المواطنين وحماية مصالحهم ورفع الخطر عنهم، وتبهير الأجهزة والأشياء الكفيلة بالمحافظة على نسيمهم الاجتماعي وبناءهم التحتية من خلال عمل وطني موحد، وذلك بالعودة إلى بدايات الأمين القريب جدا التي أثبتت صحتها وسلامتها في إدارة الطريق الذي يضمن تحقيق إامانية وتطلعاتنا الوطنية.

القدس في 14/2/1993.
المجالس البلدية والانتخابات

بقالم: د. رياض المالكي

كثر الحديث هذه الأيام عن مشكلة البلديات، وعن ضرورة استلام جهات وطنية لهذه المؤسسات، وأصبحت هذه الحاجة في نظر مثيرها على درجة من الالتحاحية بحيث تتطلب حلا سريعا، حلا لا حلين. وتبادر البعض على تبني هذا التوجه والدفاع عنه بحماس مستميت مما يثير في نفوس العديد من أبناء هذا الشعب الدمشق والاستغراب. فما الذي دفع فعلا إلى طرح هذه القضية، ويهذه الالتحاحية في مثل هذا الوقت بالذات؟ هل هي مصادفة مطلقة أم مقصودة؟ ومن هم وراء هذا الطرح أين؟ وما هي هدفهم ومصالحهم?

وديمقراطي، فلم تتمكن هذه الجهات وخاصة الفلسطينية منها من عقد انتخابات احادية الجانب متحدة سلطات الاحتلال. والآن عالنت بعض الأصول الفلسطينية من الداخل مطالبة بحل مشكلة البلديات بأي طريقة كانت من أجل تحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين، ولماذا الآن؟ ولماذا تبرز هذه الأصول وتجد منبر لها في طرح موافقاتها في هذه الأوقات بالذات، خاصة إذا ما كانت تعلم هذه الأصول أن سلطات الاحتلال تاريخياً تمنع في تغيير اوضاع البلديات. كما ثبت ذلك في السنوات الطويلة الماضية منذ الانتخابات الأخيرة عام 1976 وعلى ماذا تعتبر هذه الأصول في مطالبها؟ أن الإجابة على هذه التساؤلات في غاية الأهمية إذا ما ارتدنا فهم الواقع وخلفياته قبل الدخول في تحديد موقف من البلدات وما هو مطروح بخصوصها.

إن الخطوة الأخيرة رسمياً التي اتخذت بحق البلدات كانت من صنع سلطات الاحتلال عندما اقدمت على حل تلك المجالس الشعبية والمنتخبة برغبة جماهيرية. وعلى ذلك المنطق يقول أن تلك الخطوة يجب أن يتم تصحيحها من قبل نفس الجهات التي نفذتها في حينه، أي أن تقوم سلطات الاحتلال بإعادة كافة المجالس البلدية التي حلتها دون استثناء، وبعد اتمام هذا التصحيح يتم الدعوة إلى عقد انتخابات بلدية جديدة، حرة وديمقراطية وبباشرة دولي. هذا هو المنطق الذي يحكم تفكيرنا، أما أن تقوم السلطات على خطوة باتجاه آخر مثلاً أو أن تقدم جهات أخرى على اتخاذ تلك الخطوة أو أخرى غيرها، فهذا مغاير للمنطق الصحيح ويتناول مع الرغبة الحقيقية في معالجة موضوعة البلدات بالشكل الصحيح المعافي من الامراض وأعراضها المتنوعة.

إن فهمنا لدور البلدات وعلاقتها بما يحدث حالياً على الصعيد السياسي، إضافة إلى الدور التي ترغب سلطات الاحتلال اخفائه على البلدات هو أساس الموقف الفلسطيني ومصدره. وعليه فيجب الإشارة إلى الحقائق التالية:

(1) البلدات الفلسطينية تحت الاحتلال تكتسب ميزاً خاصة بها حيث تخرج عن الفهم التقليدي للبلدات لتصبح جزءاً من المؤسسة الوطنية وتحصل بذلك جزء من المسؤولية العامة تحت هذه الوضعية. تجري انتخابات عام 1976 وعام 1977 وما أفرزته من نتائج ينفي أي استقلالية مؤسسات البلدات، ويخرج دورها من حيز الخدمات البلدية ليصب في الصالح العام والعمل الوطني الشامل. وما يطرح حالياً من
عودة إلى تقييم دور البلديات وتحديدته بجميع النفايات وأعطاء رخص البناة هو قراءة خاطئة ومضللة للواقع الفلسطيني الذي يرسخ مع نتائج انتخابات 22 والإوضع التي رافقت تلك الانتخابات.

2 ترغب سلطات الاحتلال بفرض الحكم الذاتي من طرف واحد وجعله أمر واقع حتى وان اعتراض الجانب الفلسطيني. إن الدور الذي حددته هذه السلطات للبلديات أساسي ومحوري في عملية تطبيق المخطط الإسرائيلي للحكم الذاتي. فالتوجه هو بنقل غالبية صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى المجالس البلدية وتسويع صلاحياتها لتصبح الجهات الفلسطينية الوحيدة المخولة لإدارة شؤون السكان، وتتمكن بذلك سلطات الاحتلال من الادعاء بوجود حكم ذاتي يديره فلسطينيون منتخبون في الأراضي المحتلة، بينما يتبع هؤلاء الفلسطينيون في اتصالاتهم وتعليماتهم وإنهاء فترة خدمتهم أو تمديدها إلى جهات عليا إسرائيلية تمثل سلطات الاحتلال.

3 هناك من الجانب الفلسطيني يرغب بانتشار هذا التوجه الإسرائيلي بهدف خدمة التحرك السياسي الفلسطيني الحالي ونتائجه. فاستلام البلدات في هذه الفترة قد يساهم في خلق ظروف موضوعية مناسبة لصالح التوجه السياسي، أو تجبيز هذه البلدات كمصدر لتسويق الطرح السياسي الجاري وما قد يمتلك عنه من نتائج على الأرض.

ومهما اختلفت الأذواق والأسباب التي تطرح بشكل كثيف مؤخرًا لحل مشكلة البلدات، إلا أنها تخضع مع الفهم العام الفلسطيني وأسلوب الحل. فلا أحد يمانع في ضرورة وأهمية رفع مستوى الخدمات وتحسينها لتلبية حاجات السكان، ولا أحد يمانع أن يشرف الفلسطينيون على شؤونهم بأنفسهم، فلهذا شكلت أساسا البلديات والمجالس، ولا أحد يمانع في تطبيق الرؤية الفلسطينية على واقع الأرض المحتلة كيديل لسلطات الاحتلال، ولا أحد يمانع في تنفيذ انتخابات البلدات بقرار فلسطيني إحدى الجوانب وب出す من سلطات الاحتلال. أما أن نوجع لظروف لا تعتبر صالحة العام وتخرج عن المسار الفلسطيني الذي تم رسمه عبر السنوات الطويلة الماضية بالابتعاد بلجان معينة وكأنه حدث جديد أو بمجلس مبتور كونه انضمام أو الاختباء خلف الرغبة الجماهيرية بدعو توفير ورفع مستوى الخدمات البلدية، أو رغبة في حل مشكلة البلدية في تلك المدينة واغفال شمولية المشكلة باعتبار لهم نفس، فهذا انتقاس للحق العام وتشريه للحقيقة.
أن رغبة سلطات الاحتلال تتمثل في تقسيم الصف الوطني الفلسطيني وتشتيته، وتحقيقها لذلك يعتبر إنجازا لها وانكاسة مصرية للشعب الفلسطيني وقواه الوطنية. ففاجأت مباحثات مدريد وواشنطن وموسكو وما نتج عنها من تفاؤل في الموقع الفلسطيني جراء موافقة البعض على الشروط الإسرائيلية في عملية المفاوضات، وتأخير التعامل الإسرائيلي مع شقي المحادثة الفلسطينية وموقفها من التفاوض. ثم جاءت قضية الغرف التجارية والبلديات، وتعمل السلطات على اعتبار هيئة هذه الغرف والبلديات جهات شرعية المخولة بالتحدد باسم الفلسطينيين، ضارة بذلك ادعاءات الوفد المفاوض في واشنطن، وذلذا تكون قد حققت التالي:

1) ضرب مصداقية وادعاءات ذلك الوفد بالتمثيل الفلسطيني وبذلك تعمل على تعطيل مسار المفاوضات الجارية بطريقة غير مباشرة.

2) ضرب الجهات الفلسطينية الموافقة على المفاوضات من خلال تقييمها واضافتها والتركيز على القضايا الشخصية وحب البروز لدى البعض منهم.

3) فتح مسار تفاوضي إسرائيلي فلسطيني في الأراضي المحتلة وليس في واشنطن، وخلق وقائع متسارعة على الأرض يصعب على الوفد ترميمها أو تصحيحها في المستقبل، وتكون رموز المسار التفاوضي الداخلي في الجهة المعترف بها إسرائيليا التي لها صفة انتخابية كونها هيئة منتخبة للكمجال والغرف وبقية الاتحادات والنقابات المهنية الأخرى.

4) خلق وضع تطبيقي جديد، ولكن بروحية أخرى وتبنيق جديد اسمه البلديات والانتخابات عموما. رغم فشل السلطات خلال سنين الانتفاضة في تدعيم هذا المسار التطبيقي، إلا أن مخطط البلديات بشكل خاص يؤكد دنيا هذه السلطات في إعادة طرح برنامج التطبيق من جديد وبوقة. وقد تم الإشارة إلى هذه النقطة بالذات من خلال مداخلة أحد قيادي الفصائل المشاركة في مباحثات واشنطن عندما أكد على "ضرورة عدم إجراء أي مفاوضات جانبية مع أية إجتهاد إسرائيلية وخاصة المحاولات الهدفية لتطبيق العلاقات مع المواطنين من أجل تعيين أو إقامة مجالس بلدية أو قروية...".

إن الموقع الفلسطيني الموحد الذي طالعنا جميعنا خلال الأشهر الأخيرة والذي اعيد تأكيده أكثر من مرة يحدد معالم هذه المسألة وكيفية معالجتها، وعليه...
فالموضوع لا يستحق البحث الكثير أو طرح الاجتهادات المتباينة والتي من شأنها خلق البلدة في صفوف الجماهير وخاصة سكان تلك المدن المقترحة. وأنما الالتزام بذلك الموقف كونه هو الموقف الوحيد الملزم لنا جميعاً، إنه الموقف الداعي إلى ضرورة عودة جميع المجالس المنتخبة وبدون استثناء، لاي مجلس او عضو، وفي نفس الوقت، والسماح لهذه المجالس لداء دورها دون اي تدخل من اجل خدمة المواطنين، على ان يتم التنسيق فيما بينها لاحقاً على الدعوة الى انتخابات بلدية وحسب الظروف ضمن برنامج واضح ومحدد لانتخاب مجالس جديدة لكافة البلديات في الوطن المحتل.

القدس في 14/2/1922.
التنمية الى أين...؟

بقلم: د. مهدي عبد الهادي

لقد تعاملنا مع أكثر من نموذج للتنمية خلال سنوات الاحتلال الخمسة والعشرين الماضية، وكان ولا يزال هناك أكثر من طرف في معايضة صياغة واقع وضع التقدم من أرضنا، كل لأغراضه وأهدافه ووسط ذلك كانت لنا محاولاتنا واجهاداتنا.

قد يكون في قراءة وفهم الخبرين اللذين نشرتهما جريدة الجيروسالم يوم الخميس الموافق 30 شباط 1992، مدخلا لفتح ملف التنمية وتوحّجاتها: جاء في الخبر الأول، أن "جيش الدفاع الإسرائيلي" وافق على إنشاء 72 مصنعا جديدا في الأراضي المحتلة خلال عام 91 مع المقارنة أنه قد وافق فقط على 7 مشاريع خلال السنوات الأربعة الماضية (86-90)، كما أنه منح تراخيص بأجر رجعي لحوالي 327 مشروعًا قائمًا، ويضيف الخبر أن منح التراخيص الجديدة يعكس السياسة الجديدة لتشجيع الاقتصاد العربي المحلي من أجل خلق فرص عمل وإعادة الأمور إلى "وضعها المستقر". وأن هذه السياسة بدأت في تلمس آثارها فهناك حوالي 10 طلبًا يقدم شهريا للسلطات للحصول على تراخيص لمشاريع ويقول المسؤول الإسرائيلي غابي زوير "رئيس الإدارة المدنية" أن هناك حوالي 70 ألف عربي من المناطق يعملون في إسرائيل، ويمثلون ما نسبته 40% من القوى العاملة في الأراضي المحتلة. (الحقيقة أن نسبتهم تمثل 16% من القوى العاملة الفلسطينية).

وجاء في الخبر الثاني الذي نشرته الصحيفة الإسرائيلية ذاتها يوم امس، أن وزير الشرطة الإسرائيلي (روني ميلو) أعلام الكنيست عن إخفاء "عمال مخالفات النظام" في القدس ب نسبة 240 في العام الماضي مع المقارنة بعام 90، وحسب أقوال المسؤول الإسرائيلي، كان هناك حوالي 50 طالب، 200 حالة مخالفة "للنظام العام" من جميع الأنواع عام 91، مع مقارنة أن هناك (500) حالة في العام السابق 90، وحسب تعريف الوزير الإسرائيلي لهذه الأفعال فهي تشمل: رفع الأعلام الفلسطينية والمسارات والتجمعات ورمي الحجارة والحواجز على الطرق، وأن الإحصاءات في القدس لعام 91 كانت 4 حالات قتل، 12 محاولة قتل، 14 حالة متفجر، 136 قذيفة نارية، 200 حالة حرق سيارات، 180 حالة حماية حجارة.
ان "الربط" بين هذين الخبرين يعني أن "توظيف" التنمية من وجهة نظر الطرف الآخر (إسرائيل)، يعني امتثال الأول: هو إبقاء الروابط الاقتصادية بين الأرض المحتلة و إسرائيل ضمن المفهوم الإسرائيلي لهذا الروابط (قطاعات معينة دون غيرها). والثاني، بدوره علاقة بين "إقليمية فلسطينية" تعيش ضمن هيمنة الدولة العبرية على اعتبار استمرار سياسات الحكومة الإسرائيلية في الاستيطان وضم الأراضي، وهذا أحد السيناريوهات لبرنامج الحكم الذاتي من وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية وأدواتها في الأراضي المحتلة "الإدارة المدنية".

وهناك امامنا نماذج أخرى للتنمية، بعضها معد وبعضها الآخر في طريق الإعداد، وبينها أو خلائها هناك "الاجتهداد" ومحاولات فلسطينية وهي في جميع الحالات "إنتاج تنمية تعددية" تجتم على مدارنا ونحن على مفترق طرق: بين حرية الاختيار أو فسحة الاختيار أو القدرة على الخروج باجتماع وطني لمواجهة كل التحديات "وتوظيف" مصالحنا عبر هذه النماذج أو بعضها للتقدم نحو النموذج الوطني الذي نريد، والمحافظة على التوازن بين أطراف معاداة التنمية الوطنية الفلسطينية، وأيضاً احترق حواجز التخلف والتبعية والازلاق التي تفرضها إسرائيل عليها.

في مراحل "الاجتهداد" الفلسطيني حول موضوع التنمية في الحقبة الأولى من سنوات الاحتلال، كانت هناك مدرستين: الأولى، كانت تقول "أنا لا يمكن أن تتوقع تنمية محلية في ظل الاحتلال، فالتقدم ممكن فقط، عندما يستبدل نظام الاحتلال بخزان جديدا" (أميل خلطة ۱۹۷۹). والمدرسة الثانية كانت تقول بامكانية تحقيق "التنمية تحت وطأة الاحتلال - تحديات التنمية في ظل احتلال مديد" (جورج العبد ۱۹۸۹).

وبين "الاجتهداد" المدرستين تحركت مشاريع "التنمية" المختلفة، فالأمريكية تدعو إلى "تحسين ظروف الحياة" والإسرائيلية تعمل على "ابقاء القديم على قدمه وفي مكانه"، والعربية من خلال مخصومات دعم الصمود رسمت "خطر اللجنة المشتركة"، والمشاريع الأردنية تحدثت عن "خطر التنمية الخارجية"، والفلسطينية المحلية سعت لتحقيق "تنمية من أجل الصمود" وذلك لمواجهة الأمر الواقع وهو الصراع أمام سلطة الاحتلال، والكاتب على الأرض واحترام سلطة إدارية للمؤسسات الوطنية ودورها الاجتماعي في غياب دور السلطة الوطنية. وبالطبع تعددت مصادر التمويل بتعزيز إصدار المشاريع والسياسات التي رسموها والمصالح التي تخدمها.
والأهداف التي ارادوها. وملف هذه الحقبة الزمنية يحتاج مما إلى مراجعة وتحليل
بغرض الدراسة والتوعية، واستنادًا العبر والدروس، أن لم يكن لفهم تشابك
العلاقات والمصالح وتزايد الادوار!

وفي الحقبة الثانية وهي مرحلة الانتقالة منذ نهاية عام 1987 وعبر السنوات
الخمسة الماضية حتى الآن 1992، جاءت فلسفة الانتقال تدعو إلى "تغيير الأسر
واقعًا وبناء المستقبل"، وبالتالي تغيير اتجاهاتنا حول وظيفة التنمية التي تريدها
من تجربة مواجهة الهجرة، وثبات كما نحن بانتظار "الحل من الخارج" إلى تنمية
من أجل التغيير نحو بناء السلطة والدولة الوطنية، بدأ في مقاومة سياسات
ومارسات الاحتلال، وتحرير الإنسان الفلسطيني من التبعية وبناء المؤسسية
الفلسطينية، ببمسارا ديمقراطية لتحقيق الاستراتيجية التنمية التي تقدر ليس
فقط من منافسة وتحدي أو التصدي للخطر الآخر، بل أيضا لتوازي القاسم
المشترك الذي يخدمه بين الخطط المذكورة وتثبيث بعض تمويلاتها الوطنية نحو
الحرية والاستقلال واقامة الدولة.

إن التفكير بخطط تنموية في هذه المرحلة يأخذ بعين الاعتبار السياريوات
السياسية المطلوبة لمستقبل الأراضي المحتلة: (1) حكم ذاتي على الطريقه
الإسرائيلية، (2) كيان فلسطيني على الطريقه الأمريكية، (3) دولتين إسرائيلية
وفلسطينية على النموذج الأوروبي كطابق اقليمي للتفاعل الاقتصادي، (4)
كمبتدائية أردنية فلسطينية، (5) دولة فلسطينية مستقلة، ويبين هذه النماذج
كلام كثير حول من وراءها من سلطة وسلطان ودوات وأهمها مصادر التمويل
بالإضافة إلى مشاريدها ومخاطر الازدواجية والتضارب ومستقبل "العلاقات الداخل
والخارج الفلسطيني"، وهذه كلها عناصر كبيرة تحتاج لقراءة واعية وتوصية
اصحاب الاختصاص البعيدين من المزاجية أو الارتجالية، والملزمين بالثوابت
الفسطينية بقيادة الممثل الشرعي الوحيد م.ت.ف.

ويمكن في هذه العجلة، أن نؤكد على "أن هناك طاقات هامة متوفرة لبناء
الدولة، يد عمله كحور، إمكانات مالية، موارد طبيعية وسياحية" (انطوان زحلان
1980)، وأن استعداد الفلسطينيين للعودة للضفة والقطاع وقرودة اقتصادات
المجال في استعداد العائدين، والإصرار الفلسطيني على تحقيق الاكتفاء الذاتي
والقدرة على الانتقال على المجال الإقليمي دون تسبب أو سقوط في في مجموعها
قنوات لتحقيق هدف الدولة.
إن المطلوب في هذه المرحلة، وفي كل مرحلة، وحتى بعد قيام الدولة، ان تتجاوز المدارس التنموية التي تقوم فلسفتها على أسس: (أ) الفئوية (ب) الخصوصية (ج) التنموية بسبب توفير مصادر تمويل غير مقدمة بالاجتماع الوطني (د) والتنمية تحت ضغوط الجماهيرية لما هو متوفر.

يعتبر أننا أمام تحدي لترجمة رسالة الانتفاضة في أقاليم مشاريع تتجاوز إلى

مصلحة الناس انطلاقاً من الواقع والقدرة على تغييره، ورؤؤيات ذلك التغيير، ثم
لمعیدة فورية لحوالي نصف مليون فلسطيني والتركيز على استيعابهم (إسكان
واستخدام) واستثمارات في البنية التحتية (تعليم وصحة ومياه وكهرباء
وخدمات) وحلول "حضارية" فيما بيننا "تنظيم" هذه المشاريع وتوزيعها وفتح
ابواب المجالس العليا المتخصصة لجميع الكفاءات والمؤهلين، لنعكس قدرتنا
ومارستنا للسلطة الوطنية، بين جميع داخل البيت الفلسطيني وتسيقي متحرك
متفاعل مع الأحداث والحاجات والتعامل مع مصادر التمويل بلغة مشتركة، وخاصة
الدور الحالي "الموقف" للسوق الأوروبية والذي قد يحكم مستقبلي "ستف دائم"
للاقاتنا مع حكومات وشعوب أوروبا، وما نعرفه حتى الآن، أن المسؤولين
الأوروبين قد قرأوا الخارطة السياسية في المنطقة ماضياً وحاضر، قراءة جيدة،
ويتعاملون الآن مع "مراكز القوى" المحلية والإقليمية المتعددة بلغة العصر،
"تعاون اقتصادي" و "تنمية مشتركة" في إطار الحرص على "الشرعية الدولية" وما
نتوقعه ان يتقدموا خطوات إلى الأمام في تعاملهم مع الملف الفلسطيني المعتمد
على فلسفة وبرنامج الانتفاضة.

ولا توجد طريق مختصر لما أمكننا عليه ان نضع جميع العناوين، وجميع النماذج
المطروحة، ودور ومصالح الطرف فيها، وبشكل خاص التحديات التي يفرضها
الجانب الآخر (إسرائيل) على أرض الواقع وأسلوبه "الجديد" الذي يمكن قراءته
بشكل واضح وصريح في الخبرين اللذين نشرهما الصحيفة الإسرائيلية -
الجيروسالف بوسط - يوم أمس، نضعها أمامنا للبحث العميق داخل البيت
الفلسطيني دون ممارسة عملية "جلد الذات"!

القدس في 21/2/1992

* * *

- 46 -
التنمية إلى أين...؟

بكلم: د. محمد جاد الله

أن الإنجاز السياسي الذي حققه الانتفاضة لا يزال يوظف نفسه ويركز خبراته لتحقيق الهدف السياسي الكبير وهو الاستقلال الوطني، ولكن هذا الإنجاز السياسي لم يستطع أن يعتني بضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باتجاه تحقيق انجازات مماثلة فيها. بل تستطيع القول بأن التراجع هو سمة هذه الجوانب وبخاصة سمة الجوانب الاقتصادي والذي من شأنه أن يكون العامل الذي يبطئ ويعيق استمرار التقدم على المستوى السياسي بل ويفرض عليه تراجعات أخرى. قضايا الخطة التنمية الوطنية بمعنى الخطة الشمالية والاستراتيجية المؤهلة لتحديد الأولويات التنمية وجودة الجسم الذي يدير العملية التنمية من خلال ميكانيزم واضح المعالم سبيقا العامل الحاسم من بين جملة العوامل التي تدفع باتجاه ترد الوضع وتفاقم الأزمات داخلها.

إن التنمية الوطنية هي التنمية المجتمعة التي تعتمد على استثمار وتطوير القدرات الذاتية واستخدام الموارد المتوفرة على المستوى المحلي أول، وعلى توفير وسائل الدعم والتمويل الخارجي الفلسطيني والعربي والايجابي ثانياً. ضمن خطة واضحة المعالم ورؤية محددة في تناغم وتناسق تهدف إلى الافتكار الذاتي والاعتماد على النفس يتوقف البنية التحتية لجميع المرافق الحيوية والضرورية لحياة الإنسان، إنها التنمية التي تشكل الراقي للعمل السياسي الذي تحقق للإنسان قيمته واتساع مجتمعي نسيجه، وتحمي هويته الوطنية وتدعم نهبه من أجل نيل حقوقه المشروعة، وتهتم إلى تكرير وجوده على أرضه وصعوده وإسهامه في تهديم الأمل في التقدم الاجتماعي والاقتصادي. إنها التنمية التي تركز على الانتايج والاقتصاد، وتستند على توليد الدخل المحلي في إطار عملية شمولية واسعة تتناول جميع مناطق الحياة وتشكل تراكمي مستمر للموارد والLaunching (الأراضي والمياه) والمادية المتوفرة إلى جانب الاعتماد الكامل على القوى الفاعلة في المجتمع، ترتفع الدعم الخارجي كرافد للعملية التنمية ولا يفرض عليها شروط أو توجيهات ولا يشترط اقتصارها.

فالتقنية الحقيقية هي تلك التي تبنى على الاعتماد وعلى الذات، وتستند على توليد الدخل المحلي في إطار عملية شاملة واسعة تتناول جميع مناطق الحياة وتشكل تراكمي مستمر للموارد والLaunching (الأراضي والمياه) والمادية المتوفرة إلى جانب الاعتماد الكامل على القوى الفاعلة في المجتمع، ترتفع الدعم الخارجي كرافد للعملية التنمية ولا يفرض عليها شروط أو توجيهات ولا يشترط اقتصارها.
على مجال ما، أو منطقة معينة، أو شريحة اجتماعية محددة، بل تفرض العملية التنمية اولوياتها وتعرض أي دعم خارجي بهدف أن يكون أداة لديهمة الاحتلال وإطلاقه على أرضنا، أو حتى أعباءه من مسؤولياته كسلطة محتلة تجاه المواطنين الذين يمارس ضدهم التعكيل ويجيب عنهم الضرائب الباهظة.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي يتعرض اقتصاد المناطق المحتلة إلى سياسة إسرائيلية منهجية ومتمنطة أدت إلى تدمير دعائمه وبناء التحتوية وجعله من اقتصاد تابعا لجولة الاقتصاد الإسرائيلي سواء من حيث توفير فرص العمل أو في التجارة الخارجية. وتمت روابط اقتصادية بين إسرائيل والمناطق المحتلة منذ سنة 1967 في النواحي الأربعة الرسمية التالية وهي: الارض: بما تعنيه من مصادرة واستيطان، المياه: من سيطرة عليها وتحويلها إلى ما وراء حدود سنة 1967، العمل: حوالي 40% من القوة العاملة الفلسطينية تشكل إسرائيل لكان علما ومصدر رزقها الأساسي، وأسواق التصدير: من الصادرات الإسرائيلية تذهب إلى سوق الضغط والقطاع. وفي السنوات الأخيرة ومنذ اندلاع الإحتفاظ المجدية، اوجدت هذه السياسة حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ينتج نسبا كبيرة ونتج عنه المزيد من تدهور الأحوال المعيشية الذي طال جميع شرائح المجتمع وتحديد الفقراء وتموطي الدخل مما أدى إلى التراجع في الناتج المحلي الإنتاجي القطاعي الزراعي والصناعى، الذي أدى بدوره إلى عجز في تلبية احتياجات المواطنين. وإذا أضفنا إلى ذلك الازمات الاقتصادية بعد حرب الخليج فإن الوضع يقترب من المأساوية.

إن الحديث عن التنمية وحولها يعلو ويخفف تبعا للمناسيبات وهو لا يخرج عن كونه في معظم الأحيان حالة رد فعل على القضايا الملحة بسبب دعم مالي من هنا أو هناك. ومع أن المناطق المحتلة تتفاكه بمعنى الاعتماد على التمويل الإجباري بأشكاله المتعددة إلا أن التباينات في وجهات النظر حول مفهوم التنمية لا تزال عميقة. فالتبانين حول مفهوم التنمية وأولوياتها، وحلول استراتيجيات التنمية والآلة التنفيذ لا زالت أمورا خارجة عن التحقيق ضمن إطار واحد تنطوي حوله المؤسسات والهيئات والباحثون. وكلما أعمدت الآراء والمفاهيم كلما ضاعت الأهداف تباعدت وتضاربت وسارت حالة من الضبابية تفتح المجال ليس للتصبح فمن بل وتفتح الباب واسعا إمام الهجمة امتداد المعادية التي لا تنفك تحاول وتبذل جهدًا في محاصصة حركة الفعل الوطني واجباره على التوقف والتقهقر على طريق فرض أولوياتها عليها.
إن نسق القيم السائدة هذه الأيام فيه الكثير من ظواهر الخلل التي تحتاج إلى عملية تقييم تهدف إلى استناد الهمم التي تؤدي إلى نمو الوعي بالمصالح الوطنية وتعزيز القيم الجماعية بلد قيم الانتداب والاستثمار، وترسم مفاهيم قيم العمل المنتج بدلًا من قيم التحرر والانكال، وترفع روح التكافل والتضامن، بالاعتماد وعلى القدرات الذاتية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي الوطني، والذي يعني تبني سياسة تهدف إلى القضاء على الفقر بالاعتماد على الموارد الداخلية وضبط الاقتصاد بالامتثال للقيم الاستشلوكية الشأرة، واستثمار الدعم الخارجي بضيده وتوجيهه والتحفيز له وتوزيع فرص المشاركة في اتخاذ القرار وممارسة الديمقراطية المشاركة. 

إن توفير هذه الشروط هو الكفيل بجعل فهم المشترك لمفهوم التنمية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال أخذين بين الاعتبار المدة الزمنية الطويلة التي عاشها الاحتلال على أرضنا حتى الآن، والطرق والأساليب والوسائل التي يستعمرها بهدف إطالة احتلاله من جهة، وبيدف تغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي للمناطق المحتلة مما يعني أيضاً رضوان على المستوى السياسي. هذه هي التنمية المجتمعية المطلوبة التي تسير في المحاور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فكا أن التلفخ يكون شاملاً، فإن التنمية تقيض التلفخ يجب أن تكون شاملة تنتمي لجميع هذه المحاور.

لسنا هنا بصدد مراجعة نقدية شاملة نهج التمويل الرسمي الفلسطيني، ولكن نود أن نشير إلى أنه لم يركز على استراتيجيات التنمية المجتمعية ولم يستند إلى اجتماع وطني ومشاركة في اتخاذ القرار بالتمويل والتنفيذ، بل هدف التمويل الرسمي الفلسطيني إلى تعزيز وثبيت مصداقية سياسية، ودعم لتفعيل وطأة الإجراءات الاحتلالية والانتهاكات بتحسين ظروف المعيشة أي بملاسة المشكلات دون الوُلوج فيها بهدف وضع الحلول الناجحة لها، والأصر على تبرير هذا النهج بسبب صعوبة اتخاذ العملية التنمية تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وبين فترة وأخرى تظهر جهات عديدة اهتمامات إنسانية بالفلسطينيين، تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتتبدى الرغبة في رفع المعاناة عليهم، وتظهر العناية بمستقبلهم، ونتقدم بمشاريع للتنمية الاقتصادية في اتجاه "تحسين ظروف معيشتهم". وتجاهل هذه الجهات من الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول أولاً وأخيراً عن الوضع المتردي الذي تعيشه المناطق المحتلة والذي عانت منه طيلة سنوات الاحتلال، يدفعنا إلى الحذر والتشكيك في سلامة نوايا هذه الجهات.
فالاهتمام بدعم وتمويل مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل الجهات الرسمية الأمريكية والأوروبية يظهر دائمًا أثناء المحات الرئيسية والمنخفضات الهامة في تاريخ نضالنا الوطني ضد الاحتلال. فالمبادرة الأولى كانت عام 1978 من قبل الإدارة الأمريكية المرتبطة بتعميق التحيزات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، واسفرت إلى تخصيص أموال رسمية لتحسين الوضع المعيشي للسكان في محاولة لنكش فساد الفلسطينيين، مستخلصة من مشاريع المزورة وأن أتمه اقتصادهم بقبولها.

أما المبادرة الثانية فقد كانت أثر الاجتياح الإسرائيلي للطريق عام 1982، ووجه الدعم هذه المرة من جهات أوروبية عن طريق السوق العربية المشتركة، ووضع لنفسه أولويات العمل في مجال الاقتصاد والصحة.

والمبادرة الثالثة والأكثر خطورة كانت يوم طرح الأردن مشروع التمويل تحت يا فطة تحسين الوضع المعيشي الفلسطينيين تحت الاحتلال ضمن خطة التنمية الأردنية الاقتصادية والاجتماعية لعام 1986-1990 والتي كانت تهدف إلى تجاوز المثابرة، ومعاداة التمييز الفلسطيني المستقل واعداد الوصاية على فضاء الفيبرية وتمددها باتجاه قطاع غزة بالتنسيق مع الحكم العسكري الإسرائيلي إلى جانب تخفيف الأعباء عن اقتصاد والاحتلال الإسرائيلي.

وتعميش هذه الأيام تحت وظيفة دوامة مساعدة السوق العربية المشتركة، وقبل أن نتناول بعض الجوانب الرئيسية لهذه المساعدة، يجدر التذكير بأن القيمة الإجمالية والبالغة (80) مليون دولار، هي أقل من قيمة التحويلات الفلسطينية من دول الخليج في أي سنوات سابقة، وهو أيضًا القيمة التي يحصل عليها عمالة الفلسطينيون العاملون في إسرائيل في عدة لا تتجاوز 22 يومًا. ومهمة أن الأمر، فإننا لا نستطيع أن ننظر أو نتعامل مع مشروع السوق العربية المشتركة بطريقة تختلف عن تلك النظرة وذلك التأثير مع مشروع التنمية الأمريكية. كما أننا لا نستطيع أن نفصل بين مساعدة السوق العربية المشتركة وبين السياسة التي يدور الآن بين واشنطن وواشنطون وعوامل أخرى. فمساعدة السوق المشتركة جاءت بعد حرب الخليج وبعد الحملة الشرسة ضد م.ت.ف. باتجاه محاصرتها وعزلها وأخراجها من دائرة الفعل السياسي وخلق بيئات لها، وجاءت أيضًا بعد الحصار الحالي والمقاطعة الذي تفرضه دول النفط الخليجي.
ان التمويل الرسغي الأوروبي لا يختلف عن التمويل الرسمي الاميركي الا بمقدار الاختلاف والتناين في سياسة الطرفين نحو المنطقة العربية وتحديداً نحو الشعب الفلسطيني. ولا تخفي الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً مساعيها البرلماني والروائي على دفع الفلسطينيين نحو الاقرار بالأمر الواقع للاحتلال الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية والتخلي عن الحقوق الوطنية، و نحو إطالة أمد الاحتلال من جهة وضمان نوع من "الاستقرار" في المنطقة بمرتبها بهدف المحافظة على المصالح الأميركية واستمرار تدفق النفط العربي الى عواصم الغرب. ودولاً السوق الأوروبية المشتركة ليس بمقدورها ان تستقل عن القرار الاميركي أو تعترض عليه، رغم أنها لا تتوقف عن التذكير بدعواتها الإنسانية نحو شعبنا الفلسطيني، وعندما يواجهون بالتعنت الإسرائيلي ورفضه الاقرار بحقوقنا الوطنية المشروعة لا يخفون نواياهم بأن هذا السبب تحديداً هو الذي يدفعهم إلى تقديم العون الى الفلسطينيين من أجل تخفيف معاناتهم.

القدس في ٢١ /٢ /١٩٩٢.
التنمية إلى أين؟

بقلم: د. رياض المالكي

رغم أن مفهوم التنمية يردد بروحية الشمولية، ورغم كون الخلفية التنموية تستهدف الإنسان عموما وتطمح إلى رفده بالعوامل المساندة والمحيطة لدعم إمكانياته وتطوير ذاته، ورغم أهمية تحديد الأهداف بعيدة المدى للعمل على تحقيقها تنمويا، ورغم التنسيق المفترض إلزام كمامة الجهات التنموية المختلفة، فلسطينية وغيرها، من داخل الوطن المحتل أو خارجه، ورغم أهمية البرامج التنموية المتباينة وأولوياتها في عملية الدعم، على الرغم من كل ذلك، فإن الكتابة في موضوع التنمية يعد من القضايا الصعبة، ماضيًا وحاضرًا، وأصليًا كذلك يعود إلى شح المعلومات وسريعتها في اغلب الأحيان، وترتبط أمكنة الكاتب على قدرته في احتراق العديد من الحواجز الإقتصادية التي يلتقي بها هذا المفهوم، وأيضا قدرته على محاربة الأسلحة التي تشير ضد محاولة تفاؤل لمواعيد الامتناع التي حددها بطلان التنمية لنفسهم.

ويستدعي الحديث عن التنمية مع بداية كل عام، ويتكرر ذلك عبر العديد من الجلسات واللقاءات، وتتصاعد حمي التنمية مع موعد توزيع المساعدات الخارجية للاراضي المحتلة من قبل الحكومات والمؤسسات والجهات الأجنبية المختلفة، للتدور وتخدع فقط من أجل التحضير لعام جديد وحملة تنموية جديدة وما قد يوافقها من استعدادات على مستوى المؤسسات العامة تحت هذا الشعار. ويستدعي هذا العام عن سابقيه بسبب امتداد السوق الأوروبية المشتركة السنوي توزيعها داخل الوطن والتي تصل وحدها إلى أكثر من (80) مليون دولار، وهذا يعكس حجم التنافس والاستعدادات والمؤامرات التي تحاول أو قد تحاول عبر هذه المؤسسات والجهات للفوز بشريحة كبيرة من هذه المخصصات.

إن توفر الجانب المعلوماتي في عملية التنمية يساهم في تحديد الصورة الحقيقية لما يحدث داخل هذا الوطن، بكل بشاعة الصورة أو جمالها أن توفر، من أجل التقييم والمحاسبة أو المراجعة أن امكنا. وهذا يقودنا إلى طرح التساؤلات المعلوماتية التالية: ما هي أشكال الدعم وأوجهها المختلفة؟ من هي جهات الدعم بشكل كامل ودقيق؟ ما هي كميات الدعم التي تم تحديدها للوطن المحتل والتي تم
استلامها فعلاً؟ من هي الجهات المستفيدة من الدعم وعلاقتها بكل من أشكال وجهات وكميات الدعم؟ ما هي أسباب الدعم وكيف تحدد أوقاتها؟ وأخيراً ما هي كيفية انسحاب الدعم؟ ولماذا لم يتم كذلك في الحالة الأخيرة؟ فقد ما لا يقل عن ثلاثة ارباع مليار دولار كأموال دعم خارجي غير فلسطيني وابداعات تنموية، فأين حلت هذه الأموال ومن كان المستفيد من المستفيدون فيها وما هي الجوانب التنموية التي وظفت فيها وأثرها على الإنسان الفلسطيني على مدار السنوات العشر الأخيرة وما ردوداتها التنموية المباشرة. فمن الجهل التي تستطيع أو حتى ترغب في توفير هذه المعلومات ونشرها؟

عبر ما يسمى بالعملية المبهمة الخارجية، بحق أو بغير حق، هناك العديد من المظاهر الخاصة التي ارتفعت لتبعت عن واقع تنموي فلسطيني مميز، عاكسة بذلك تناقض صارخ مع الفهم التنموي الذي توصلت إليه المدارس التنموية المختلفة. هذه المظاهر التنموية الفلسطينية تتمثل في:

1) التنمية مبهمة خارجية، حيث كان لا بد من استثمار الجهات الإقليمية بهذا المجال وخلقه في غياب التنمية ذاتية فلسطينية، وأصبحت الانتظار مساعدة على الخارج لتوفر الدعم ووصول الفيتنام دون أي تهيئة لخلق أجواء تنموية ذاتية.

2) غالبية أشكال الدعم التنموي الخارجي كانت تأتي نقدًا وليس على شكل خبرات أو اجتهادات، مما اضطرت للبحث عن الاستقلالية التامة والاستفادة الذاتية، مما يساهم في عملية الهدر أو الاختلاس ويضعف عملية المتابعة والمحاسبة العامة.

3) التنمية الخارجية هدفها تبعي، فإنها تحدد الأولويات والبرامج والأموال المخصصة وقوانين التوزيع والتابعة، ولا تحدد الحاجة المحلية أو سياسة التنمية الوطنية.

4) التنمية الحالية شكلها ظاهري، فهي ليست عميقاً وتؤدي في غالب الأحيان إلى انجازات سريعة ظاهرية غير مجدية أو دائمة على المدى البعيد.

5) التنمية الفلسطينية ليست احادية الهيكلية أو البرامج، فهناك اندماجية وفوضى سريعة بسبب غياب عامل التنسيق أو المرجعية الفلسطينية، كما أن
الرؤية الأمريكية في التنمية الفلسطينية قد تختلف عن الرؤية البريطانية لنفس التنمية أو الفرنسية وغيرها. ويصبح التخطيط والتكت Ritualية والفوزية في معالم وعناوين هذه التنمية.

(6) التنمية الفلسطينية محدودة الفائدة والتعليم، فالاستفادة من هذه البرامج تعود على شرائح معينة في مجتمعنا وخاصة المؤسسات ذات العلاقة والجهات المطلة على برامج التنمية أو التي تقدم اتصالات خارجية تساهم في توفير علاقاتها بهدف الاستفادة، بينما يبقى الإنسان الفلسطيني، محور البرنامج التنموي خارج حيز الاستفادة.

(7) التركيز التنموي الحالي ينصب على البعد الاقتصادي في العملية التنموية ويفل الجوانب التنموية الأخرى خاصة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

(8) تعاني العملية التنموية اساساً من غياب بعدها الفلسطيني، والمتمثل في غياب الخطة أو البرنامج وأولويات التنمية وآليات العمل والهيكلية التنموية الخ.

وعليه يصار إلى طرح سؤال بديهي في ظل هذه المظاهر مجتمعة وهو: هل التنمية ضرورية ولماذا؟ وهذا بدوره ينالنا إلى التساؤل حول شعارات التنمية المرفوعة فلسطينياً. فهل هناك حقاً شعارات ترفع تنموياً، وأن وجدت فهل هي معروفة لدى الجامعات والمؤسسات الفلسطينية وما هي دور هذه الجامعات في العملية التنموية، ولماذا انسحابها في بعض الجهات والمؤسسات والأفراد؟ وهل يتطلب الأمر في هذه المرحلة رفع أي شعارات وما هي معالمها ومن يمكنه أن يقوم بذلك؟ وهل من الممكن الاستمرار في عزل الجامعات وعن أخذ دورها في هذا المجال ولماذا تبقى نفس الشرائح الاجتماعية والسياسية في المستفادة الأولى والوحيدة من هذه العملية وبشكل دائم؟ وما هي العلاقة بين التنمية والاستقلال وتلك التنمية تقود إلى الاستقلال وما هو نوع التنمية المطلوبة لذلك، إن الاستقلال يقود إلى التنمية الفعلية؟ وان نحن نقف من هذه المعادلة. هذه التساؤلات بحاجة إلى إجابات، فمن سنبير لترجمتها، وخاصة من أولئك المتخصصين في المجال التنموي، العاملين فيه والمستفيدين منه.

في الوقت الذي تطرح فيه هذا النوع من الاستفلاحة، هناك أسئلة أخرى ذات اتجاه مختلف تتطلب من الأخريات إجابات، وهذا النوع من الاستفلاحة يستوحى اهتمام
العديدين هذه الأيام ويتعلق بالبعد الوطني العام من موضوعة أموال الدعم والولایات واشتراطات وسبيل التنسيق الوطنية مع قنوات الدعم وخاصة السوق الأوروبية المشتركة.

إن غياب أو ضعف الجسم الوطني في متابعة قضايا التنمية يفتح المجال لظواهر سلبية عديدة، تتسلل عبرها هذه الجهات الأجنبية من خلال امتداداتها الفلسطينية من طرقات ومكاتب لفرض واقع تنموي خفي، يحدد السياسة العامة لمفهوم التنمية الفلسطينية والاشتراطات الخاصة التي تضعها هذه الجهات على برامج الدعم، ورغم المحاولات الأولية التي قام بها الجسم الوطني من أجل تشكيل الهيئة التنموية للموصول إلى خطة تنموية وطنية تحدد الآليات وأية التنفيذ والمتابة بمعزل عن التأثيرات الخارجية، إلا أن هذه الجهود ولاسباب خاصة تعثرت في تحقيق أهدافها وتقمصت بالتالي الشكل الوطني رغم غياب هذا الجسم بأكمله عن امكانية المشاركة في هذه الغاية. ومن قبيل الصدف أن تأخذ الجهات الداعمة الأجنبية في غالبها مواقف مشابهة من خلال ربطها لدعمها الماضي بالمواصفات السياسية التي تتبناها هذه المؤسسات أو الاجهادات الفلسطينية المختلفة. وأصبحت اشتراطات الدعم تتطلب مواقف سلطات الاحتلال أولا على المشروع التنموي أي الضغط باتجاه علاقات فلسطينية مع سلطات الاحتلال للوصول إلى التطبيق، ثم الموقف السياسي الذي يحمله القائمين على نفس المشروع التنموي، أي مكافأة البعض وعقوبات آخرين بسبب الآراء السياسية التي يتبناها المرتبطة أساسا بقضياتهم المصريه ومستقبلهم والدور الخارجي فيه.

إن أية محاولة حاليا لتعامل مع أموال الدعم بشكل منقوص ويدعوي برمغاتية دون المرور عبر الجسم الوطني الموحد لا يخدم بأي حال المصلحة العام أو حتى الادعاء بتنفيذه، والاتصالات الحالية مع السوق الأوروبية المشتركة يشكل لها المبتنى بعيدا عن التنسيق والتخطيط والبرمجة وغياب البرنامج والآليات التنموية يساهم إلى حد كبير في تعريز التشترم والتبعية والانفلاش. ورغم الغيرة الوطنية المتوفرة للبعض فهذا بعد ذاته لا يكفي، خاصة وإنها غير مؤنث توفرها في البعض الآخر، ومخاطر الانزلاق متوقعة وتغذى بشكل دائم عبر المغيرات المطروحة والصفقات الجانبية وعملا الدعم والجشع الشخصي المتفشي في اغنيائنا قبل فترائنا. وبينما نحن الآن نتحدث عن مخاطر وانزلاقات، فلا يزال لدينا متسع من الوقت لتصحيح المسار وتعزيزه وتثبيته من الشواب، فإن المستقبل في حالته
الحالية وبكل أبعاده سيكون عامل تفجیر زمن فضائح، فمن سيحمي المنتفعين والمتفاعلين والمدينين من ناجي العلي ورسوماته. ومن سيقدر على تبرأة الانتفاضة والجشع وحتى الادعاء بالوطنية!

نحن والديمقراطية

مقال: د. مهدي عبد الهادي

حتى لا نغتر في متاهة الكلمات أو تفسير المعاني واللغة، وحتى لا نبالغ في قياس قبلكاننا ومدى ارتفاع صوتنا، وحتى تكون قراءتنا هادئة وموضوعية، ونحافظ على ثبات مواقعنا مسجداً، علينا أن نوضح بعض البديعات، في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية: من نحن؟ ولماذا الديمقراطية؟ وما هي التحديات؟ والى اين نتجه؟

الأولى: نحن جزء من تراث وحضارة وتاريخ عربي عريق، واقعنا ومستقبلنا ضمن حدود منطقة عربية إسلامية، غنية بتجاربها، متشابكة في علاقاتها، متضاربة في مصالحها، وكثيرا ما انتهكت حقوقها، وتكاد تفقد "مرونتها" في بحر ازماتها الاجتماعية والاقتصادية وايضا السياسية.

ثانية: نحن جزء من مجتمع عربي، يقوم نظامه على أساس "سلطة" النظام الابوي التقليدي، ومع تطور العمر، تراجعت شكل وليس مضمونا هذا "السلطة" في بعض المواقع امام تقدم وتشكيل كيانات سياسية، ورمى حدود فيما بين اجزاء البيت الواحد لقيام دول اقليمية، وبرزت محاولات اولية لتشكيل انظمة حكم دستورية على النموذج الغربي، وأيضا امام تطور العمر وتشابك الاحادات والعلاقات والمصالح، تم ما لبثت تلك المحاولات المحدودة و"البريئة" وأيضا "المقدمة" ان سقطت امام تقدم ثكنات العسكر واعلان البيان رقم (1). وبدأت التركيبة الاجتماعية ومرآكز القوى تتفاعل في بعض المواقع، وتتبادر في علاقاتها مع اجهزة الدولة والاحزاب والعسكر، كل منها يحمل "يافطة" خاصة به، ويريد من الآخرين ليس فقط الاعتراف بها، بل أيضا العمل حسب قواعدها، ووسط هذا كله، ابتعدت الناس، خوفا أو جهلا أو انتشغالا من قضايا السلطة السياسية في البحث عن "رفيق الخير"، وكانت تخبو حركتها الوطنيه امام ضيق الحال، وقمع "السلطان".

ثالثا: نحن مجتمع فلسطيني، واضح التنوع، ما بين الريف والحضر، ما بين المتخومات والقرى والمدن والمهجر، ما بين الغني والفقر، مجتمع يعرف بخصوميته الفلسطينية: فارضها محتلة، وشعبه ثلاثة في الأسر، وثلاثية في الشتات.
ورحقيتهما أم مقيدة أو مبتدئة أو منقوصة، وقيادتها تاريخية وشرعية ولكنها تتوافق خارج أرض الوطن.

- رابعاً: فنحن مجتمع فرضت عليه "سلطة" المحتل العسكري الأجنبي، وبعد عقود من الزمان، توسعت هذه "السلطة" لتصبح سلطة حكومة الدولة الأجنبية (إسرائيل)، وحملت بها سلطة ثالثة في نظامها القضائي الغربي، وضائع مؤخراً إليها، سلطة رابعة، عرفت بسلطة المستوطن المسلح... لقد وقفت ثمانية "احتلال العسکر" الأولى، وترفض سلطة "الضم" التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية، وتجاهلها إنظمة وقوانين وتواجد السلطة القضائية الإسرائيلية الثالثة، وما نزال نصارع تقدم وغزو سلطة المستوطن الرابعة لارضنا ومجتمعنا، وانقسام بين هذا "تحتظيف البيت الفلسطيني" مما علق في اطرافه أو تسرق في زوايا من "علاقات" مع تلك السلطات المذكورة عبر (٢٠) عاماً، ونحاول بل نعمل على ان ترفع قامتنا، وتبني سلطتنا الوطنية، وأقول ليس "سلطة الداخلية" الوطنية كما قد يتراءى من مظهرها العام الحالي، بل سلطة التعددية الاجتماعية السياسية الوطنية، وهي موضوع قراءة علاقاتنا بالمسألة الديمقراطية.

من هنا، وبعد أن نتعرف على هذه الحقائق، أو نتفق على هذه البدائيات والمسلمات، ونتعامل معها بموضوعية، وندرجها في حساباتنا في كل الأوقات وعلى كافة الأصعدة، يمكن لنا فتح ملف "جدلنا الوطني" ومناقشة السؤال الثاني: لماذا الديمقراطية؟

قد لا يختلف آخرون، أن هذا هو عصر الديمقراطية وزمانها، وانتشار تفسيراتها، فهناك من يسجل اجتهاداته حول مدى انطباعها على واقعهم، او ضرويتها لتأمين مستقبلهم، أو يشترط توظيفها سبباً كأساس لتعاملهم مع الآخرين، في حين أن هناك بعض من يتحفظون من هذا التنافس وذلك التزام في دخول "حلفة الديمقراطية"، ودعوهم هؤلاء انهم لا يتعاطفون كثيراً مع مسألة الديمقراطية، ليس لأنهم ضدونها، أو أن سلوكهم السياسي وحياتهم الاجتماعية يتناقض معهما، بل يعترفون بمعاوية تطبيقها ان لم يكن استحالة نجاحها، ويضيفون بأن قواعد انطباقها وشملية انظمتها قد لا تستمر طويلاً في علاقات المحاكم والمحاكم، إذا ما تراجعت "الضمانت" التي تحكم تلك العلاقة، كضمانة استمرار الحرية في التعبير والتفكير والتعلم، أو الالتزام بالقانون والمساوية أمامنا جميعاً، وأن لا أحد فوق القانون.
وبالتالي فإن مسألة استمرارها تصبح قضية مشكوك فيها، وبالتالي يعيش المجتمع في دوامة "أزمة الديمقراطية".

ومن نحن معشر الفلسطينيين، وحسب المعطيات الديمغرافية الأربعة السابقة الذكر، فبنا ذري ببعضنا أن لم يكن غالبنا توقف في "العلم" ونكل حرامي وقرر مع الرأي الأول في ضرورة الأخذ بمنهجية الديمقراطية كأسلوب حياة ورؤية مستقبلية، وهناك في المقابل فريق آخر يقف في "الباطن" ونكل تشكيل في قدرته وكفاءته ومؤهلاته، وخلافا من تكرار السقوط والفشل يقف مع الرأي الثاني، المتحافظ غير المتعاطف والمترددين أبدا في "جذور" النهج الديموقراطي.

والسؤال المطرح هنا ليس في كيفية الجمع بين المدرستين المذكورتين أو في امكانية التوافق بين الاتفاقين لمصلحة الجميع، بل في هل قواعد اللعبة الديمقراطية تتوفر المعلومات، والثقة بالقدرة على تجاوز التحديات: من تبعية وتخلف داخلية، وتحديات خارجية، باستحقار شديد صناعة الجبهة الداخلية، في مجتمع يعي أفراده ومؤسساتته لمواقع اقامةه وجسمة التحديات امامه، وارادة الوثنية في أقالمة حياة أفضل.

إن للنظرية الديمقراطية نظام وقواعد وشروط وضوابط، فهي من حيث المبدأ نظام سياسي يتمتع الشعب فيه بالسيادة، ومعناها الحرفي "سلطة الشعب" ومن قواعدها المشاركة الفعالة والواسعة في صنع القرار بحيث يتمتع جميع المشاركين فيها في فرصة متساوية ليس فقط في التعبير والتصويت وحرية الفكر والرأي، بل أيضا في توفير المعلومات للجميع وتوزيعها لبناء رأي عام وفهم واع للقضايا المطروحة، والاستقلال "معا" من مرحلة المشاركة في "صنع" القرار، إلى مرحلة التصويت المتساوي في "اتخاذ" القرار، وهذا تكون مسألة الاختلاف في الاعتقاد والمعرفة بين الناس شيء طبيعي، وبالتالي يصبح الاختلاف في الرأي حق من الحقوق الأساسية التي لا يملك احد ان ينكرها أو يتجاوزها أو يرفضها، ويصبح "الأبادة" بمقابلية تبادل وصمة بين اطراف المعادلة الواحدة شيء طبيعي، ومن خلال هذا كله تتأكد فكرة قيام "المؤسسات" الوطنية والتي تسمح أو تمكن أحد اطراف المعادلة السياسية داخلي البيت وبالوصول إلى السلطة مكل الطرف المسيطر حاليا أو احتفظ القيادة الحالية بواقعها في السلطة، وهذا يعني قيام برنامج مجتمعي "نظام" الديموقراطي.

- 69 -
إن هذا المدخل في تعريف وتحديد أسس ودعائم الاطار لإقامة النظام
الديمقراطي، يعني اعتماد سياسات تلزم الناس وليس بالضرورة لوحات وقوانين
تعاقب "الخاضين" عن هذه السياسات، لأن "النظام" هنا ليس قضية أغلبية تحكم
اقلية، أو ضرورة احترام الأقلية لقرار الأغلبية، أو تسامح الأغلبية مع اعتراضات
ومواقف الأقلية، بل يصبح "النظام" فكرة خلقية انسانية تتعايش فيها جميع
الاطراف بانسجام والتصاق، وتعالج على قوة ودعائم قوانين وقرارات النظام،
وتكون صادرة عن اتفاق حضاري سلمي، وتتفاخر باعتزاز بعوائها الإيجابية
والمفيدة، رغبة وقناعة ومحبة فيها.

لقد شهدت دول العالم بما فيها عواصم العالم العربي، تحولات جذرية نحو
الديمقراطية، وهذه التوجهات لم تأت تلقائيا أو عفويًا، أو حتى من نتاج تنسيج
مؤامرة فريق ضد آخر، بل جاءت نتيجة حتمية للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية
 الداخلية من ناحية، ومن ناحية أخرى جاءت نتيجة التطورات والتحديات الإقليمية
والدولية الخارجية.

فقد شهد عام 1989 تحولات تاريخية لم تكن مصرية في كل من بلغاريا
ورومانيا والمانيا الشرقية والمجر وتشييكوسلافيا وبولندا، وأخيرا الاتحاد
السوفيتي في نهاية 1991، أما في العالم العربي فكانت تجربة تونس عام
1981 والمغرب عام 1984 وانفاضة فلسطين عام 1987 والجزائر الأولى عام
1988 وانفاضة الخبز في الأردن عام 1989 ومرة أخرى في الجزائر هذا العام
1992، وكانت السمة الغالبة المشتركة في قراءة مضمون واطار هذه المحاولات
هو سعي الناس "للتفير" ورفض الأمر الواقع والبحث عن صياغة جديدة لمجتمع
أفضل، في حين كانت لا تزال محاولات "سلطة النظام" مهما اختلفت التسميات،
"احتراء" المخاطر الداخلية، "وتوظيف" مسألة الاختيار الخارجية للمحافظة على
مواقع السلطة الحالية واستمرارها.

اما عن التجربة الفلسطينية، فهناك محاولات كثيرة عبر تاريخ الحركة الوطنية
 الفلسطينية، وهناك العديد من الامتحانات الداخلية والخارجية، التي عركتها,
واجت تجربتها، وصقلت عناصرها، وحافظت على خصوصيتها، بين تجارب
الآخرين اقليميا ودوليا.

وفي هذه العجلة، يمكن الحديث عن التجربة الفلسطينية في امتحانات
الديمقراطية، ممثلة في ممارسات المؤسسات الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية. فهذه المؤسسات تضم تعدادية فكرية وتنظيمية وفعالية تعاونية، وتشارك في اختيار أطر في وضع الأجندة السياسية لبرنامجها الوطني، وتعرف فيما بينها بوجود التنوع الاجتماعي، وحق التعدد السياسي، وضرورة استمرار انتظام الجميع ضمن أطار هذه "المؤسسات" ليس فقط من أجل الثواب واستمرار المحافظة على "الهوية". وللمجابهة بتحديات "الشهويد" للأرض والتراث والتراث، وتحديات فرض "الأستيتعاب" خارج حدود الوطن، والمشاركة في تطوير الحاضر وصيانة المستقبل، دون السقوط في فخ الفوضى أو في فخ العدو أو البقاء داخل أسوار الحصار.

وفي داخل الأرض المحتلة ومع بزوغ فجر اليوم الأول في الانتفاضة الفلسطينية، والتي تقوم فلسفتها على "تغير الأمور الواقع" و "بناء المجتمع الجديد"، شعر الناس بأهمية وفعالية انتظامهم في أطر اجتماعية واقتصادية ومجتمعية وسياسية، وأتفق الناس على أهمية وفعالية أبعادهم من "التعامل" مع "السلطة" الأربعة الغريبة المفروضة عليهم، وأتفق الناس على أهمية وفعالية قيام أطر مجتمعية لتسيير حياة المجتمع باستمرارية وفعالية دون السقوط في أحد المحورين: برنامج السلطة المحتلة أو مجتمع الفوضى الاجتماعية السياسية.

ويمكن القول هنا أن الاطار الذي يحكم الممارسة الديمقراطية في "الداخل" لم يكن مقيدا بحريفي تصميم قواعد اللعبة الديمقراطية، لأن هذا ليس هدفا في حد ذاته، بل أن طبيعة الممارسة الديمقراطية تتمثل في قدرة مؤسسات المجتمع الفاعلة، والتي تشكلها الناس برغبة وتفاف واكتساب قدرتها على الحركة والتأثير في بناء وصيانة مسار المجتمع مع استمرار توفير المناخ الوطني لقائم أو تشكيل جماعات المعارضة، أو قوى الضغط والاختلاف داخل الصف الوطني بكل حرية، وهذا هو المحك الحقيقية لممارسة لعبة الديمقراطية.

وقد شاهدنا مظاهر التعبير في هذه المعادلة لدى "مناضلي القاعدة" وتجارب الانتخابات الطلابية في الجامعات ومعاهد الدراية، والمؤسسات النقابية والمهنية. وقياسا على هذه المعادلة، فإن الحلول التي قد تطرحها ممارسات الديمقراطية، هو إنشاء "المؤسسات" الوطنية التي تظل جميع أطر المعادلة الوطنية في المجتمع الفلسطيني، وفي نفس الوقت تسمح لأحد أطرافها بالتقدم.
لقيادة وتسلم السلطة مكان الطرف المسيطر عليها حالياً وبطرق سلمية أو احتفاظ
القيادة الحالية بموقعها في السلطة، وأيضاً يفتح الباب على مصاعب امام الجميع
للبدء في المشاركة والتدريب والتعلم وأيضاً "الإيمان والدفاع" عن مجتمع
الديمقراطية الفلسطيني، خاصة ونحن على أبواب مرحلة انتقالية نبني معا
المجتمع الجديد" ونشترك معا في تحمل عبء ومسؤولية تشكيل "سلطتنا
الوطنية" على أرض الواقع الذي نعيشه.

القدس في ٢/٢/١٩٩٢.
نحن والديمقراطية

يرى د. محمد جاد الله

الديمقراطية البرلمانية تنتج تأتخر وتنتج بوسن وتنتج أيضاً أسحق شامير. هل هذه هي الديمقراطية التي نريد؟

الديمقراطية الغرب هي الديمقراطية البرلمانية التي تقوم على كفالة الحرية السياسية وحدها دون ضمان الحرية الاجتماعية أو الحرية الثقافية، الأمر الذي قاد إلى ظلم اجتماعي وسيطرة اجتماعية تفرضها الطبقة المالكة على سائرطبقات وقادت أيضاً إلى انتهاك سياسات استعمارية وحقوق طويلة من الزمن في بلدان العالم الثالث، كما أن الأصول الديمقراطية لم تمت معظم دول الغرب من مساعدة وتأييد الأنظمة المنصرسة والفاشية أو الأنظمة الديكتاتورية والرجعية.

تبرز قضية الديمقراطية - وبالخارج احياناً - أثناء المعطيات الحادة والأزمات الكبيرة في حياتنا، لتحتل موقعاً متقدماً من الاهتمام في رد أسباب الأزمة إليها، إلا أن موقعها في التحليل يبقى متدنياً. وإذا كان حضور قضية الديمقراطية في مجتمعنا الفلسطيني يحمل على الأطراف ويعبر التفاوت فلا أن عملنا جاداً ينبغي أن يلتزمن السياسيين والإكاديميين على السواء لتصبح الديمقراطية قضيتنا اليومية في الشكل والمضمون.

يعتبر عقد الثمانينيات هو عقد تشكيل وبناء الأطر والمؤسسات الجماهيرية في المناطق المحترقة التي تعتبر البنية التحتية للدولة الفلسطينية المحتلة. وقد اعتمدت معظم هذه الأطر والمؤسسات أسلوب العمل الديمقراطي مما وفر لها آلية الانتقال في الاتجاهين، انتفاحها على الناس، وانتشار الناس عليها، الأمر الذي يقود الى المشاركة الواسعة ويوفر آلية اتخاذ القرار وآليات المراقبة في اتجاه تحسين ادائها وتطوير فعاليتها ونتائج عملها. واستطاعت هذه المؤسسات أن تبتكر أساليب عمل نوعية جديدة وعصرية تلبی حاجات الناس من جهة وتقرر قدراتهم وامكانياتهم من جهة ثانية في اتجاه الاعتداء الوطني المقدمة الأساسية لمقاومة الاحتلال على طريق وحيد. وتبقى مراقبة نجاحات ونتائج هذه المؤسسات هي المقياس لمستوى الحياة الديمقراطية داخلها، وليس الاعتداء القائم على الانتماء أو
الموقف. الا أن مجرد الانعتاق من دائرة القوالب الجامدة وأساليب العمل البالية
يعتبر انجازاً كبيرا في حد ذاته، فمن خلال الرؤية الواسعة والعمل الدؤوب
والباحث لبناء سياسي جديد امكن خلق علاقات جديدة وأساليب تفكير جديدة،
وبكلمات أخرى، تقاليد سياسية جديدة تتوفر فيها ن�� خاص من النهج
الديمقراطي، دفع باتجاه إفساح المجال أمام أعداد جديدة من الناس تبحث عن
مكانها في إطار الحركة الوطنية الذين وجدوا تعبيراً لذواتهم من خلال هذه
المؤسسات والأطر الجماهيرية، حيث انهم بدأوا ليس في اكتساب مفاهيم
ديمقراطي فحسب بل وبدأوا في تعنيف هذا النمط داخل مجتمعاتهم وفي أماكن
عملهم أيضاً، مما ادى إلى توسيع دائرة الثقة بالنفس ودائرة احترام الآخرين،
وبالتالي اتسعت دائرة تفهم وقبول الرأي الآخر. وهكذا بدأت تسقط المفاهيم
الإيديولوجية لتفسح المجال أمام الدفع المتصاعد للمفاهيم الديمقراطية بديلاً مهلاً
ومتماكلاً لتلك المفاهيم المختلطة عن حركة الأفراد والجماعات. وهذا بالتحديد هو
الطريق السالك نحو بناء مجتمع ديمقراطي، كأعظم إبداع توصلت إليه حركة
الجماهير الفلسطينية تحت الاحتلال.

أما أهلنا العرب، فقد رضوا ان يكونوا أقل منزلة من نظيرائهم في العالم رضيت
به أنظمتنا السياسية، ورضيت به أيضا حركتنا الثقافية والاجتماعية وبالتالي
رضيت ان تكون أقل منزلة في مسألة حقوق الإنسان ومسألة الديمقراطية واضافة
إلى ذلك، مارس الغرب استناداً على فشلنا في عرضهم غير مؤمنين للحياة
dيمقراطية اولاً تستحق أن تحظى بحياة ديمقراطية، وسهل هذا عليهم وعلى
أنظمة الحكم في دنيا العرب ان تصادر هذا الحق وترتكب الجرائم بحق شعوبنا.

أما الانظمة السياسية "المتنورة" والتي يجبرها الدستور على التعامل بالتحديد
السياسية فهي تتجلى في لعبة 99,999 التي تمارسها مرة كل عشر سنوات ثم
تجعلها أبدياً طول العمر بعد المرة الثانية لزعماء الωω خليفة الله على الأرض.
الذي يحكم شعبه بالحديد والنار ويفرض عليهم الذل والقهق والاضطها، ولا يتورع
هؤلاء الحكام المتسولون عن استخدام واستغلال بعض المصطلحات الماركسي لبنة
التعددية - إذا لزم - بوصفها ديمقراطية زائفة تخفي وراءها سيطرة الهرجوية
ورأس المال. وإذا صدق وأجبر واحد من هذه الأنظمة على اجراء انتخابات حرة،
فانها بدلاً من تداول السلطة عندما تسقطها الانتخابات وتنظفها شعوبها، تلجأ الى
الدبابات والعسكر لحماي "ديمقراطيتها"، ومع ذلك تحظى برئي الديمقراطية
الغربيات وتحظي بدعمها المالي أيضاً إذا لزم الأمر.
أما الوضع الفلسطيني فإنه يعيش حالة من الخصوصية والاستثناء ليس لهما
مثيل في تاريخ الشعوب، فمنظمة التحرير الفلسطينية تتطلب مسؤولية مزدوجة;
فمن ناحية هي قائدة النضال الوطني، وكونها الدولة فإنها تقوم بمهمة الحكومة
من ناحية ثانية، وأنه من الصعوبة ممكنا أن تستطيع التوفيق بين هاتين
المهمتين، دون الوقوع في الخطا، الأمر الذي يحتاج إلى حالة من العمل تناسب مع
هذه الخصوصية وهذا الاستثناء. فيصفتها الحكومة، فان تفا. تحاول أن تجد لها
موقفا في هذا العالم الذي تحكمه صراعات ومواقف قوى ومصالح متضاربة،
وبصفتها قائدة للنضال الوطني فإنها تتطلب مسؤولية تمثيل شعبها وتعبير عن
مصالحه والمتسك بحقوقه وعدم الدخول في مسومات أو تسويات. ويصبح القيام
بالمهمتين امرا صعبا تعترف التقليدات ويرشح الخلخ من جميع جوانبه، يقود هذا
الوضع إلى نشوء أزمة ديمقراطية مركرة تدور حول أسلوب تعامل م.ت.ف. مع
جماهيرها وبخاصة مع جماهير المناطق المحترقة. ففي بعض المراحل النضالية الهامة
تجدها تحجج وترتد بذل ان تتخذ موقفا مبادرا، أو أنها تلجأ إلى الأسلوب
الإجراء الأولي بدلا الحوار والتفاوض، وبدلا أن تحافظ على حالة من التطور السياسي
تجدها تعاني من عدم استقرار سياسي، إدرا إلى أن يستفحل الفساد الذي يعطل على
الموارد العامة لتحقيق أغراض خاصة أو مزاعما سياساته من خلال السيطرة على
السلطة. أما العلاقات الثنائية داخل أطر م.ت.ف. فإنها تتحول إلى التفرد في
صناعة القرار وآليات اتخاذه وتنفيذها وهذا يؤدي إلى تفاقم أزمة الحياة الاشتراكية
الأمر الذي يؤدي إلى الجهود والهيمنة.

ان الديمقراطية هي الوسيلة والهدف في ألم معا. فهي الأكليلا التي بها نتمكن من
الوصول إلى تحقيق آمناي وطموعاتنا الوطنية وبها أيضا نستطيع أن نحمي
وحدتنا الوطنية التي تضمن لنا انجاز الاستقلال.

تتشهد الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تطور "تشكيله اجتماعى" بسمات
وصفات خاصة وجميلة، فهي تعيش في مجتمع تتم محاولة إخفاءه لتوه احتلالية
استيطانية، وتحمل في صلب تشكيلها عناصر التغيير والتطوير الدائم التي تضمن
قدره هذه الشكلية الاجتماعية ليس المحافظة على قوامها ومصولها واستمراريتها
فحسب، بل وقدرتها على دحر القوة الاحتلالية الاستيطانية وتوريف الشرف التي
تدفع باتجاه إنجاز الاستقلال الوطني. وترتكز هذه الشكلية الاجتماعية على فئات
وقوى وشرايات جديدة من المجتمع الفلسطيني، لم تكن تتمتع بأي وزن سياسي
قبل عدد من الزمن فقط، في حين يسجل تراجع واضح وملموس ونهائي لقوى أخرى تقليدية. فبينما يحتل الشباب وأبناء القرى والمخيمات بالمرأة مراكز قيادته متقدمة في صفوف الحركة الوطنية ينتهي بفوز القيادة السياسية التقليدية والقائمة على الأصول العائلية التي لم تعد تشكل عناصرها هاما في ساحة العمل الوطني، واستطاعت هذه التشكيلة التي ولدت ونهضت من خلال النضال، تطوير آليات العمل الوطني والارتقاء بها تخطيطا وتظنيما إلى مستوى الأهداف الوطنية الكبيرة. تبني انتدابه هنا وهناك، تتبادل مع أقرانه علاقات قاسية على الاحترام المتبادل والثقة والاعترام المتبادل، إلى جانب قوى اقتصادية جديدة من خلال التعاونيات الأنتاجية التي تنهض وتنمو وتزدهر الآن في زمن الانتفاضة لها نمط من العلاقات الخاصة التي خلقها ظروف النضال تحت الاحتلال لتصبح هذه التشكيلة واحدة من ابداعات الانتفاضة خطوة خطوة تقول إلى الديمقراطية السياسية والاجتماعية خاصة، سيكون لها - أي التشكيلة الاجتماعية الجديدة، ونهجها الديمقراطي - سيكون لهما شأن عظيم في تحديد مستقبل شعبنا وشكل نظامه السياسي.

إن المشكلات المطروحة مفتوحة في خططنا، ومفتوحة في خصوصيتها ومفتوحة في القلق الذي تحدثه في نفوسنا، ومفتوحة في جنب اهتمام كل فرد في مجتمعنا تحت الاحتلال. وفي هذه الأوقت بالذات حيث تتدرّب بعض الأطراف لنفسها، وتواجه أزمة، بحجة انقلاب موازين القوى، لتبرير اعتمادها سياسة من الممكن، وانتهاء سياسة الركض إلى أمام في اتجاه الهاوية، يبقى التمسك بالأصول والمنابع والثوابت، والتمسك بالديمقراطية هو طريقنا نحو الثبات، نحو تحقيق أهدافنا الوطنية، ومنحنى لسنا بحاجة للديمقراطية التقليدية. نحن نريد أن نصنع ديمقراطتنا بأنفسنا لأنفسنا، ديمقراطية خاصة بناءً تعتمد المشاركة الفعالة لجميع فئات الشعب وشرائحه، تخول الناس تكوين أفكارهم ودفاع عنها من خلال الممارسة الاجتماعية التي تحدد وتقرر مضمون وخوّي العملية الديمقراطية وتضمن الإشراف عليها وضمان استمرارها.


* * *

- 66 -
نحن والديمقراطية

特别声明：

أينما تذهب في هذا العالم وأينما تتجه، وحتى في بقائه الثاني، فاحتقد قد تشاهد أو تسمع أدعاءات لا مثيل لها بالمشاركة الديمقراطية. ولفائض في الأمر، ان تजيد الديكتاتور والسلطان والقائد العسكري والزعيم الإلحادي من بين المتهمين للعملية الديمقراطية ضم الفهم الخاص بكل منهم، ويجدون فيها ملاذا من الانتقادات والإدانات التي قد توجه لهم لإعمالهم المنافاة للقيم الإنسانية والتي ارتبعت إلى السلطة والبحث فيها طوال تلك المدة، وفي اللحظات التي سمح فيها لكل من هؤلاء أعماء مفسراتهم الخاصة بالفهم الديموقراطي، فقد هذا المصطلح مدلولاته وسبيل نجاحه. وفي الوقت الذي اميت فيه الديمقراطية كفهم، وانهكت كطروح وأبحاث كسلوك، أصبح التغني بها لا يدفع إلى الاعجاب أو الاندفاع الحماسي المعمرد. فما الذي ألم بالديمقراطية وأين وصل؟

قبل سنوات توفرت للكتاب فرصة التواجد في إحدى المؤتمرات الدولية وبحضور ممثلين لحكومات ومؤسسات متعددة. وطرح في حينه الديمقراطية كموضوع للنقاش، وظهرت بشكل لا يسبق له مثيل التشابكات في التفسير والفهم للعملية الديمقراطية، واتسع هذا التفسير ليشمل ضمن هذه الرواية التبشيرات لكل ما يقوم به هذا النظام أو حتى أسس قيامه. وهكذا انتفض المجتمع دون أي ادانته أو تحديد مغاليم، وطرح الجميع معتقدا أنهم اثبتوا أن ما يقومون به أو يدافعون عنه في الديمقراطية بعينها، وأنهم يستطيعون ممارستها من أجل المصلحة العامة مصلحة الشعب والامة، مصلحة الإنسان اينما كان.

وما حدث قبيل سنوات في ذلك المؤتمر، يكرر دوما هنا في الأرض المحتلة وفي الشتات الفلسطيني. والاجتهادات المختلفة من الفهم للعملية الديمقراطية تبرز أكثر وضوحا عبر السلك المتمايز الذي يليده أزاي هذا الشعب وقيادته. ورغم عدم وجود الاختلاف الكبير فلسطينيا في تحديد اهمية الديمقراطية أو ضرورتها كمنهج حياة، إلا أن الانتقادات تتشد عند الحديث عن وجودها أو ممارستها في الواقع الفلسطيني، واقع الممكن فقط وانصاف الحلول.

الخطير في الموضوع، هو الادعاء بالديمقراطية والقيام بعكسها، انه الاحتراء
بتوأ الديمقراطية والتلوين بسيطرتها. إنه تسمية المفاهيم الديمقراطية وغيرها. إنه تزوييف الحق الديموقراطي لنفسه وسلبه. الأداة التي في زمن المحرمات والتشريع لمن ليس له حق. رغم كل ذلك، نتسليل: أين هي الديمقراطية ضمن واقعنا الفلسطيني؟ أين هي الديمقراطية في ممارساتنا العملية اليومية، في البيئة وفي مكان العمل، ضمن مؤسساتنا كأفراد وكшел وكقيمة. فكانت نلاحظات مع اطنفنا وتأملنا ما تقوم به لصالح عالنا ولو قليلاً، ولا يمكننا حديثه من الاعتقاد بنصف الديمقراطية أو ربعها.

لدى البعض حق عندما يدعون أن الديمقراطية هي مفهوم دخيل على لغتنا وحضارتنا، ويجدون مبررا في عدم استيعابها فهما وممارسة. فاللغة تعكس ماضي وحضارتنا وتراثنا، فإن غاب عن العربية هذا المصطلح بالذات فهناك من يؤكد على وجوده بأسماء أخرى، وإن افتقد كأسلوب ونظام سياسى واجتماعي ضمن هذا الفهم الحرفي للصطلح، فقد تعايشت حضارتنا بأشكال أخرى وأكده تارخنا ونظام حياتنا. هذه الأشكال الجنسية والمحمدية في الممارسة الديمقراطية عبر هذا التاريخ الطويل قد رافقتها اشكال عديدة وغير محددة من الممارسة غير الديمقراطية بحيث أصبحت الأخيرة في العناوين والمؤثر. وتراكمت هذه الممارسات عبر السنوات بتشويبياتها المميزة تستقر حديثا، مهددة كل من يحاول النبش في ماضيها أو التساؤل في جوهرها، ولتجييرها بشكل منهجي لصالح الأولياء والمدعين كامتداد لهذا التراث الحضاري والديني المشوه.

ولكن وبعد أن تم قبول الديمقراطية كمصطلح، ودخلته إلى لغتنا وشاع استعمالها، لا بد من قبل الديمقراطية بشقها المكمل كنقطة حياة، ففهم وطرح وممارسة وسلوك. فالصيغة كمفهوم وممارسة متلازتين ولا يمكن الفصل بينهما أو عزل تأثيرهما، والممر للديمقراطية ملزم بتطبيقها واحتراهما. وفي حالة رفض القبول بالشقيق الثاني من العملية الديمقراطية، يصبح التفتي من تضيلا والحديث عنها تزويراً.

ورغم أن العالم العربي الممزق غني بتراثه وحضارته وثرواته، فهو فقير في الديمقراطية وانسانيته وحرياته. ومكم من نظام ادعى ولا زال ينتميه إلى العالم الديمقراطية، إلا أنه بعيد عن الممارسة الديمقراطية بعدة عن احترام حقوق الإنسان وحرية المواطنين في تحديد ملابسه. هذا هو التراث العربي وهذه هي التقاليد العربية.
وهكذا يفسر الاختفاء، أدى وعشوون دولة عربية، وكثر من مليون مواطن،
والديمقراطية حتى كشعارات لم تصل إلا إلى أرواح القليلين، فأين المواطن من هذا
حق وأين الخلل؟ هل هو في الجهاز السياسي أم في الجهاز العسكري أم في الجهاز
العسكري واللحي للفائدين العرب؟ وبينما بدأت تتقدم شعوب العالم وبدأت محاكاة
الديمقراطية كأسلوب حياة وبرناج لها، بدا التحول الديمقراطية يأخذ
مجراه هنا وهناك تحت ضغط المواطنين والحاكم، وانتقدت هذه التجارب لها مواقعة
خصائية وتداخل في السلوك الحيوي للكثير من الدوام واللوم، نتفاول عن تجاربنا
العربية في هذا المعتجب، وعن الانتصارات التي يجب أن نتباشر بها كمواطنين في
هذا الجزء من العالم، وله لا زالت الديمقراطية حلم يراود هذه المياه واملا
يصبون إلى تحقيقه، والبيتي!

اما الخصوصية الفلسطينيّة رغم الاعلاقات، فلا زالت بعيدة عن الترجمة
الحقيقية للفهم الديموقراطي. وبدعها عنده يساوي قربها نسبا من التفسير العربي
لهذا الفهم. وكم حاولنا الاقتناق والاستغلال هذه الخصوصية وتجربتها على الساحة
الفلسطينية وبامتيازنا العربي وعميق هذه التجربة وترجمتها عبر المؤسسات
والإطار والفعليات العامة داخل وخارج الوطن، وفي عملية صنع القرار والتمثيل
الفلسطيني. وقد سأقت بنا الاقتناق ان نستمر في تكرار هذه المقوله لتأملنا بها
ونقتاع بوجودها وندافع عن هذه التجربة. وانتقدنا الى موضوعية التقييم والتقدير
وجملنا قراءة الواقع ومثلاباته وادعينا ما نرغب واحتفلنا بالانتصارات وعددناها.
وشاءت الصدف ان تكون الديمقراطية احدها، وكانت المفاجأة.

في أية تجربة ديموقراطية لا بد للاهتزازها أن تبرز ويتم تحديها بشكل واضح
من قبل أي انسان يعيش هذه التجربة. وعندما نتحدث عن التجربة الديمقراطية
الفلسطينيّة لا بد أن ن졌از مظاهرها réalitéه لتنتمي في الحكيم عليها كأي
تجربة أخرى. وعندما تفكر الاعادات الفلسطينيّة بوجود الديمقراطية داخلها
الى التساؤل عن عناصر ندوة العملية الديمقراطية من سلاك أو ممارسة. فإذا كانت
مؤسساتنا الوطنية في الداخل تتبع النهج الديموقراطي، فلا يجدر بها ان تحدد هذا
المنهج عبر مفهوم الديمقراطية المثلية التي تلزم الممارسة وتعد صياغة الواونها
المختلفة. أما مؤسسات الخارج فطابعها ديموسقراطي، حيث تغلب
الديموقراطية المتشابكة والمهلهلة على اي بعد ديموقراطي محدود. أما ديموقراطية
الربع أو السدس أو الثمن أو العشر فهي ديموقراطية صنع القرار والتمثيل
الفلسطيني، حيث يتم اختزال الصوت الفلسطيني وتحجيمه حسب المطلوب، ليتماشى مع أساليب الفهم الديموقراطي بعيدا عن اصول الممارسة وضمن مفهوم الديمقراطية الجزئية أو الديمقراطية المبتدئة. هذه هي الخصومية الفلسطينية النسبية والتي تتفوق على مخيلاتها، أن وجدنا في عالمنا العربي وحتى في العديد من الدول النامية ودول أخرى كانت في الماضي تدعى الديمقراطية. ولكن هذا لا يحمينا من تحميل المسؤولية كاملة أو مجرد الاكتفاء بهذه الجزيئات بحجة الظروف والآراء. فالاحتلال الإسرائيلي كأداة وقفة ومؤقت يفرض على المجتمعات الديمقراطية، وهذا صحيح. أمال نبحث عن المعوقات التي يسببها الاحتلال وتحدي وجودها كمراجع موضوع لنتائج الدخول في الاصلاحات الديمقراطية فهذا مكن الخلل وضعف المسؤولية. وربما وجود الاحتلال فهناك الفرص التي تسهم بناءً ديمقراطي ذاتي، بدأ بالبيت والعمل وينتقل إلى المؤسسة عبر التمثيل واخذ القرار وتنفيذها. فليس نحن من عملية السلوك والتفكير والمشاركة والفهم والتمثيل؟ أن الديمقراطية يجب أن تكون نظر حياة وتنميط استراتيجي، اقتراح ذاتي ضمن مسار تثقيفي يبدأ بالأسرة وينتهي بصنع التاريخ وكتابته.

إن حاجتنا إلى الديمقراطية تتبع من قناعتنا بضرورة الحتمية لنا في المقام الأول ولبقية الشعوب قاطبة، وتعودنا مجدد الاستثمار بالعملية الديمقراطية كدعم للحريات أو استكشافها لدخول النادي الديمقراطي بكل إمكانياته وتحقيقها على مكانة فيه. ومن أجل الوصول إلى هذه القناعة لا بد من قراءة الواقع بشكله الصحيح دون تضليل أو تشويه أو انحياز، وتحديد الاحتياجات الأساسية المطلوبة وكيفية تلبيةها والخروج من هذا الواقع بأقل الخسائر الممكنة من أجل الوصول إلى تحقيق الرؤية المشتركة والتماسك بين المجتمع لتحقيق بحدود المسار الديموقراطي، وممكنية تأثيرها أو تأثيرها بهذه العوامل متغيرة أو مجتمعة. يجب أن تكون القراءة مشتركة ومتجانسة بين الجميع للاقتصاد بحدود المسار الديموقراطي واكتشاف اهميته على الصعيد الذاتي والوطني العام، وهذا لا يمكن أن يتم دون التثقيف والتوعية المستمرة والتكامل على كافة المستويات ضمن برنامج شامل ومنهجي ينتظري من الأساليب والعموميات للوصول إلى الخاص الفلسطيني، ابتداء بالنظرية والتحليل والعناصر والمنهج بالتجارب المختلفة، قد يكون واحدا أو كثيرون. نشوب استكشاف عنا جوهرية أو تتشابه معنا في بعض المظاهر، ومن أجل استكمال الخلفية الضرورية لفهم فلسطيني خاص للديمقراطية وتحديد مظاهرها.
وأرتباطها أو علاقتها بهذا الواقع الفلسطيني. أن الديمقراطية عند هذه النقطة
ستمثل الدرع الذي سيحمينا من أعدائنا الخارجيين كما سيحمينا من أنفسنا،
وستوفر المناخ الذي سيساهم في إعادة بناء مؤسساتنا على أساس تمثيلية صحية
 ضمن إصلاحات جوهرية تستحوذ على ثقة الجمهور والمواطن، وتقدم السلاح القوي
المتماسك الذي يستطيع أن يدافع عن هذا الانجاز ويصد الهجمات والكمائن ويقود
الانتصارات ويسجلها. إنها جبهتنا الداخلية، إنها المتماسك والوحدة، إنها الديمقراطية
والتمثيل النسبي، إنها الحضور والقرار المشترك، إنها اجتماع الديمقراطية.

مافوضات واشنطن ... الجولة الرابعة

ب كلم: د. مهدي عبد الهادي

قد يكون المدخل لمناقشة وتقديم أسبوع الحدافات في جولة واشنطن الرابعة، والتي جرت خلال الفترة الواقعة بين (24) شباط و (5) آذار الجاري، في الإجابة على الأسئلة التالية: لماذا الجولة الرابعة؟ وماذا تضمنت الأحداث الفلسطينية؟ وردت الطرف الإسرائيلي عليها، مع بيان اتهامات وصالح وعلاقات أطراف "المحافizations الثنائية"، تداخلها أو تعاطيها ببعضها، والوضع الفلسطيني ومشكل الأداء الذاتي والخارجي، ثم ان تحقق الآن وما العمل?

لماذا الجولة الرابعة؟

لعل في مراجعة المناخ السياسي الذي حاكمه ظروفه على فترة الإعداد لجولة المفاوضات يبدو بعض الإجابات: في الأيام الأولى التي سبقت الجولة الرابعة، أرادت إسرائيل أن تضع المفاوض الفلسطيني في دوامة ثلاث خيارات، بحيث تؤدي نتيجة الأخذ بأي منها إلى "انتصار" إسرائيل في الجولة الرابعة، إن لم يكن حسم مسار المفاوضات لصالحها...

كان الخيار الأول، أن يقرر المفاوض الفلسطيني مقاطعة جولة واشنطن، وبالتالي تقفع على كاهلته مسؤولية إنشال "عملية السلام" ويتلبث ما يترتب عليها من آثار ونتائج أقليميا ودوليا وأيضا ذاتيا! وحتى "تفرض" إسرائيل دوامة هذا الخيار، مارست ضغوطات "احتلالية" على الأرض وعلى البحير، كان منها تصعيد عمليات الاستيطان، وعمليات الإبعاد والاعتقال والقمع ضد "النشطاء الوطنيين"، وجاء استشهاد مصطفى عكاري في سجون الخليل، نتيجة تعذيب المحققين كأحد معالم هذه الضغوط، مع توقيت مفاوضات جولة واشنطن الرابعة.

وكان الخيار الثاني، أن يعلن المفاوض الفلسطيني عن تعليق مشاركته في المفاوضات، وبالتالي، يترك للطرف الإسرائيلي فرصة استغلال عامل الزمن، بغرض وقائع إسرائيلية جديدة على الأرض وأحكام عملية "ال Khách" اليومي لحياة الناس. وحتى "تفرض" إسرائيل دوامة هذا الخيار، إضافة قيودا حول إشراك أعضاء جديد في الوفد الفلسطيني المفاوض ومستشاريه (اعتقال اثنين من الأعضاء ومنذ أربعة

- 72 -
من المستشارين من السفر) والمنطقة الإسرائيلي في إضافة هذه الإجراءات، بأن
المفاوض الفلسطيني الذي قبل بالشروط "القيود الرئيسي" التي وضعت لعقد مؤتمر
مذكرة ابتداء، لا يملك أن يرفض الشروط "القيود الجزائية" التي تلقى أو تضاف
لاستمرار برنامج مؤتمر مذكرة.

وكان الخيار الثالث. أن يقبل المفاوض الفلسطيني ويواصل تحمل المغفرة والآلام
التي تسببها سياسات الاحتلال وممارساته على طريق النفس الطويل للمقاومة،
ويعتبر على سياسة البراغماتية والعملية، ويقبل بالشروط الإسرائيلية "المحملة"
على أمل أن يتمكن من "تغيير" شروط المعادلة داخل مسار المفاوضات نفسه،
بنفس المقاطع الذي قبض فيه الشهاب إلى نموذج. ودوامًا هذا الخيار، انتهى قد تؤدي
مع مضي الوقت إلى اضعاك مصداقية الوعد المفاوض، وتعرض الهوة بينه وبين
قاعدته من جهة. وبين "الداخل والخارج" من جهة أخرى، وهي: إسرائيل
"ظروف" أفضل لتنفيذ السيناريو السياسي والجغرافي الذي تعوده وفي الزمان
والمكان الذي تختاره، في معادلة أصبح طرفها الفلسطيني "ضعيفا" وساحته
"مقسمة".

ووسط دوامة هذه الخيارات الإسرائيلية الثلاثة: المقاطعة، التعليق أو القبول،
كانت المعادلة الفلسطينية للمقاطعة من "عنق الزجاجة" تتطلب موقفاً يوفر
الجمع بين ثلاثة أمور: (1) المحافظة على مصداقية الوعد المفاوض، أمام نفسه
وأمام الناس برفض "الشروط والقيد" الإسرائيلية "الجذرية" (2) المحافظة على
الحضور السياسي كطرف في المفاوضات يمثل قرار القيادة الشرعية في تعنت
(3) استمرار الاشتباك التفاوضي مع إسرائيل في غياب "البدائل" وخلال الفسحة
الزمنية المتوقعة، وبين "الثنائية" و "المتعددة" بعد مذكرة.

وكان الاجتهاد الفلسطيني، في القيام بنقل "مناخ الضغوط" الذي تفرزه
إسرائيل، واحتمال "نفسي" عملية المفاوضات إلى كل من الشريك العربي وصاحب
الدعوة الأمريكية لآركهما في "القرار" وتحمل مسؤولية وعواقب عدم كحب جماع
الطرف والاعتراف الإسرائيلياً، وأيضاً اتخاذهما إلى حلز "الاستثمار" الفلسطيني مع
إسرائيل، وعدم ترك الفرصة لإسرائيل للاستفادة بالطرف الفلسطيني.

على الرغم من تفهم الشريك العربي لازمة "عنق الزجاجة" التي تفرض على
الفلسطينيين، الا أنه كان حريصاً على اجتنابه الخاصة وأولوياته وعدم "الثورات"
في مستنقع "الشروط" الإسرائيلية، في حين اقتصر موقف الأمريكي على بيانات التذكير والاستنكار للسلوك الإسرائيلي، وفي نفس الوقت، استمر في منهج طرح "التغييرات" للمفاوضات الفلسطينية وأممية "المبراء" و"المسار طويل" لتغيير شروط المعادلة لصالحه والمساهمة في "تعريب" الطرف الإسرائيلي وبناء تعاطف الرأي العام مع الفلسطينيين، واستخدام ذلك في اضعاف موقف إسرائيل التفاوضي.

والخلاصة من هذه المراجعة الموجزة وللناجبا على سؤال: لماذا الجولة الرابعة؟

يمكن القول بأن المفاوضات الفلسطينية يقف في ساحة تشتيك سياسي مع إسرائيل وليس من مصلحته التراجع أو الهروب من موقعة تحت ظروف مزاجية أو ردود فعل غاضبة، أو عدم قدرة في حمل ضغوط "إضافية" بعد خبرة 40 عاما من الاحتلال. وأيضا في غياب "البديل" لهذا الاستياب.

الأجنة الفلسطينية

كانت اجنة المفاوضات الفلسطينية تضم ثلاثة قضايا: الأولى، "ربط" مسألة الضمانات بقضايا الاستيطان، والثانية، "ربط" مسار المفاوضات بقضايا حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة، والثالثة، الانتقال من مرحلة محاولة الأمور الشكلية إلى الدخول في قضايا المضمون دون تمكين الجانب الإسرائيلي من اطالة أو مماثلة! وتحديد البدء في التفاوض حول المشروع الفلسطنيي للحكومة الذاتية المؤقتة في المرحلة الانتقالية الأولى.

في القضية الأولى، كانت إسرائيل "توظف" مشاركتها في المفاوضات على أمل الحصول على قروض الضمانات لاستكمال برنامجها الاستيطاني، في حين كان الفلسطينيون يأملون أن تكون مشاركتهم عامل تأثير في الساحة الأمريكية الرسمية والشعبية "ربط" مسألة منح الضمانات بتمجيد عمليات الاستيطان، وبين الموقفين، طرح الطرف الأمريكي على إسرائيل أحد خيارات: أما الحصول على ضمانات القروض بعشرة ملايين دولار لمدة خمس سنوات لاستيعاب المهاجرين الجدد، بشرط تجديد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، إما أن يكون استقرار إسرائيل في اتمام عمليات الاستيطان القائمة حاليا، مقابل خصم نفقات وتكاليف تلك العمليات من المبالغ المخصصة كضمانات للقروض، لكن استحق شامير رفض كلا الخيارين، وقررت الإدارة الأمريكية تجميد مسألة ضمانات القروض لاستيعاب المهاجرين الجدد إلى إسرائيل، والتأكيد على سياساتها الثابتة خلال العقود
المضايقيّين بأن الاستيطان "غير قانوني ويعرقل جهود السلام"، وانتقل هذا
"الخلاف" الإسرائيلي-الاستيطاني الى "مُجابهة" في الساحة الانتخابية في كل من
واشنطن وثل أبوب على حد سواء.

وجاءت التصريحات الأمريكية والإسرائيلية، تعكس صورة هذه "المُجابهة"، فقد
قال وزير الخارجية الأمريكية (جيمس بيركر)، بأن الإدارة الأمريكية لن تسمح
بالتحرج عن السياسة الأمريكية المعلنة والتي استمرت طوال عقدين من الزمان،
معارضة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وقال الرئيس الإسرائيلي (جورج بوش)
بأنه يحرص على عدم زعزعة مصداقيتها أمام الناخب الأمريكي. وسجل الزعيم
الجديد لحزب العمل الإسرائيلي المعارضة (اسحق رابين) انتقاداته لسياسة حكومة
شامير، وقال "انها تترتب خطاً تاريخياً عندما تصدم واشنطن فيما يتعلق
بمسألة المستوطنات" وأضاف ان "المستوطنات السياسية، اهداف للأموال وغير
ضرورية لامن اسرائيل".

وهكذا، دخلت حكومة شامير في دورة خيالين: إذا خيار تقرير "مماحة"
المفاوضات في واشنطن الا في حالة الحصول على ضمانات القروض، وهذا يعني أنها
ستصبح مسؤولياً عن "نفسي" عملية السلام. أو خيار "سحابة"، تلب ضمانات
 والاستمرار في الاستيطان، والحصول على قروض من مصادر أخرى كما يدعو أرئيل
شaron، وبذلك تحافظ حكومة شامير على موقفها العقائدي اليهودي أمام الناخب
الإسرائيلي. لكن عواقب ذلك، تعني اقحام المجتمع الإسرائيلي في المزيد من
الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، والتي قد تؤثر على صوت الناخب
الإسرائيلي ويرفع موقف من حكومة الليكود!

ولما كانت نتيجة أي قرار إسرائيلي للخروج من دورة هذين الخيارين، لن يغير
شيئاً في دائرة "المُجابهة" مع واشنطن خلال الأشهر القادمة، أو ان مسألة الضمانات
والاستيطان ستغيب عن برامج الاحزاب في اسرائيل وأمريكا. في معركتها
الانتخابية خلال الأشهر القادمة، قرر أسحق شامير "تصعيد" موقفه في موضوعي
الضمانات والاستيطان، وتوضيح دائرة مجابهة مشتركة لا تتوازى المواقف
السياسية إلى مواجهة "شخصية" للرجال القائمين على تنفيذ تلك السياسات.

فقد أسحق شامير بأنه "أن يسمح مطلقاً لواشنطن أن تفرض سياساتها على
المناطق"، وأنه غير مستعد لقبول "املاط سياسية" وأنه سوف يخلى عن طلب
ضمانات القروض بدلاً من توقيف بناء المستوطنات، وفي نفس الوقت فتحت إسرائيل ملف التقليدي لمهاجمة كل من يختلف معها، وأتاحته بمعاداة "اليهود"، وبدأت معركتها مع شخص (وزير الخارجية) جيمس بيكر، فاتته أدواره كرتش (رئис بلدي نيويورك السابق) باستخدام تعابير ضد اليهود، وعلى الرغم من النفي الصريح لهذه التفتيحة، راجع زعماء الجالية اليهودية الأمريكية جيمس بيكر في أقواله، وطالب بعضهم "باستئجار خمسة نوادي" في طريقة تعامله المستقبلية مع مسألة ضمانات القروض لإسرائيل، في حين دعا آخرون إلى استقالته.

وهي الخلاصة في مسألة "الربط" بين ضمانات القروض والاستيطان، إن "المجابهة" بين تل أبيب وواشنطن أصبحت قائمة، وأن إمكانية تأثيرها وانتشارها على قضايا أخرى في العلاقات بين الطرفين ممكنة، وأن مستقبل الامتحانات في هذه المجابهة سوف تقررها نتائج الانتخابات في كل من تل أبيب وواشنطن خلال الشهر القادم، وإن من الأدوات المهمة في التأثير السياسي والعسكري على الساحة الانتخابية في كل منهما هو الاستمرار في "تعرية" المواقف الإسرائيلية وبناء الرأي العام إقليمياً ودولياً وإعداد ذلك لتغيير مسار السياسات والممارسات الإسرائيلية الحالية (الليكود) والمستقبلية (....).

في القضية الثانية، وضع المفاوض الفلسطيني قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة كمدخل متعدد لتأمين استمرار حضوره دونما تدخل أو ضغوط، فطالب بالإلتقاءات الطارئة العسكرية الإسرائيلية، وتفعيل مناخ الحرية والديمقراطية وإنهاء الرقابة العسكرية وتوفير حرية الاجتماع والتجمع والعبء عن الرأي السياسي وتشكيل الأحزاب السياسية وحرية الانتقال في أنحاء البلدان المحترقة، بالإضافة إلى أمرين أساسيين هما الانسحاب العسكري الإسرائيلي ونزع سلاح المستوطنين، وطبيعة الحال أيقظ إسرائيل م kê حقوق الإنسان دونما مناقشة، بحيث عادت إلى طرح الأمور الشكلية وثمار قضايا جانبيّة، فسمعنا عن تعريض "كسر الرقية" وردوه صحفية بالدنف، وجرى تفسيرها بأنها محاولة للطبع في مصداقية المفاوضين، أما في الجانب الأمريكي فقد جاء توقيت استقالة ريتشارد شيفتر مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون حقوق الإنسان، مؤشراً واضحًا على اختلاف القراءة والتفسير في ملف انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ما بين كاتبي التفاوض في القناعية الأمريكية في القدس، وبين المسؤول الأول عن الملف في واشنطن، وخلاصة هذه المسألة: تجاوز
القرارات للسجل الطويل لانتهاكاتها وكما وردت في الملف وكما لم يستطع المسؤول
الأمريكي إخفائها، وفي الاختلافات مسؤولي الخارجية الأمريكية في طرح مضمون الملف،
وبقيت الأمور دون أن توظف إعلان دولي، ليس بهدف تسجيل النقاط والمواقفات،
بل استمراراً لسياسة وبرنامج بناء الرأي العام كقائل معنوي وسياسي لينعكس
سلباً على إسرائيل.

القضية الثالثة، وكانت تتناول نقل المفاوضات من الأمور الإجرائية والشكلية إلى
قضايا الممضون، فبالرغم من استمرار الجانب الإسرائيلي في طرح مسألة مواقف
جولة المفاوضات ومكان ورسالة الجولة الخامسة وتلكها إلى أوروبا أو المنطقة، فإن
الجانب الفلسطيني كان قد تقدم في الجولة السابقة بوثيقة تبحث شكل
ومضمون ومستقبل المرحلة الإانتقالية.

ردود الطرف الإسرائيلي

جاء الجانب الإسرائيلي إلى الجولة الرابعة رافضاً الشروط الفلسطيني الأولي
لمراحل الإنتقالية مكرراً موقفها في بحث الأمور الإجرائية والشكلية مقترحاً
خمسة مواقع جديدة للمحاكمة وموازاة أخرى لها. وطرح رؤيته للمرحلة
الانتقالية، وبدأت في الخط الأول، "تغريب الإدارة المدنية القائمة" في الأراضي
المحتلة أي نقل فعلي للإدارة المدنية الإسرائيلية لليهود الفلسطينيين، وعلى مراحل،
في أثنتي عشرة دائرة، هي دوائر الإدارة المدنية الإسرائيلية الحالية، دونما نذكر
نحن السلطة وسحب الجيش أو اعتراف في قضايا الأرض والمياه والقدس والسيادة.
والخط الثاني هو تحديد هذه "الإدارة المدنية" في مناطق معزولة ومحصورة، وقد
تكون ضمن ثم تابع المناطق المحتلة فقط، وتبقى السلطة تحت السيطرة
الإسرائيلية بدأ في الحدود وانتهاكاً باستمرار الاستيطان ودخال المستوطنين
كطرف في قضايا ومجتمع الأرض المحتلة. والخط الثالث ربط هذه "الاستقلالية
العربية" ب qx/خالة بالدولة الأردنية، والسماح لسكانها بالحصول على الجنسية
الأردنية.

أشار المشروع الإسرائيلي، جاء ضيقاً ومحدوداً شكلًا ومضمونًا، ويعكس تراجعًا
إسرائيلياً عن ما وفقت عليه إسرائيل في اتفاقيات كامب ديفيد، ويدعو رسمياً
شاذاً وغريباً عن أي نموذج سابق في التاريخ السياسي المعاصر "للحكم الذاتي".

- 7-
وفي نفس الوقت، حارلت إسرائيل، فتح قنوات اتصال وتفاوض مباشرة مع أفراد ومجموعات فلسطينية "في الداخل", ليس فقط بهدف اضعاف واختار وضرب المفاوض الفلسطيني من خلف، بل أيضاً كمحاولة للبحث عن طرف فلسطيني يسقط في مخططاتها وبرامج "التطبيع". وإذا ما حققت شيئاً في هذا الاتجاه، تقوم بعرضه على واشنطن، والأخرين "كبديل" أن لم يكن "شريك" للفرد الرسمي الذي يفاوضها في الجولة الرابعة وما بعدها من جولات. وبالتالي تطرح إسرائيل ما يتم الاتفاق عليه مع هذا الطرف الجديد "العميل" وتعتبره انجاز سياسي متقدم على أرض الواقع!

الموقف الفلسطيني

تقدم الوفد الفلسطيني "وثيقة سياسية" قاعدتها الثوابت الفلسطينية وما عبرت عنه موافقات المجلس الوطني وذكورة الانتفاضة ذات الأربعة عشرة بدتند الشهيرة، وتوفر على ضرورة تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من وقف الاستيطان وتأمين الحريات وإجراء انتخابات ديمقراطية وتهيئية المناخ السياسي الاجتماعي لذالك، ومحدودة اطار مسؤوليات "سلطة الحكومة الناشئة الفلسطينية المؤقتة".

وقد يكون صحيحاً القول بأن "توقيع" تأجيل الوثيقة ومناقشة مضوحيها قد جرى في ساحة الاشتباك التفاوضي في واشنطن، وقبل توفير "الاجتماع الوطني" لها في الأرض المحتلة. إلا أنه أيضاً صحيح القول بأن "معركة التفاوض" يجب أن لا تختزل العمل السياسي الفلسطيني، وإن دور الوفد المفاوض يجب أن يؤدي إلى اختزال دور المؤسسات والتفاعلات الوطنية في الداخل والخارج، وإن لا يكفي أطاح المعادلة بين "الوفد الفلسطيني" أو "حزب الوفد" المفاوض أو "حزبين" داخل الوفد المفاوض أو "حزبين" ضد الوفد المفاوض، أو بين "أحزاب مختلفة" داخل البيت الفلسطيني، بل علاقة بين كل الناس وفي كل مكان وحتى أبعد واصغر زوايا في داخل البيت الفلسطيني، وإن لا يكفي زمانها وماكناها على جولات المفاوضات، وأن نأخذ بين الاعتبار "العبارة" مما جرى في الجزائر بين حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية والشعب الجزائري!

أين نقف؟

في علاقاتنا الذاتية، فاننا لا نزال في دائرة "جلد الذات" واتساب الهواء بين
الداخل والخارج وتدهور في مسار علاقاتنا الذاتية وخلافات "الفصلنة" وابتعاد الشارع الفلسطيني، بحيث يتراجع عن جدول أعمال معركة الاشتباك التفاوضي يوما بعد يوم. وفي نفس الوقت وان لم يكن على نفس المستوى، هناك جهود حثيثة "داخلية" لتبيان الكفایات والمؤامرات والتهيئة لاعداد دورها في المرحلة الحالية والمستقبلية في حدود تنسيق محدودة، ليس فقط بسبب "ظروف" الاحتفال بل في ظروف "غياب" الإجماع على برنامج وطني للجميع، بغض النظر عن التفاوت والاختلاف في الاجتهادات والمواقف.

وفي علاقاتنا العربية، فاننا لا نزال في دائرة "امتحانات الثقة" داخل بيت عربي مقسم، دونما قدره على التوافق بين "الاجندة السياسية" للفلبسطينيين في الشتات، وعلاقاتهم مع العواصم العربية، والاجندة السياسية في الداخل، ومكانية التوافق في أولوياتها ان لم يكن زمان ومكان طرحاهما!

وفي علاقاتنا الدولية، فاننا دخلنا دائرة "الضغوط" الأمريكية، باتهام وفدنا المفاوض في واشنطن بالتركيز على المنبر الاعلامي أكثر من طاولة المفاوضات، وقد يكون "تسویق" هذا "الضغط" طرح في حسابات الآخرين، لجيء على قدم المساواة مع "الضغط" على الطرف الآخر، وحتى لا يتهم "الضغط" بالانحياز! ولكن للمساعدة أساسا ومبررات. فالوفد المفاوض "يوظف" منبر المفاوضات كأداة توصيل المعلومات والتفاهم للناس في الداخل والخارج وتأكيد مصداقيته مع نفسه وعدم "خروجه" عن الثوابت الوطنية. في ظروف غياب "المؤسسية السياسية" في الداخل للاحتساب وتراجع وتصحيح المسار إذا ما اختلط. وفي نفس الوقت لتوصية شبكة علاقاتنا واتصالاتها بالأطراف الأخرى، لأن معركة الاشتباك التفاوضي يجب ان تقتصر داخل غرفة وزارة الخارجية الأمريكية، بل في حجة لأفجج الأبواب و"تعبير" موقف الطرف الآخر امام الرأي العام، وبالتالي توفير عوامل مساعدة مباشرة أو غير مباشرة، لأن القناعة متوفرة لدى الجميع، بأن الطرف الإسرائيلي لن يتراعف عن تشديد، أو يطرأ "اعتزال" على موقفه أو حتى "يوافق" على معادلة توظيفية دونما تدخل وضع ضغط الطرف الثالث.

ما العمل؟

ان المرحلة الحالية، في حاجة إلى جدل وطني مسؤول وتقييم موضوعي مكثف، في حاجة إلى "صدق مع الذات"، في حاجة لاعادة صلات الناس، افرادا وجماعات،
مؤسسات وهيئات وفاعليات مع بعضها، في حاجة إلى الاتفاق حول برنامج وطني مكتوب، بين الاستراتيجية والآليات، لاتخاذ القرار والخطوات الحمراء، وتعقب الناس حول ذلك، وقبل وخلال هذا كله في حاجة إلى "تقييم" وراجعة الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية ومسار الانتفاضة "الحالية" وعلاقاتنا الذاتية؟

ان المرحلة الحالية تتعلق بتوجه إلى جميع أطراف المفاوضات "المتعددة" ليس فقط "الربط" بين التقدم في "الثنائية" وبين "المتعددة"، بل لمخططة أطراف المتعددة "بلغة العصر" التي يفهمونها أو يطابكون بها، وهي قضايا "الديمقراطية والانتخابات" والتي تطلب منها وتمثل جزءاً رئيسيًا في برنامجنا المرحل، وعمل على بناء أي عام دولي "للضغط" على الطرف الإسرائيلي، لتفويض أن لم يكن أعضاء موقف المستشار المتشدد، وفي نفس الوقت، استمر "حوضونا" السياسي في تلك العواصم، وتوضح موقفنا واحتياجاتنا في الملفات الخمسة في المفاوضات "المتعددة"، وخاصة حق العودة للناشئين الفلسطينيين في ملف كندا واجتماعات اتوا القادمة.

ان المرحلة الحالية تتمثل إعادة احياء "حوض" الموضوع الفلسطيني في الشارع العربي، وأيضاً الحوار المسؤول مع النظام العربي، وفي حاجة إلى وقود شعبية من الداخل والخارج للتفاعل مع المؤسسات والشارع العربي، وفي حاجة إلى دراسة الأجندة السياسية للعواصم العربية والبحث في خطوط التقطيع أو الاقتراع مع اجتذاباً والتعامل معها على أساس ذلك، وحتى لا يصبح "التطبيق" العربي الإسرائيلي امراً واقعاً لا محالة وقبل أي تغيير في معادلة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

وأخيراً، فإن المرحلة الحالية، في حاجة إلى توفير المعلومات، كل المعلومات للناس، وتوظيفها كدالة مباشرة لبناء جسور الثقة وفتح أفاق العمل المشترك أن لم يكن توفير الحد الأدنى من التنسيق فيما بينها، وحول "برنامج سياسي" للمرحلة الانتقالية ضمن خطوط حمراء وأية واضحة في اتخاذ القرار لبناء السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الواقع.

القدس في 1992/3/10
مفاوضات واشنطن ... الجولة الرابعة

يقلل: د. محمد جاد الله

انتهت الجولة الرابعة للمفاوضات في واشنطن بالطريقة التي انتهت إليها سابقاتها من الجولات الأخرى، ولا جديد سوى أن الوفود العربية خرجت هذه المرة لتحضر عن "خيبة املها" من نتائج المحادثات الأخيرة. أما الإسرائيليون فلا تترددون

شعارها في ذلك شأن الولايات المتحدة من ابتسامه ارتياحها للنتائج. فبينما يقول السوريون بأن المحادثات كانت "عفوية وغير مجدية" يؤكد الإسرائيليون أنه

"وبأعمال المناخ المتستر أحيانا، وغياب النتائج الملموسة، فإن المفاوضات تتواصل، وأن مجرد استمرارها يعتبر نجاحا في حد ذاته". أما الأميركيون فإنهم يتباهون

بأن "أي من الوفود التي لم تكن تتفاوض俩 كلام قبل أربعة أشهر، لا يفكر بالتحلي

عن المفاوضات". فأولموم، مرة أخرى، سارت كما أرادت أمريكا ان تسير، والجولة

انتهت كما ارادته لها الإسرائيل لا تتستهل.

وإذا كانت إسرائيل تستفيد من حالة الجدل والسجال السياسي مع الأطراف

وساعدها في الدفع باتجاه الوصول بالمفاوضات إلى "طريق مسود" وإبقاء على

بحث القضايا الإدارية وضمان عدم الدخول في بحث القضايا ذات الجوهر

والمضمون.

وإذا كانت الأطراف العربية تستطيع أن تتحمل نتائج سياسة "المراعاة في

المكان" فإن الجانب الفلسطيني الذي لا يملك هذه المزايا ولا يستطيع تحمل

نتائج، وبعد أن "كتبت" عناصر الضعف، وافق نفسه عناصر قوته، وأفرغ موقفه

من قوة الارتباك على قضايا الثانية، وجد نفسه مرة أخرى، في حالة الاستنذاف

والركض إلى أمام، وتقدم بخطوة إقامة سلطة ذاتية انتقالية في المناطق المحتلة.

وبالرغم من كون الخطوة نسخة طبق الأصل من مشروع الحكم الذاتي كما ورد في

اتفاقيات كامب ديفيد، إلا أنها قوبلت بالرفض من الجانب الإسرائيلي الذي وصفها

بانها "سابقة لا أوانها" معتبرا أن 25 سنة من الاحتلال ليست كافية بعد، أو أن

وراء الأحكمة ما وراءها.

وجاء تقديم هذه الخطة، أو المشروع الفرنسي للمرحلة الانتقالية، بهذا الشكل

وفي اللحظات الأخيرة لجولة المفاوضات ليضع موقف الطرف الفلسطيني المفاوض

- 81 -
مو pund تساءل كبير. فالعروف ان م.ت.ف. ومعها الوفد الفلسطيني الي المفاوضات اعلنوا التزامهم بعدم التشويه في المفاوضات حول المرحلة الانتقالية قبل وقف الاستيطان ووقف جميع اشكال النشاطات الاستيطانية، وقبل ضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال، وقبل تأمين الحماية الدولية لشعبنا ولأراضينا ولاستقليلنا. ولكن سياسة الاندفاع والرخص الى امام اقدمت على تجاوز هذه الثوابت، وقدمت خطتها في محاولة ربما لانقاذ المفاوضات من الطريق المسجد الذي وصلت إليه، وكان مسؤولية المفاوضات ومسؤولية انقاذها تقع على عاتق الطرف الفلسطيني. وهذا بالطبع سيساعد الإسرائيليين في الجولات القادمة، على التمسك بمواقفهم، وعلى الاستمرار في التنكر لحقوق شعبنا كما تسهم في تشجيع الإدارة الأمريكية على ممارسة المزيد من الضغط عليها، وتوجيه النقد إليها - وقد حمل - ومارسية الضغط على بقية العرب للذهاب في المشوار حتى آخره، ومتابعة المحادثات المتعددة الأطراف بدون احقاق حقوقنا، وبدوننا اذا لزم الأمر. وترافق تقديم هذه الخطة معحاولات الدائرة في المناطق المحتلّة للتحضير لإجراءات نقل السلطة، مما يسهم أيضا في فتح "الثورة المناسبة" التي يريدها الاحتلال الإسرائيلي ليتمكن من النفاذ من خلالها لطرح موضوع نقل السلطة في المجالات التي يريد التخلص منها والتي تشكل عبئا عليه وتعتبر مكلفة للاحتلال. وغض النظر عن النوايا فانها توفر له القاعدة المطلوبة للانطلاق نحو تكريس الاحتلال وضمان دوامته على أرضنا والوصول إلى التطبيق الذي طالأنا سعي الاحتلال إلى تحقيقه.

وبقي اضرار الجانب الفلسطيني على مثل هذا النهج في التعامل مع القضايا المصرية لشعبنا سببا في عدم اجبار الجانب الإسرائيلي على التعامل معنا بجدية، وسبيا في عدم تدفق الآلية التي يتولىها المشروع من جعله جزءا من التحديات امام العملية الانتخابية الإسرائيلية كما هي المطموحات الفلسطينية في هذه المرحلة فالمشروع لن يكتب له أن يكون على أجندة الناخب الإسرائيلي لأنه لا يشكل لما من همهم، أو مصدر قلق له، عليه أن يتعامل معه ويخذ اجراءا ومؤقتا بشأنه. فتقديم الانتخابات الإسرائيلية الى الثلاث والعشرين من حزيران القادم، لم يأت بسبب "ضغط المفاوضات" على الشارع الإسرائيلي، كما لم يأت بسبب ضغط المعارضة على الحكومة الحالية، باتجاه تراجعها السياسي واستجوابتها "للعملية السلمية" ولنداءات السلام الفلسطينية.
المسألة إذن ليست قضية السلام مع العرب ومع الفلسطينيين، وإنما هي تعبير عن السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى خلق أوروبا لدى الأطراف العربية وإشغالها في أمور الأعيوب السياسية الإسرائيلية تمشياً مع منهجها الثابت في عدم الخروج في القضايا الأساسية ذات الجوهر والمضموم، الأمر الذي تجده إسرائيل وينسجم مع رؤيتها في التعامل مع أعدائها العرب. فإسرائيل لا تشعر بأن خطراً يُهددها ولا تشعر بأن لا خيار لها غير الاستجابة للسلام، بل إنها وفي ظل الاجواء العالمية الجديدة وفي ظل الهجرة الروسية المتزايدة، فانها تشعر بالأمن والأمان، وتشعر بأن أوضاعها أفضل من أي وقت مضى، وكانوا، إسرائيل طبت وسعت، وأنجزت "سلاماً" مع مصر، عندما كان الخطر يُهددها وأعادت أرضاً مقابل ذلك السلام.

أما اليوم فإن "السلام" الذي يطرحه العرب على إسرائيل "رحيل" ولا يمكن مقابله بما ارتضيه عالم التهديد الذي يجب أن يكون كائناً في صلبه حتى يكون "غالباً" وتستوجب مقابله. ومع أن بعض الأصوات عادت ترد موضوع الرمان على حزب العمل، وتحاول تأليبه على حزب الليكود مستخدمًا في خياراته السلامية، إلا أن امكانية عودة الليكود إلى المسرح السياسي متفردة، تبقى أكثر احتمالاً، يعود معها الليكود أكثر شراعة وقمعاً، وأكثر انطفاء نحو الاستبداد. ويبقى حزب العمل بدون البرنامج السياسي الذي يقربه أو يلامس حقوقنا الوطنية بهذا الشكل أو ذلك. وتبقى درجة الاعداء لحقوقنا الوطنية على حالها وكما رشحت من خلال مؤتمر الحزب الأخير، فلا تغيير جوهرية في موقفه الأساسي سواء في اتجاه حقوقنا أو في اتجاه المفاوضات الجارية، وتناسب هذه الأصوات أيضاً، أن سيب انتخاب اسحق رابين على رأس حزب العمل مرده تاريخ رابين في وزارة الدفاع، وتاريخه القريب في قمع الانتفاضة الفلسطينية. وفقاً يمكننا أن نعتقد أن تغييرنا حقيقياً في صناعة القرار الإسرائيلي وتوجهاً جدياً نحو السلام أصبحا ممكنين، عندما تشكّل حكومة انتخابية من كل الحزبين تستجيب لقرارات الشرعية الدولية، وتبدي الاستعداد لتطبيقها.

أن استمرار الطرف الفلسطيني التذكير بصدق نواياه وبدنية مساعيه، والتزامه بتحقيق السلام، لم تجد لنفسه في اقتراح الإدارة الأمريكية بالتدخل ومارسه دور فعل في اتجاه تغيير سير المفاوضات واجبار إسرائيل على الدخول في نحت القضايا الجوهرية الأساسية. بل أن هذا التهج ليس إلى تشنج الإدارة الأمريكية من بعض وعودها فحسب، بل وآل عدم ترددها في توجيه اللوم إلى الطرف
الفلسطيني بهدف احراجه، وبهدف دفعه إلى قبول ما تقدمه إسرائيل والموافقة على شروطها.

أما الأوروبيون فأنهم وسبب المأزق الذي تمر به المفاوضات نتيجة التبعيد الإسرائيلي وحالة اللامبالاة الأمريكية فقد بدأوا بالتظاهر عن تحفظهم من قدرة هذه المفاوضات على توفير التقدم المطلوب في اتجاه حل القضايا الرئيسية وفي اتجاه تحقيق النتائج الأولية الكافية بتوفير الإجراءات المطلوبة للسلام. الأمر الذي يجب استثماره في اتجاه بلوحة موقف أوروبي أكثر تقدمًا، وعدم الاكتفاء ببادء مظاهر الاستياء والغضب. والتحذير من عدم جدوى الاقتراحات التي تطالب الفلسطينيين بالموافقة على بعض اشكال التعاون الاقتصادي والتنسيق في مجالات الحياة اليومية مع الحلف الأخر. كما ان تردي أوضاعنا الاقتصادية والمعيشية واستمرار تعقيد الاجراءات القمعية الإسرائيلية ضد شعبنا لا يجوز ان تكون مبرراً للبعض من الموافقة على هذه الاقتراحات بل تستوجب القيام بجهد خاص في اتجاه الدول الأوروبية لتحمل مسؤولياتها لإخراج المفاوضات من المأزق الحالي الذي تمر فيه كأحد المحاور المساندة لملاكنا في المرحلة الراحلة، اما المحاور الرئيسية فتبقى تلك الخاصة بéfono العمل الوطني الفلسطيني. حيث أن غياب النهج الديمقراطي في التعامل مع القضايا المصيرية يبقى أحد أهم مظاهر الخلل في الموقع الرسمي الفلسطيني سواء من حيث طريقة صنع القرار أو آليته تنفيذه، الأمر الذي بدون تجاوزه تسقط امكانية توفير استراتيجية فلسطينية واضحة ومعروفة، ليس فيما يتعلق بالعملية السلامية الدائرة فحسب، بل في اتجاه العلاقات الوطنية الفلسطينية، فهناك مظاهر خلل واضح في علاقة مثف بالوفد المفاوض، وخلال في علاقة الوفد المفاوض بأطرافه المكونة له، ومظاهر خلل كبير أيضًا في علاقة مثف بجماعات المناطق المحتلة والشتات، وهذا كله يقود إلى مأزق حقيقي يحتاج إلى معالجة جدية وسرعة يقف على رأسها ماغردة جميع الطرق مواقفهم التي يتمترسن خلفها. وعدم الاكتفاء بتأييد هذا الموقف أو رفضه، أو الركون إلى أن العملية السلامية تسير، أو أنها تتعثر، ومالها الفشل. فجميع هذه المواقف تعود إلى تعميق المأزق الحالي ولا توفر على تجاوزه.

أن فتح حوار وطني جاد ومسؤول وعلى كافة المستويات، بهدف مراجعة حقيقية للمرحلة السابقة واستخلاص النتائج والعبر، بات أمرا حيويا، وضرورة ولا يقبل التأخير. حوار وطني لا يهدف الدفاع عن مواقف بل يهدف الدفاع عن الثوابث
ويقود إلى استعادة القواسم الوطنية المشتركة التي تسهم في وضع خطة عمل وطنية تلتزم بها جميع الأطراف على طريق انجاز استراتيجية وطنية تحدد مسارات العمل في جميع الساحات والمجالات، وتفتح المجال والأفاق امام التعاون العربي وتوفر التضامن العالمي مع حقوقنا الوطنية المشروعة.

القدس في ٢٠/٣/١٩٩٢.
مفاوضات واشنطن... الجولة الرابعة

بقلام: د. رياض المالكي

قبل ابتداء جلسة المفاوضات، خرجت العديد من التصريحات الساخنة والمتماسكة في لهجتها لتنبه الجو وتزيده اشتغالًا. عاكسًا ذاها على نفسية الإنسان البسيط الذي يعاني الاحتلال بكل أشكاله. وبدأ تأثير هذه التصريحات يأخذ مفعوله في تفكير وتصرف وأحاسيس وآمال ذلك الإنسان، حيث نجحت إلى درجة ما في جره من جديد إلى واقع المفاوضات المزيف. ضمن حملة التصريحات تلك، والتي أساسا لم تكن تستهدف العدو أو الرأي العام العالمي بقدر تركزها على نفسية ذلك الإنسان الذي تقففه حالات الاحتلال يومياً فتزيدها ارتباكًا لوضعه وشكا بمستقبله عبر تغذيته بالوعود وكثافة التصريحات. وبين واقع الاحتلال وسراب حملة التصريحات يسبقنا الإنسان فريسة ويدفع الثمن.

لم تكن لتختلف جوهرة الرابعة عن مثيلاتها لولا التصريحات التي أطلقوها والتي اعتمدت صفة الحسم وأوهمت بالتأتي جماهيرنا القائعة في الوطن المحتل عن اقتراب موعد الانجازات أو العودة النهائية. ووجهاء هذه التصريحات بهدف إعادة الاهتمام الجماهيري إلى ما يسمى بعملية المفاوضات رغم المظاهر الجديدة للإجماع الجماهير المشترك. ولكن يتأتي هذا الاهتمام كان لا بد من رفع شعارات وإطلاق تصريحات وحتى التلوين بالتحذيرات ضمن حملة إعلامية مبرمجة موقعة توفر لهم الحد الأدنى من أجراء المناخ الضروري للسفر والخروج من أرض الوطن دون مضاعفات أو استياء جماهيري.

وخرجوا، تركوا الوطن بحجة وقف الاستيطان. سافروا إلى واشنطن لتبثب حق الإنسان الفلسطيني. وفي واشنطن فشلوا. في واشنطن عادوا إلى واقع المفاوضات التي حددها الوفد الإسرائيلي. في واشنطن تعاونت قلعة التصريحات وصراخات التحذيرات وتفترقت القدرات وعاد المفاوض ليبتسم الهمامة من جديد ويضيف فشل لسجله الذي لم يعرف سوادا. ونحن هنا في أرض الوطن، الذين لم نترك. لا لنناشد عجلة الاحتلال تسير، وسرعان الاستيطان ينتشر، والبيت يهدد بالهجرة تقلع، والأرض تصاد، والفرد منا يعتقل ويضرب ويصعق، فأين هي الوعود وأين هي الانجازات. قلنا أننا الحاسمة، قلنا أن الاستيطان، قلنا سيكون التفجير في واشنطن، قلنا انها مسألة إعلامية. وقلنا ان الفشل والفشل كان.
أن أسباب الفشل تنوعت وتغدت في ملامحها الجولات الماضية، وتراكمت بحيث أصبحت تمثل منهجية فلسطينية لها مرتكزاتها الخاصة. ولا بد من الاشارة إليها بهدف التعمق في فهم الطروح الفلسطيني واتهاماته أو انجازاته الممكنة:

1) أصبحت جولات واشنطن هي الهدف المطلوب تحقيقه في الرؤية الفلسطينية، بحيث تتلمس الاستعدادات الناتية لتوفر كامل الاتصالات والتجارب معها ضمن المنطقة الفلسطينية المتلهفة لمجرد المرور عبر بوابة الخارجية الأمريكية.

2) طرح الإعداد والتفجير التبريرية لتسوية حالة التراجع الفلسطيني برمتها، معتمدة في ذلك على الاستراتيجية تا: أ) سياسة الحفاظ والدعم المفروض أن تكون تحركنا السياسي. ب) سياسة خدمة الذات وبالتالي خدمة الأخرين، ومحاولة الانتشار بالقدرة الذاتية على فرض وتغيير مجريات المفاوضات للصالح الفلسطيني والعودة إلى عصر المعجزات في معاينة موازين القوى الدولية. ج) سياسة تجديد وتفتيح واختيار وتجربة المعلومات أن لم يكن إخفاؤها لتصبح في خدمة التوجه السياسي المطروحة والمؤيدة إلى الbage دور الجماهير في عملية صنع القرار ومشاركتها في تقرير مصيرها أو اطلاعها على سبل المعلومات ضمن الحقائق القائمة.

3) آلية اتخاذ القرار وصنعه، ليس فقط على مستوى الوفدين، وإنما على المستوى الفلسطيني العام، وهذا لا بد من التطرق إلى الملاحظات التالية:

أ) تركيبة الوفد: دخلت في تشكيلة الوفد عناصر عديدة مثلت احتراما تقليدياً على المستوى الفلسطيني، ابتدأ في جوهرها عن جوهر الوفد، والذي افتقر في تركيبته على العنصر التفاوضي.

ب) آلية عمل الوفد: من الواضح غياب عناصر الانسجام والانسجام في أعضائه، وتشير عليه مظاهر التعددية في الرؤى والتبادلات في الاجتماعات والتجارب في المسؤوليات والأهمية. وأفضل ما يقال عن الوفد هو احتلاله لعدة وفود، فهناك الوفد الأساسي صانع القرار وصاحب الاتصال، وهناك ما هو غير الأساسي، إضافة إلى بروز الخلافات الداخلية كأحدى معالم هذا الوفد، مما حدا بعضهم فيه على تجريد مشاركتهما في جولات المفاوضات الأخيرة.

ج) متابعة الوفد وتشكيل الأجهزة المكلفة: ليس من الملاحظ وجود اهتمام كاف
بموضوعة المفاوضات أو متابعتها على كافة المستويات الشعبية والقيادة، وتأخر تشكيك الأجهزة المكملة حتى اللحظة يحدد مكانة هذه المفاوضات ضمن جدول الإولاءات الفلسطينية والتوقعات منها.

(4) اعتمدت الوثودين على التركيز في الجوانب الإعلامية، واستكمال تحقيق المكاسب في هذا الجانب أسوأ ما حدث في مدة ر Thủ. وساذ الاعتقاد أن أجهزة الإعلام ووسائله في المبادر الإلثيرفي في التأثير على الرأي العام العالمي والأميركي خاصة. وفي ضوء غياب استراتيجيات فلسطينية محددة أو منظم قوى يعمل للصالح الفلسطيني، فلم تصل عن تجربة هذا المبادر لخدمة الموقع الفلسطيني من أجل ترسيخ صورة المفاوض الفلسطيني الحضاري، المذهب، المجتمعي والمتحذم. وهذا ما كان يحدث فعلاً على مدار الجولات السابقة جميعها، وما أكده عناصر الوثودين الرئيسيين وما أثير عليه المسؤول الإلثيرفي في وزارة الخارجية عندما انتقد بعض والد بالقول أن الفلسطينيين "يركزون على إلحاح مكاسب دعائية في وسائل الإعلام أكثر من تركيزهم على إجراء مفاوضات جادة مع إسرائيل".

(5) ساد الاعتقاد طوال الأشهر الأربعة الأخيرة، أن تحولاً قد طرأ على سياسة الإدارة الإلثيرفية تجاه مشكلة الشرق الأوسط، يميل لصالح الحق العربي والفلسطيني ويتبنى الجهاد في معالجة هذه المشكلة. وأعتمد التحرك الفلسطيني هذا التقييم واردجه ضمن العناصر الإلثيرافية التي ساهمت في بلواء الموقع الفلسطيني بالشكل الذي أفلاه. وصدرت تصريحات التفاوض والتقدير والمديح للولايات المتحدة من قبل العديد من القيادات الفلسطينيين تشير إلى تزامن الوساطة الإلثيرفية ومديحتها. وبدت التصريحات كمن يتحدثون عن دولة أخرى تسمع عنها للوحة الأولى وليس عن نفس الولايات المتحدة الأمريكية التي نعرفها. وفجأة تدفعت قصة الغرام مع أمريكا ونسمع في المقابل تصريحات على لسان المناطق بلسان الوثودين تدعو أن "الولايات المتحدة تحجز لإسرائيل"، أو تصرحات نسبت لاحد اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يقول فيها أن "شعبنا ي فقد الناقة بولايات المتحدة". إنها تصريحات في غاية الخطورة والأممية.

فسوف تحدث مفاجاة وزعول لدى الشارع الفلسطيني مما يمثل ذلك من تحول في الموقع الإلثيرفي. أنهن اعتماد التشويش في قراءة الواقع، ولكنهم قلة من يقرأون الواقع هكذا.

(6) سياسة التدرج في المواقف الفلسطينية والتحولات المتقدمة التي تطرأ على
الوقف الفلسطيني نتيجة لأنواع الضغوطات التي تحدده مستوى التراجع الذي يتم تقديمه. هذا النهج المتبع تم اكتشافه بسرعة وسهولة من قبل بيكر والوفد الإسرائيلي ولم يعد يحقق أسلوب المناورة المحبب فلسطينيا أي نجاح.

يقال الكثير عن شروط فلسطينية وضعت من أجل الدخاب إلى وتشنج والاستمرار في ركيز المفاوضات، ويردودون إماما حزمهم بعد تخطي قضية الاستيطان وعزمهم بعد الانتقال لموضوع آخر دون حلها. وهذا للولاية الأولى يبدو كتشدد والتزام، فقضية الاستيطان هي الأساس. ولكن يرفضون في المقابل التعهد أنهم إذا لم يحققوا أي تقدم في موضوع الاستيطان بعد انتهاء الجولة الخمسين مثلًا من الآن، فسيعملون على الانسحاب من هذه المهمة الممسة بعملية المفاوضات. فالإمتناع الاستمرار في حضور الجولات المتتالية دون سقف زمني أو دون أي إنجاز. يقولون سنستمر في الدخاب وطرح موضوع الاستيطان جولة تلو أخرى دون الانتقال لموضوع آخر، ونقول أن التقييم ضمن هذه المسألة وأين حدود هذه المهمة؟ انتهت الانسحاب ووفقان التوجه. وجاءت التأكيدات على ذلك من تصريحات ألقها رئيس الوفد حديثا بقوله "إن المفاوضات دخلت مأزقا، ووصلت إلى طريق مسدود وأن ما يجري داخل القاعة لا يمكن تسميته بأنه مفاوضات". هذا المرفق يؤكد حقيقة الطرح ويدفع للقول أن التحية يجب أن تقام بدلا ما تستمر. ويضيف على ذلك رئيس الوفد عدد حديثه عن "ضرورة البحث عن بديل للخروج من المأزق الذي دخلته فيه المفاوضات". وإن لم يكن ايجاد هذا البديل الصحيح إلا من خلال موقف فلسطيني موحد، ودعاه إلى وضع برنامج واضح وبدين متفق عليه. وإذا كان هذا هو موقف وتفقييم ورؤية رئيس الوفد بعد انسحاب الجولات الماضية، فنحن نرجو بها أن تكون بداية الرؤية الصحيحة لوقف فلسطيني موحد طالما تحدثنا عنه وطالبا به خلال العام الماضي. ولكن المطلوب هو ترجمة هذه التصريحات إلى واقع وفعل، وهذا يتم من خلال عودة الوفدین إلى وطنهم والالتزام بالوصول إلى تلك الموقف الفلسطيني الموحد على ضوء الفشل الذي تأكد والخط الذي توضح والموضوعية التاريخية. للأسف الشديد فمثل هذه التصريحات لا تحتاج إلى ترجمة على الواقع، فلقد صدرت رغم ذلك تصريحات أخرى تؤكد التزام الوفدین بعملية المفاوضات رغم طلبتها، وعزمهم العودة إلى مقر الخارجية الأمريكية كل مرة ما دامت هناك دعاة توجه، وهذا ما صدر عن عضو في الهيئة الاستشارية للوفد والذي هو عضو في اللجنة القضائية للوفد وعضو في لجنة التوجيه الوفد بالإضافة إلى عضويته في مجموعة أخرى من لجان
الوفد باسماء مختلفة، والذي أكد رئيس الوفد مناقشا تصريحاته السابقة بقوله "فهناك مصلحة للشعب الفلسطيني في عدم قطع المفاوضات في الوقت الراهن لأنها تحقق مكسباً إعلامياً". ود entidad أصابت المشاركة الفلسطينية واستمراريتها في المفاوضات تقوم على أساس واحد فقط هو تحقيق مكاسب إعلامياً، وما هو الثمن الذي يدفعه الشعب الفلسطيني، شعب الصمود والتضحيات، شعب العطق، شعب الانفصامة، برمياً مقابل ذلك المكسب الإعلامي؟ أنه منطق جديد يستحوذ عقول وفديتنا، نتناج ما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

إن الحرص على الاستمرار في المفاوضات، والحرص على التواجد دون تأخير، والمثول كطالب مجتهد متزامن، والحرص على عدم اغتيال راعي المؤتمر، والحرص على تحقيق المكسب الإعلامي، والحرص على عدم الخروج عن نص رسالة الدعوة وروحيتها. كل هذا الحرص يأتي على حساب الحرص على الوحدة الوطنية، والحرص على الأجماع الوطني، والحرص على الجهود الدبلوماسية والحرص على الانتفاضة وانجازاتها، والحرص على مشاور الجماهير وضالاتها. أن عجلة المفاوضات قد ازالت بالتوازن الوطني القائم، وانتهت قدسية وحدة الداخل، وبعثرت المسؤوليات وعكست الأولويات وعمق التماسك. فالي آين دخ نسير؟

ورغم ادعاء الوفدين الاستيتن الالتزام ببحث موضوع الاستيتن أولاً قبل الدخول في مناقشة المواضيع الأخرى والتي لا تقل أبداً أهمية، إلا أن الضغوطات التي وضعها على الوفدين وطاقم متزامن، من قبل الإدارة الأمريكية، والجالس اسرائيل بالإفراج عن الاستيتن وتقديم مقترحات لمفهوم الحكم الذاتي قد انتجت، فسرعان ما شاهدنا الوفدين يتفاعلون مع المطلب الجديد، ويردون على المذكرة الإسرائيلية حول الحكم الذاتي بمذكرة خاصة بهم، وانقلت النقاش سريعاً إلى مقاييمه وأفكار وتطبيقات الحكم الذاتي. وبدأ الطاقم الإسرائيلي في طرح أفكاره من مفهوم الحكم الذاتي الإداري للسكان عبر التركيز على التنقل من مجال إلى آخر مثل الزراعة والصحة والتعليم. ورغم رفض الفريقين للكلي المذكرين، إلا أن المهم في هذا السياق هو إلى أين ستؤول إليه المباحثات حول مفهوم الحكم الذاتي؟ ومن هي المذكرة التي سوف تقبل في نهاية المطاف؟ ما من الفريقين سيكون المقابل لها؟ إذا قرأة سريعة لجوانب الأزمات في واستثناء عبر الجولات الماضية، والقيادة الإسرائيلية لها والدور الفلسطيني المحدود تتوفر المؤشرات لامكانيات التعرف على توجهات المفاوضات أن استمررت وخطوطها العريضة. ومهمه ادعى الوفدين من
تصريحات واعتراضات وتحذيرات، ومهمها قدموا من مذكرات، فسوف يهبط مستواها تدريجيًا لتلتقي مع المذكرة الإسرائيلية حول مفهوم الحكم الذاتي وهذا ما تؤكده التصريحات المذهلة والخطيرة. لرئيس اللجان الاستراتيجية الذي أكذب أن المشروع الفلسطيني هو نسخة طبق الأصل من مشروع الحكم الذاتي كما ورد في التفاصيل كاملاً. في هذا المسار قد أصبح نهجًا أن لا يمكن مقابله على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتجربة العام الماضي لدركي وتجربة الأشهر الأربعة الأخيرة قد أكدت تواصل هذا المسار. وقد يرفض الوفدين هذا الحديث كما رفضوه في السابق في حالات مماثلة تأكّدت صحتها فيما بعد، وقد يقولون لننتظر قليلاً للتتأكد من صحة ذلك، ولكن قد يكون الخطر قد حل والصيحة أصبحت حقية، والفهم الإسرائيلي للحكم الذاتي قد أصبح واقع.

عند الحديث عن الشروط الفلسطينية، فقد تضمن ذلك تحديد الخطوط الحمراء التي تمثل الخطر الذي قد يصيب ثوابتنا الوطنية وحقوقنا المشروعة، ورغم الإدعاء دومًا بوجود مجموعة من الخطوط الحمراء إلا أن الانتهاكات التي تمت قد صيغتها بلوغ آخر، وأصبحت في حكم الماضي حسب المسار المنهجي المتبوع في مسلسل المفاوضات، وهذا ما أكده رئيس لجنة التوجيه للوفد، عندما قال سنذهب للمفاوضات رغم كل الصعوبات والمعيقات التي تضعها سلطات الاحتلال ولن نمنعنا أي عراقيل من ذلك. إن هذا التكتيك المتبع قد شجع الطرف الآخر في التعدّد والتتشدد بمقامه التي حددها كشروط المفاوضات والتي كرست فعلًا.

ما نخشاه هو أن يضطر للالتزام من جديد عبر هذه الصفحات في تكريم جولة جديدة أكثر خطرة وأشد ضررًا. جولة تزيد وفدينًا ضعفًا وتضعفنا معهم. جولة تنهكنا معاً وتحت من قدراتنا. ما نخشاه هو العودة للحديث عن "الخدود الأكام من ذلك". وتتراكم الأمور وتسوء. فالي متي هذا التعدد معنا، هذا التشدد مع شعبنا والضعف معهم!!

القدس في

1992/10
الكتاب في سطور

د. مهدي عبد الهادي

- من مواليد مدينة نابلس في 22/12/1944.
- يعمل رئيسا للجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية في القدس، وهي مؤسسة فلسطينية مستقلة تأسست عام 1987، تعنى بالبحوث والدراسات المتخصصة في الشؤون الدولية والحوار الوطني داخل البيت الفلسطيني واللقاءات الدبلوماسية والأكاديمية.

د. محمد جاد الله

- من مواليد بيت صفافا/القدس في 24/12/1941.
- عمل في مستشفيات المقاصد الخيرية وارغستا فيكتوريا-المطلع في مدينة القدس.
- يعمل رئيسا لاتحاد لجان الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة من عام 1985 واعتقل عدة مرات.

د. رياض المالكي

- من مواليد مدينة بيت لحم في 31/5/1950.
- أنهى دراسته الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة بولتيمورك نيويورك، وحصول على شهادة الدكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة نيويورك عام 1986.
- يعمل محاضرا في كلية الهندسة، جامعة بيرزيت عام 1981.
- يدير المركز الفلسطيني لنشر المعلومات البديلة في القدس.
- وهي مؤسسة فلسطينية مستقلة تأسست عام 1992، تعنى بقضايا الإعلام الوطني الفلسطيني.